جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:.....

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر

تخصص: مالية وجباية فرع: العلوم الاقتصادية

العنوان:

دور الإنفاق العام في تمويل البحث العلمي

- دراسة حالة الجزائر 2010-2014 -

إعداد الطالبة:

معوش وفاء

تاريخ المناقشة:2016/05/30.

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

- عجلان العياشي.....(أستاذ محاضر)..... جامعة المسيلة.....رئيسا.
- زواق الحواس.....(أستاذ مساعد(أ))..... جامعة المسيلة.....مشرفا ومقررا.
- ولهي بوعلام.....(أستاذ محاضر)..... جامعة المسيلة.....ممتحنا.

السنة الجامعية: 2016/2015.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفـان

الحمد لله على سائر نعمه وعلى فضله العظيم أن وفقني وقدرني على إتمام هذا العمل،

والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الأطهار ما تعاقب الليل والنهار.

يشرفني أن أتقدم بخالص العرفان والتقدير العظيم للاستاذ" زواق الحواس"الذي لم يبخل علي بتوجيهاته

ونصائحه القيمة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ "عجلان العياشي" على مساعدته لي.

وأتقدم بعميق الشكر والاحترام إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم هذا البحث.

كما لا يفوتني أن أشكر زملائي في دفعة الماستر تخصص مالية وجباية وكل من لكل من ساعدني من قريب

أو بعيد في إنجاز هذا العمل..

إهداء

أهدي هذا العمل إلى روح كل من:"جدي من أمي "عيسى" وجدتي من أمي" حليمة" وإلى جدي من أبي "عيسى" وإلى روح أبي الثاني "عيسى" رحمهم الله وأسكنهم فسيح جناته".

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير والدي العزيز "**حسن**".

إلى من أرضعتني الحب والحنان إلى رمز الحب وإلى نبض قلبي والدتي الحبيبة "**عقيلة**".

إلى القلوب الطاهرة والرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين ونجوم حياتي:

أخي الوحيد "**هيثم صلاح الدين**" وأختي الوحيدة "**أشواق**".

إلى توأم روحي ورفيق دربي زوجي العزيز "**حمزة**" وعائلته.

إهداء خاص إلى العزيز على قلبي "**لؤي**".

كما أخص بإهدائي هذا الخالة "**حنان**" التي ساعدتني كثيرا.

وإلى الصديقة "**أمال**" وأخي وصديقي "**فارس**".

إلى عائلة كل من "رحلي" ،"بوعلي" ،"معوش".

وفـــاء

الفهارس

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	I
الإهداء	II
فهرس المحتويات	III
فهرس الجداول	IV
فهرس الأشكال	V
فهرس الملاحق	VI
المقدمة	2-9
الفصل الأول: الخلفية النظرية للإنفاق العام.	
تمهيد الفصل	11
المبحث الاول: ماهية النفقات العامة.	12
المطلب الاول: تعريف النفقة العامة وأركانها وتطور مفهومها.	12-17
المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة.	17-26
المبحث الثاني: ضوابط الإنفاق العام و العوامل المؤثرة فيه.	26
المطلب الاول: ضوابط الإنفاق العام.	26-28
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الإنفاق العام (حدوده).	28-31
المبحث الثالث: ظاهرة تزايد النفقات العامة وآثارها الاقتصادية.	32
المطلب الأول: ظاهرة نمو النفقات العامة.	32-37
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.	37-40
خلاصة الفصل	41
الفصل الثاني: الإطار العام للبحث العلمي و واقع الإنفاق عليه في العالم.	
تمهيد الفصل	43
المبحث الأول: ماهية البحث العلمي.	44
المطلب الأول: تعريف البحث العلمي وخصائصه وتطوره التاريخي.	44-48

المطلب الثاني: مقومات وأهداف البحث العلمي.	49-48
المطلب الثالث: مؤسسات البحث العلمي ومؤشرات قياسه.	53-49
المبحث الثاني: أهمية البحث العلمي.	53
المطلب الأول: أهمية البحث العلمي.	56-53
المطلب الثاني: أهمية البحث العلمي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.	59-56
المطلب الثالث: أهمية البحث العلمي والتطوير في تعزيز القدرة التنافسية.	61-59
المبحث الثالث: واقع الإنفاق على البحث العلمي في العالم.	62
المطلب الأول: الإنفاق على البحث العلمي في الدول المتقدمة.	67-62
المطلب الثاني: واقع الإنفاق على البحث العلمي في الوطن العربي.	70-67
المطلب الثالث: : معوقات البحث العلمي العربي.	73-70
خاتمة الفصل	74
الفصل الثالث: واقع الإنفاق العام على البحث العلمي في الجزائر.	
تمهيد الفصل	76
المبحث الأول: الإنفاق على البحث العلمي في البرامج الاستثمارية العمومية في الفترة 2000-2014.	77
المطلب الأول : الإنفاق على البحث العلمي في الفترة 2000-2009.	82-77
المطلب الثاني: البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014).	86-82
المبحث الثاني: الإنفاق على البحث العلمي في المخططات التوجيهية للبحث العلمي.	86
المطلب الأول: قانون توجيه برنامج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي للفترة 1998-2002.	88-86
المطلب الثاني: الأموال المرصودة للبحث العلمي من خلال المخططات التوجيهية.	95-88
المبحث الثالث: الإنفاق على البحث العلمي في الميزانيات السنوية.	95

الفهارس

المطلب الأول: أهمية البحث العلمي في الموازنات السنوية للجزائر في الفترة 2010-2014.	101-96
المطلب الثاني: تطور الإنفاق على البحث العلمي في الموازنات السنوية للفترة 2010-2014.	103-101
المبحث الرابع: أهمية مخرجات البحث العلمي في الجزائر.	103
المطلب الأول: مخابر و وحدات ومراكز البحث، وعدد الباحثين.	106-103
المطلب الثاني: براءات الاختراع والمنشورات العلمية.	108-106
خلاصة الفصل	109
الخاتمة العامة	113-111
قائمة المراجع	124-115
الملاحق	130-126
ملخص الدراسة	-

فهرس الجداول:

الرقم	البيان	الصفحة
01	توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2016 حسب كل دائرة وزارية.	24
02	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2016 حسب القطاعات.	26
03	نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول المتقدمة للسنوات (2011 – 2013).	63
04	نسبة الإنفاق على البحث والتطوير لسنة 2015–2016 من الناتج المحلي الخام	64
05	الإنفاق على البحث والتطوير من إجمالي الناتج المحلي لبعض الدول العربية من 2011 إلى 2013 حسب البنك الدولي.	69
06	يبين حجم الإنفاق بمصادره الحكومية وغير الحكومية على البحث العلمي، ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي للأعوام من2010 إلى 2013.	70
07	المبالغ المخصصة لبعض القطاعات في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001–2004.	78
08	حصيلة المشاريع في مختلف القطاعات في نهاية شهر ديسمبر 2003.	79
09	محاور برنامج تحسين ظروف معيشة السكان والمبالغ المخصصة لها.	81
10	المؤشرات الحسابية لتقدير الكلفة الشهرية لتحسين محيط الباحث.	88
11	تمويل محيط البحث بصفة جزئية أو دائمة في الفترة 1999–2005.	89
12	تمويل البرامج الوطنية للبحث في الفترة 1999–2005.	89
13	تمويل استثمارات البحث في الفترة 1999–2005.	90
14	تمويل مخطط البحث العلمي للفترة 1998–2002.	90
15	تمويل محيط البحث بصفة جزئية للفترة 2008–2012.	91
16	تمويل محيط البحث بصفة دائمة للفترة 2008–2012.	92
17	التمويل الموجه لتغطية نفقات البرامج الوطنية للبحث للفترة 2008–2012.	92

18	تمويل استثمارات البحث للفترة 2008-2012.	93
19	إجمالي تمويل مخطط البحث العلمي 2008-2012.	94
20	النفقات العامة المخصصة لأهم الوزارات في الموازنة العامة للدولة لسنة 2010.	96
21	النفقات العامة المخصصة لأهم الوزارات في الميزانية العامة للدولة لسنة 2011.	97
22	النفقات العامة المخصصة لأهم الوزارات في الموازنة العامة لسنة 2012.	98
23	النفقات العامة المخصصة لأهم الوزارات في الموازنة العامة لسنة 2013.	99
24	النفقات العامة المخصصة لأهم الوزارات في الموازنة العامة لسنة 2014.	100
25	المبالغ المخصصة للقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الموازنة العامة خلال الفترة 2010-2014.	102
26	عدد الأساتذة الباحثون والدائمون خلال الفترة 2008-2012.	104
27	عدد مشاريع البحث الجديدة خلال الفترة 2008-2012.	104
28	عدد مخابر البحث العلمي للسنوات 2011-2015.	105
39	عدد وحدات البحث العلمي حتى نهاية 2012.	106
30	عدد براءات الاختراع للفترة 2011-2013.	106
31	عدد براءات الاختراع بالخارج للفترة 2011-2013.	107
32	عدد المنشورات العلمية للفترة 2008-2012.	107

فهرس الأشكال:

الرقم	البيان	الصفحة
01	التقسيمات العلمية للنفقات العامة.	20
02	يبين مسار الدورة الاقتصادية.	30
03	المقدرة المالية للدولة.	31
04	الشكل رقم(04): الإنفاق على البحث والتطوير لسنة2015-2016.	64
05	النفقات العامة المخصصة لكل دائرة وزارية في الميزانية العامة للدولة لسنة2010.	97
06	المبالغ المخصصة لكل دائرة وزارية ضمن الميزانية العامة لسنة2011.	98
07	نفقات التسيير لبعض الدوائر الوزارية في الموازنة العامة لسنة 2012.	99
08	نفقات التسيير لبعض الدوائر الوزارية في الموازنة العامة لسنة 2013.	100
09	نفقات التسيير لبعض الدوائر الوزارية في الموازنة العامة لسنة 2014.	101
10	المبالغ المخصصة للبحث العلمي والتعليم العالي خلال الفترة 2010-2014.	102
11	عدد مخابر البحث العلمي في الجامعات 2000-2012.	105
12	عدد المنشورات العلمية خلال السنوات 2008-2012.	108

فهرس الملاحق:

الرقم	العنوان
01	الميزانية العامة للدولة لسنة 2010 جانب نفقات التسيير.
02	الميزانية العامة للدولة لسنة 2011 جانب نفقات التسيير.
03	الميزانية العامة للدولة لسنة 2012 جانب نفقات التسيير.
04	الميزانية العامة للدولة لسنة 2013 جانب نفقات التسيير.
05	الميزانية العامة للدولة لسنة 2014 جانب نفقات التسيير.

المقدمة العامة

من أجل أن يكون البحث العلمي ضمن السياقات الصحيحة والملائمة التي تفجر طاقات المجتمع وتحل مشكلاته المختلفة لابد من دعم نشاطات البحث العلمي والقائمين به. إضافة إلى توفير البيئة الملائمة الصحيحة لتطويره بالاتجاهات التي تخدم حركة المجتمع باتجاه أهدافه المتمثلة في النمو والتنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع، بما يؤدي إلى تغيير نوعية الحياة للمجتمع برمته و زيادة رفاهيته.

وبما أن البحث العلمي يعد أحد الأهداف الرئيسة لأية دولة، ويعتبر المصنع الذي ينتج العلم والفكر. وإذا كان التقدم العلمي لأية دولة يقاس بما توليه من أهمية للبحث العلمي؛ وما تبذله من جهود متميزة في استثمار ما هو متراكم من معلومات علمية وبحثية في مختلف القطاعات التنموية؛ مما حذا بالكثير من الدول المتقدمة أن توجد آليات ووسائل تمكنها من توفير الميزانيات اللازمة للإنفاق على البحث العلمي.

1. الإشكالية:

والجزائر ليست استثناء فهي الأخرى ومنذ الاستقلال تسعى للنهوض باقتصادها، وهي واحدة من دول العالم العربي التي تتوفر على موارد مالية معتبرة تجعلها قادرة على الإنفاق على البحث العلمي وبسخاء، كما أنها من الدول التي يبقى الإنفاق العام فيها هو الممول الرئيس لهذا البحث. ولذلك نحاول في هذه الدراسة إبراز واقع هذا التمويل انطلاقا من السؤال التالي:

- "**ما دور الإنفاق العام في تمويل البحث العلمي في الجزائر؟**"

ويمكن تفريع هذا التساؤل الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالإنفاق العام؟
- ما أهمية البحث العلمي؟
- ما هو واقع الإنفاق العام على البحث العلمي في الجزائر؟

2. **فرضيات البحث:** سنحاول الإجابة على إشكالية البحث انطلاقا من الفرضيات التالية:

- للبحث العلمي أهمية بالغة في تقدم وتطور المجتمعات والدول.
- الإنفاق العام في الجزائر هو المصدر الرئيس لتمويل البحث العلمي.
- ضعف حجم التمويل الموجه للبحث العلمي في الجزائر يحول دون تطور مخرجاته.

3. **أسباب اختيار الموضوع:**

من أسباب اختياري للموضوع:

- **الأسباب الذاتية:**
  - الرغبة الشخصية للبحث في الموضوع.
  - نقص الدراسات التي تناولت الجوانب المالية للبحث العلمي في الجزائر.
- **الأسباب الموضوعية:**
  - أهمية البحث العلمي ودوره في رقي وازدهار المجتمعات في الوقت الراهن.
  - أهمية مخرجات البحث العلمي والتطوير الاقتصادية والاجتماعية.
  - معرفة الفوائد العائدة على الدولة والمجتمع من تمويلها للبحث العلمي.

4. **أهمية البحث:**

يستمد البحث أهميته من الأهمية الكبيرة التي يحتلها البحث العلمي، وكونه مقياس لتطور الدول وتقدمها، ومن تنافس هذه الأخيرة في الإنفاق عليه.

5. **أهداف البحث:** يهدف هذا البحث إلى:

- إبراز أهمية البحث العلمي.
- إبراز حجم الإنفاق العام الموجه للبحث العلمي بالجزائر ومخرجاته.

6. **حدود الدراسة:** سيتم معالجة إشكالية البحث ضمن الحدود:

- **الحدود المكانية:**

تركز الدراسة على دور الإنفاق العام في دعم البحث العلمي في الجزائر حيث لاتزال الحكومات الجزائرية المتعاقبة المصدر الرئيس للتمويل.

- **الحدود الزمانية:**

تكتفي الدراسة بالفترة الزمنية الممتدة من 2010 إلى 2014 للوقوق على حجم الإنفاق العام على البحث العلمي مع الإشارة إلى الفترات السابقة لها.

7. منهج البحث:

طبيعة الموضوع جعلتنا نستعمل المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف واقع تمويل البحث العلمي في الجزائر وأهمية هذا التمويل مقارنة بما يحدث في الدول الأخرى انطلاقا مما توصلنا إليه من معطيات من مختلف المصادر: كتب، مقالات، تقارير، ملتقيات،...الخ.

8. الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي بحثت في هذا الموضوع:

1. **الدراسة الأولى:** حمزة معين 2005، التمويل العربي للبحث العلمي والتجربة الأوروبية. تناولت هذه الدراسة موضوع الإنفاق على البحث العلمي على الصعيد العربي مقارنة بالدول الأخرى في العالم، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها انخفاض نسبة الإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية بكثير مقارنة بالمتوسطات العالمية.

2. **الدراسة الثانية:** بومدين بن نوار، النفقات العامة على التعليم دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980-2008، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، 2010-2011.

لقد عالجت الدراسة إشكالية "ما هو حجم النفقات العامة المخصصة لقطاع التربية الوطنية بالجزائر وأوجه إنفاقها ومدى استجابتها وتطابقها مع الأهداف الموكلة للقطاع؟".

وتوصلت إلى مجموعة من النتائج نوجز أهمها فيما يلي:

- تعتبر النفقات العامة أداة في يد الدولة تستعملها من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، ولا تتحقق الأهداف إلا بالاستخدام الأمثل لهذه النفقات.
- التضخم البشري في قطاع التربية الوطنية بالجزائر جعلها تواجه مشاكل في استقبال الكم الهائل رغم المجهودات الكبيرة المبذولة في المنشآت القاعدية، كما جعلها تعرف مشاكل تمويلية كبيرة خاصة إذا علمنا أن التمويل في المؤسسات التعليمية يعتمد أساسا على نفقات الدولة.

3. **الدراسة الثالثة:** محمد السعيد بن غنيمة، أثر سياسات الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي في الجزائر 1967-2012، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، 2014-2015.

لقد عالجت الدراسة إشكالية "هل إصلاح التعليم العالي والإنفاق عليه بشكل كبير يدخل في استراتيجية تنموية حقيقية للنهوض بالاقتصاد الوطني أم أنه خاضع لاعتبارات سياسية فقط؟".

وتوصلت إلى مجموعة من النتائج نوجز أهمها فيما يلي:

- أن التعليم العالي في الجزائر لازال يعاني من العديد من الاختلالات وأن الإصلاحات الجديدة التي تم تطبيقها مع بداية الألفية الجديدة لم تكن نابعة من البيئة الحضارية للواقع الجامعي فهي تكرس تبعية علمية وسياسية واقتصادية.
- هيمنة الدولة على قطاع التعليم العالي واعتباره قطاع عمومي بحت، جعله يعاني من البيروقراطية وعدم التنافسية، وغير مساير للتطورات الإقليمية والعالمية التي تسير بوتيرة سريعة وتتطلب مرونة كبيرة، وهو ما لا تتوفر عليه مؤسسات التعليم الحالية.

4. **الدراسة الرابعة:** عبد الله كبار، الجامعة الجزائرية ومسيرة البحث العلمي تحديات وآفاق، مقال، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، العدد 16،سبتمبر 2014. لقد عالجت الدراسة إشكالية "ما هي الشروط الموضوعية التي يمكن بواسطتها دفع عجلة البحث العلمي في الجزائر لتتماشى مع متطلبات التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد؟".

وتوصلت إلى مجموعة من الاقتراحات نوجز أهمها فيما يلي:

- توفير الإمكانيات للحد من هجرة الأدمغة والكفاءات التي شكلت نزيفا خطيرا من مؤسسات البحث العلمي.
- بناء شبكة معلوماتية وطنية تكون بمثابة بنك معلومات وقاعدة بيانات ضخمة توضع تحت تصرف الباحثين.
- انتهاج سياسة تثمين الأبحاث العلمية حسب أصالتها وجودتها وكذا مكافئة أصحابها وربط نتائج بمتطلبات السوق والمجتمع.

9. صعوبات البحث:

لقد اعترضت خلال إعدادنا هذا البحث صعوبات عديدة منها:

- قلة الدراسات التي تناولت موضوع الإنفاق على البحث العلمي في الجزائر.
- عدم توفر مراجع التي تربط البحث العلمي بالموارد المالية.
- صعوبة الحصول على معطيات الإنفاق المخصص للبحث العلمي في الجزائر في الفترة محل الدراسة بشكل مفصل.

10. هيكل البحث:

لمعالجة الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

- ✓ الفصل الأول سيتناول الخلفية النظرية للإنفاق العام انطلاقا من تعريفه إلى تقسيماته إلى ضوابطه وظاهرة تزايده وآثاره الاقتصادية.
- ✓ أما الفصل الثاني فسيتناول الإطار العام للبحث العلمي وأهميته الكبيرة و واقع الإنفاق عليه في الدول المتقدمة والعربية.
- ✓ أما الفصل الثالث فسنخصصه لواقع الإنفاق العام على البحث العلمي في الجزائر سواء في البرامج الاستثمارية أو المخططات التوجيهية للبحث العلمي أو الميزانيات السنوية التي تدعم البحث العلمي.

الفصل الأول:

الخلفية النظرية للإنفاق العام

تمهيد:

لقد تزايد الاهتمام بالنفقات العمومية نظرا لتطور مفهوم الدولة وتوسع إسهامها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وباعتبارها أداة من أدوات السياسة المالية والأكثر تأثيرا في النشاط الاقتصادي والحياة الاجتماعية. ولذلك سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى التعريف بالإنفاق العام وتصنيفاته وضوابطه والعوامل المؤثرة فيه وآثاره. وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الاول: ماهية الإنفاق العام .

المبحث الثاني: ضوابط الإنفاق العام والعوامل المؤثرة فيه .

المبحث الثالث: ظاهرة تزايد الإنفاق العام وآثاره الاقتصادية.

المبحث الأول : ماهية الإنفاق العام.

لقد أخذ الإنفاق العام حيزا كبيرا من اهتمام الاقتصاديين؛ وقد تركز تفكيرهم حول تحديد المبلغ الواجب إنفاقه وكيفية توزيعه بين وظائف الدولة، لتحقيق أكبر قدر من المنفعة العامة. لذا سنتطرق في هذا المبحث لكل من تعريف النفقة العامة وأركانها وتطور مفهومها وكذا تقسيماتها.

المطلب الأول: تعريف النفقة العامة وأركانها وتطور مفهومها.

سنتناول في هذا المطلب تعريف النفقة العامة والأركان التي تقوم عليها والتطورات التي عرفها مفهومها:

الفرع الأول: تعريف النفقة العامة.

يمكننا تعريف النفقة العامة على أنها :

أولا– التعريف القانوني للنفقة العمومية،" هي كل نفقة ترصد وتجاز في الموازنة ".[1]

ثانيا– التعريف الاقتصادي،" تمثل النفقة العامة مبلغ من المال يدرج في الموازنة العمومية للدولة، ويعتمد من طرف السلطة التشريعية، تهدف الدولة من ورائها إلى تحقيق المنفعة العامة".[2]

ثالثا– النفقة العامة،" تعتبر مبلغا نقديا يخرج من خزانة الدولة بقصد إشباع حاجة عامة ".[3]

رابعا– النفقة العامة،" هي المبالغ النقدية التي تقوم بإنفاقها الجهات الحكومية بغرض تحقيق منفعة عامة".[4]

---

[1]– محمد بصديق، النفقات العامة للجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008–2009، ص11.

[2]– نفس المرجع، ص11.

[3]– محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، ط2 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان/الأردن، 2010، ص33.

[4]– محمد البنا، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص267.

خامسا– تعرف النفقة العامة بأنها،" كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة".[1]

سادسا: يمكن تعريفها بأنها،" تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية)".[2]

وبناءا على ما ورد في التعريفات السابقة هناك شرطين يجب توفرهما في النفقة حتى تتسم بصفة العمومية:

- أن تصدر عن جهة عامة أو شخص عام؛
- أن تحقق نفعا عاما.

الفرع الثاني : أركان النفقة العامة.

للنفقة العامة ثلاثة اركان هي :

أولا – الشكل النقدي للنفقة العامة:

إن النفقة العامة تتخذ طابعا نقديا، أي تتم في صورة تدفقات نقدية، ويترتب على ذلك استبعاد جميع الوسائل غير النقدية التي كانت تستخدم في السابق كالوسائل العينية أو تقديم مزايا معنوية من أجل الحصول على ما تحتاجه من خدمات عامة تقدمها للمجتمع.[3]

ونتيجة لاستخدام النقود في الاقتصاديات المعاصرة، حيث انتهى عصر الاقتصاد العيني وأسلوب المقايضة في التبادل. فقد تم إحلال الأسلوب النقدي للدفع في جميع المعاملات الحكومية ولهذا الأسلوب عدة مزايا وخاصة في المعاملات الحكومية أهمها:

1–تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع في تقويم جهودهم وتقدير مرتباتهم وأجورهم؛
2–تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية بين أفراد المجتمع لتغطية النفقات العامة؛

[1]– يونس أحمد البطريق و آخرون، المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، بدون سنة، ص169.

[2]– محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص55.

[3]– محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، ط3 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان/الأردن، 2015، ص106.

3-عدم وجود صعوبات في تحقيق هذا الأسلوب بالإضافة إلى سهولة مراقبته.

ثانيا – تصدر عن شخص عام:

أي تتولى الدولة عملية إنفاق النفقات العامة، ويقصد بالدولة الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة وغيرها من الأجهزة الحكومية التي ترصد لها الدولة اعتمادات مالية في موازنتها بإنفاقها لتقديم خدمات للمواطنين و لحمايتهم و لتوفير الرفاهية لهم. [1]

ويعتبر توفر ركن الهيئة العامة المصدرة للنفقات ضروريا حتى تنعت هذه الأخيرة بوصف العمومية، لتحديد مصدر الإنفاق استند الفكر الاقتصادي إلى معيارين هما:[2]

1. المعيار القانوني:

يرتكز هذا المعيار على الطبيعة القانونية للشخص القائم بالإنفاق، إذ تعتبر النفقة عامة إذا صدرت عن شخص معنوي عام كالهيئات المحلية والوطنية، الدولة والمؤسسات العامة. إلا أنها تعد خاصة إذا تكفل بها الأفراد أو المؤسسات الخاصة.

وتلعب الطبيعة القانونية للآمر بالإنفاق دورا أساسيا في تحديد ما إذا كانت النفقة عامة أو خاصة، والمقصود بالشخص المعنوي العام ذلك الشخص الذي تنظم قواعد القانون العام علاقته بغيره من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين.

2. المعيار الوظيفي :

يستند هذا المعيار إلى الطبيعة الوظيفية للشخص القائم بالإنفاق، إذ تعتبر النفقة عامة إذا قامت بها الدولة بموجب سلطتها الآمرة وسيادتها، وتعتبر خاصة تلك النفقات الصادرة عن الأفراد.

[1]– محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، ط1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان/الأردن، 2008، ص278.

[2]– محمد زكاري، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2012، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة امحمد بوقرة-بومرداس،2013-2014، ص04.

" يدخل في عداد النفقات العمومية نفقات المشروعات العامة ذات الطابع الاقتصادي التي فرضها التطور واتساع نطاق الدولة في المجتمعات المعاصرة".[1]

ويشترط في اعتبار أن النفقة عامة، أن تصدر من شخص معنوي وإداري، والذي هو إحدى الهيئات العامة الإدارية التي تتمتع بشخصية إدارية وذمة مالية وتملك الصفة الآمرة والسيادية.[2]

ثالثا – هدف النفقة العامة تحقيق منفعة عامة:

إن الهدف الرئيسي من النفقات العمومية، هو الاستجابة لحاجيات الجماعة وتلبية مصالحهم، أي تحقيق ما يعرف بالمنفعة العامة التي تتسع باتساع دور الحكومة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وإذ ينبغي على الدولة عند قيامها بالإنفاق أن تسعى لتحقيق أقصى منفعة اجتماعية ممكنة، أي مقارنة التضحيات الحدية التي يتحملها المجتمع من دفع الضرائب وتحمل الأعباء بالمنافع العائدة عليه جراء الخدمات التي تقدمها الدولة. وحتى يتم التوصل للمنفعة العامة، وجب تضافر جهود جميع أفراد المجتمع لعدم إمكانية تجزئة بعض الحاجيات كالأمن والدفاع. أو لعدم كفاية الجهود الفردية لإشباعها رغم إمكانية تجزئته كالتعليم والصحة. [3]

الفرع الثالث : تطور مفهوم النفقات العامة.

تطور مفهوم النفقة العامة كما يلي:

أولا– النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة:

النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة كانت[4]:

[1]– محمد زكاري، مرجع سابق، ص05.

[2]– أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط7، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان/الأردن، 2010، ص36.

[3]– محمد زكاري، مرجع سابق، ص05.

[4]- محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص109.

01- تقتصر على تمويل الوظائف التقليدية للدولة وبالتالي قلة أنواع النفقات العامة بالقياس إلى ما هي عليه الآن. ولم تكن النفقات أداة من أدوات إعادة توزيع الدخل القومي بين الطبقات واعتبرت هذه النفقات استهلاكية وغير منتجة.

02- انخفاض حجم النفقات العامة لاقتصارها على المجالات الاستهلاكية فخير الميزانيات أقلها حجما، والضرائب اعتبرت شرا كونها تضر بتكوين رأس المال.

ثانيا- النفقات العامة في ظل الدولة المتدخلة:

خرجت الدولة عن مفهوم "الحياد والحراسة" وأصبحت مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي وأثر ذلك على مفهوم النفقة العامة حيث:

01- تنوع النفقات العامة تبعا لتنوع وظائف الدولة فبالإضافة إلى الوظائف التقليدية أصبحت مسؤولية الدولة تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي لمحاربة البطالة، دعم بعض فروع الإنتاج، إعادة التعمير، تحقيق التنمية الاقتصادية، إعادة توزيع الدخل القومي بين الطبقات وهذا جعل النفقة العامة أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

02- ازداد حجم النفقات العامة وارتفعت نسبتها إلى الدخل القومي.

من خلال ما تقدم، أصبح الاهتمام في ظل الفكر الاقتصادي الحديث يتركز على دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام وترتب على ذلك زيادة الاهتمام بدراسة أنواع النفقات العامة، بالإضافة إلى تزايد أهمية النفقات العامة نتيجة ازدياد أهمية الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها معظم الحكومات المعاصرة.[1]

ثالث- النفقات العامة في ظل الدولة الاشتراكية:

نتيجة للثورة الشيوعية التي قامت في روسيا سنة 1917 ظهرت الدولة الاشتراكية، ثم انتشرت في أوروبا الشرقية وبعض دول العالم الثالث، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وأصبحت الدولة منتجة وتملك جزءا كبيرا من وسائل الإنتاج وبالتالي تقوم بجزء كبير من الإنتاج القومي،

[1]- محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص109-110.

وتعتمد في كثير من النشاط الاقتصادي على التخطيط القومي، فاتسع نطاق النفقات في هذه الدول التي اتبعت هذا النظام.[1]

المطلب الثاني : تقسيمات النفقات العامة.

هناك العديد من التقسيمات التي تحدد بنيان النفقات العامة للدولة وبشكل عام يتوقف بنيان هذه النفقات على ما تنقسم إليه من أنواع. حيث أن للإنفاق العام تقسيمات عدة منها: التقسيمات العلمية والوضعية كما سنخصص في هذا المطلب جزءا لتقسيم النفقات العمومية في الجزائر.

الفرع الاول : التقسيمات العلمية للنفقات العامة.

يتم تقسيم النفقات علميا وفق عدة معايير هي:

أولا – معيار التكرار (الدورية):

وفق هذا المعيار، نميز بين نوعين من النفقات العمومية: النفقات العادية؛ النفقات غير العادية.

- **النفقات العادية:** وهي النفقات التي تتكرر بصفة دورية ومنظمة في الميزانية السنوية للدولة؛ كرواتب موظفي الدولة و وسائل تسيير المرافق العامة، وتمول هذه النفقات من الإيرادات المالية العادية للدولة المتمثلة في إيراداتها الضريبية وايراداتها من الأملاك العامة؛[2]
- **النفقات غير العادية:** هي تلك النفقات التي لا تتكر بصورة دورية في ميزانية الدولة، ولكن تدعو الحاجة اليها. مثل: النفقات على (الكوارث، الحروب...).[3]

لكن ومع مرور الزمن تلاشى الحد الفاصل بين النفقات العامة العادية وغير العادية؛ إذ أن النفقات التي كانت تعتبر غير عادية من منظور الفكر التقليدي للمالية العامة أضحت تعد من

[1]– محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص110.

[2]– محمد كريم قروف، تقدير سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2001–2012، في المؤتمر الدولي: تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والمنو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، يومي 11و12 مارس 2013، ص06.

[3]– حميد مقراني، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر 1988–2012، مذكرة ماجستير، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة امحمد بوقرة–بومرداس، 2014–2015، ص12.

النفقات العادية وفق المنظور الحديث للمالية العامة، على اعتبار أن البلدان النامية تلجأ للاقتراض حتى تمول مشاريعها التنموية.[1]

ثانيا – معيار التأثير على الدخل الوطني:

نميز بين النفقات: الحقيقية والتحويلية.

- **النفقات الحقيقية:** هي تلك النفقات التي تصرف في مقابل حصول الدولة على خدمات أو سلع أو رؤوس أموال إنتاجية، كنفقات الرواتب وأثمان اللوازم والمواد التي تحتاج إليها الأجهزة الحكومية لأغراض تشغيلها والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية. [2]

وتحصل الدولة عند إنفاقها لهذه الأموال على مقابل للإنفاق يتمثل في خدمة أو سلعة، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني؛" ومعنى أنها تؤدي إلى زيادة الدخل القومي هو أنها تؤدي إلى خلق دخول جديدة تضاف للدخول المكونة للدخل القومي".[3]

- **النفقات التحويلية:** وهي نفقات من شأنها نقل القوة الشرائية من فئة اجتماعية لأخرى، دون أن تزيد في الدخل الوطني. وتتم عادة دون أي مقابل، والهدف الأساسي منها هو إعادة توزيع الدخل و تقليل التفاوت الاجتماعي. [4]

ثالثا – المعيار الوظيفي:

تقسم النفقات العامة فيه حسب الوظيفة التي تؤديها إلى:

- **النفقات الإدارية:** والتي تتضمن كافة النفقات العامة اللازمة لإدارة وتشغيل كافة المرافق العمومية. وتشمل هذه النفقات الرواتب والأجور ومصاريف التمثيل الدبلوماسي وكل ما يشمل تكاليف قيام الدولة بوظيفتها العادية.[5]

---

[1]– محمد زكاري، مرجع سابق، ص08.

[2]– محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص283.

[3]– محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص55.

[4]– محمد كريم قروف، مرجع سابق، ص07.

[5]– محمد بن عزة، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف–دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990–2009، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان، 2009–2010، ص18.

- **النفقات الاقتصادية:** تشمل الأموال المخصصة للقيام بخدمات تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي مثل: الاستثمارات، المشاريع الاقتصادية المتنوعة، المنح والإعانات الاقتصادية، النفقات التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد القومي بالخدمات الأساسية كالطاقة والنقل ومشاريع البنية الأساسية.[1]
- **النفقات الاجتماعية:** وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة، المتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للمواطنين وهذا عن طريق توفير أسباب وإمكانيات التعليم والصحة لهم أو إسناد الفئات التي توجد في ظروف صعبة(إعانة الفئات المحرومة محدودة الدخل، منح البطالين...إلخ). [2]
- **النفقات المالية:** كنفقات الدين العام وفوائده والأوراق المالية والسندات المالية الأخرى.[3]
- **النفقات العسكرية:** وهي النفقات المخصصة لإقامة وبناء مرافق الدفاع والجيش والتسليح، تجهيز القوات المسلحة داخليا وخارجيا.

إن هذا التقسيم له أهمية ويساعد على التحليل المالي لنشاط الدولة و تحديد وظائفها المختلفة ويسهل مقارنتها مع ميزانيات الدول الأخرى ونفقاتها، إلا أن توزيع منفعته بهذا الشكل يلاحظ عليه عدم تجانس وظيفة كل نفقة؛ كما يفتقر هذا التقسيم لوجود نفقات ليس لها طابع وظيفي محدد أو قد يكون لها طابع أكثر من وظيفة معينة مما يترتب عليه صعوبة توزيع منفعته ومعرفة وظيفتها.[4]

رابعا – معيار الشمولية:

تنقسم النفقات بناءا على هذا المعيار إلى: نفقات مركزية؛ نفقات محلية.

- **النفقات المركزية أو الوطنية:** هي تلك التي ترد في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة المركزية القيام بها. مثل: نفقة الدفاع والقضاء والأمن.[5]

[1]– محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص120.

[2]– محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص70-71.

[3]– أعاد حمود القيسي، مرجع سابق، ص43.

[4]– نفس المرجع، ص43-44.

[5]– حميد مقراني، مرجع سابق، ص12.

- **النفقات المحلية أو الاقليمية:** هي تلك التي تقوم بها الجماعات المحلية كالولايات والبلديات، وترد في ميزانية هذه الهيئات. مثل: توزيع الماء والكهرباء، والمواصلات داخل الاقليم أو المدينة. [1]

وما يجب أن نشير إليه في هذا الاطار، أنه عادة ما تحتاج النفقات المحلية إلى رقابة مباشرة ومدققة حيث لا يتاح للحكومة المركزية القيام بها بطريقة فعالة وكذلك الحال بالنسبة للنفقات التي تتعلق بظروف وعادات كل إقليم أو مدينة على وجه الخصوص. وفيما يلي شكل يبين التقسيمات العلمية للإنفاق العام:

الشكل رقم(01): التقسيمات العلمية للنفقات العامة.

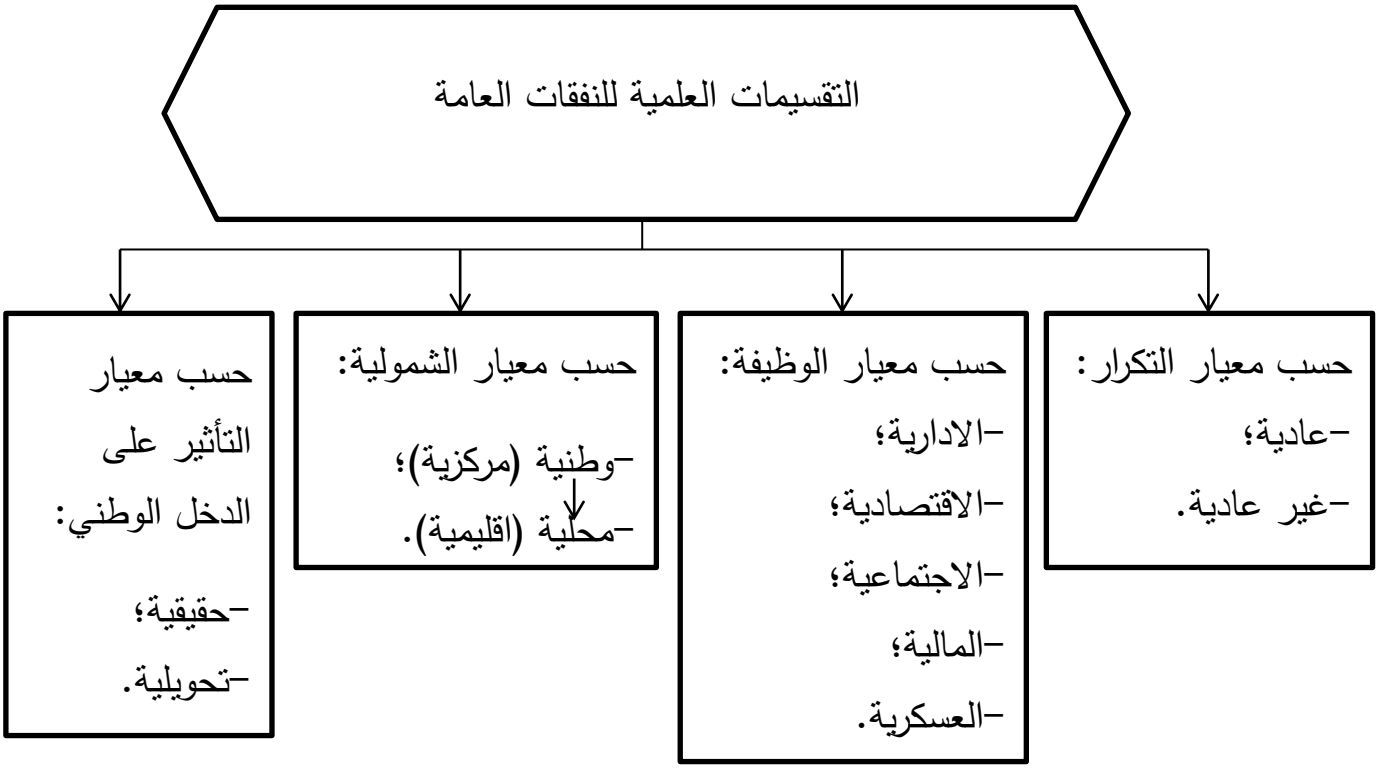

من اعداد الطالبة : بناءا على الجزء النظري للتقسيمات العلمية.

[1]- محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص79.

الفرع الثاني: التقسيمات الوضعية للنفقات العامة.

تختلف الدول في الأسلوب الذي تتبعه لتقسيم النفقات العامة، فكل دولة تستخدم التقسيم الوضعي الذي يتلاءم مع ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية. فهناك التقسيم الوظيفي والتقسيم الاقتصادي والتقسيم الإداري.

أولا – التقسيم الوظيفي: حسب هذا التقسيم يتم الاعتماد على الوظائف التي يتم الانفاق عليها، ليتسنى للدولة التعرف على مصاريف كل دائرة من دوائرها وقدرتها الانتاجية لمقارنته مع مصاريف وإنتاجية القطاع الخاص؛ وبعد ذلك يتم تخصيص اعتمادات الإنفاق العام وفقا للتكلفة. [1]

ومن مزايا هذا الاسلوب:

- معرفة مصاريف وإنتاجية إدارات الدولة المختلفة.
- التعرف على الوظائف وتقدير النفقة المحددة لكل وظيفة إلى جانب المساعدة على اتخاذ القرار الصائب وإمكانية الرقابة السريعة.

ومن عيوب هذا الأسلوب:

- كون الوظيفة في الحكومة تؤثر على باقي الوظائف وتتأثر بها؛ وبالتالي تؤثر على جميع إدارات الدولة.

ثانيا – التقسيم الاقتصادي: حسب هذا التقسيم يتم الاعتماد على الأعمال والمهام المختلفة التي تمارسها دوائر الدولة شريطة توزيعها حسب القطاعات الاقتصادية(زراعة، سياحة، صناعة). ويؤخذ بالحسبان نفقات الدوائر الحكومية ونفقات التجهيز التي تزيد من الدخل القومي، ونفقات التوزيع (تحول جزء من الدخل القومي من فئة لأخرى على شكل إعانات اجتماعية ومساعدات اقتصادية ...الخ).[2]

[1]– طارق الحاج، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان/الأردن، 1999، ص126.

[2]– نفس المرجع ، ص126–127.

ثالثا – التقسيم الإداري: يتم التقسيم على أساس الإدارات الحكومية التي تقوم بعملية الإنفاق مثل: الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة...، ضمن العمل الوظيفي لكل دائرة.

وبعد ذلك يتم التقسيم داخل كل وحدة إدارية الأقل في التنظيم الإداري والأصغر فالأصغر...الخ. والأسلوب المتبع أن تصنف النفقات إلى جارية ورأسمالية وقد نجد الموازنات الاستثنائية وملحق الموازنات. [1]

من مزايا هذا الأسلوب:

- سهولة المراقبة على حسن استخدام المال العام.
- سهولة اتخاذ القرار في تحديد حجم الإنفاق والإعداد للنفقات في الموازنات القبلة.

ومن عيوب هذا الأسلوب:

- صعوبة حصر كلفة كل وظيفة حكومية؛ وبالتالي صعوبة التنبؤ للعمليات الاقتصادية والمالية للدولة.

الفرع الثالث : تقسيم النفقات العمومية في الجزائر.

تقسم النفقات العمومية في الجزائر إلى نفقات للتسيير وأخرى للتجهيز.

أولا – نفقات التسيير: تجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب هي:[2]

1-أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الايرادات:

وهي أعباء ممنوحة لتغطية الدين المالي والمعاشات وكذلك مختلف الأعباء المحسومة من الإيرادات.[3]

وهذا الباب يتكون من خمسة فقرات هي:

- احتياط الدين.

[1]– طارق الحاج، مرجع سابق، ص127.

[2]–المادة 24، القانون 84–17المؤرخ في شوال عام 1404 الموافق ل 10 يوليو سنة 1984 المتعلق بقوانين المالية.

[3]– علي زغدود، المالية العامة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2006، ص32.

- الدين الداخلي ، الدين العائم.
- الديون الخارجية.
- الضمانات.
- النفقات المحسومة من الايرادات.(وهي ناتجة عن الانخفاض في الإيرادات).

2-**تخصيصات السلطات العمومية:** يحتوي هذا الباب على الاعتمادات الموجهة لتسيير المؤسسات الإدارية السياسية ذات الطبيعة السيادية. مثل: المجلس الوطني الشعبي ومجلس الأمة والمجلس الدستوري والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي...الخ. وباعتبار أن هذه النفقات مشتركة لكل الوزارات فإن النفقات التي يتضمنها القسمين الأول والثاني يجمع في ميزانية التكاليف المشتركة.[1]

3-**نفقات خاصة بوسائل المصالح:** تمثل المخصصات المالية التي تضمن سير المصالح وتشمل الموظفين (الأجور، المنح، المعاشات والنفقات الاجتماعية)؛ معدات تسيير المصالح؛ أشغال الصيانة؛ إعانات التسيير ونفقات مختلفة. [2]

4-التدخلات العمومية: يضم هذا الباب سبعة أقسام هي:[3]

- التدخلات العمومية والإدارية مثل: إعانات الجماعات المحلية.
- الأنشطة الدولية مثل: المساعدات التي تمنح للهيئات الدولية.
- النشاط التربوي والثقافي مثل: تقديم المنح الدراسية.
- النشاط الاقتصادي والتشجيعات والتدخلات مثل: الاعانات الاقتصادية والمكافآت.
- إسهامات اقتصادية (إعانات المصالح العمومية الاقتصادية).
- الإعانات الاجتماعية: المساعدات والتضامن.
- النشاط الاجتماعي (مساهمة الدولة في صناديق المعاشات والتأمين الصحي).

هذا النوع من النفقات موجه أساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على مختلف أوجهه، حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة وهي تعبير يتطابق إلى حد كبير مع دور الدولة المحايدة مادامت أنها لا تهدف إلى

[1]- بومدين بن نوار، النفقات العامة على التعليم-دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر1980-2008، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد، 2010-2011، ص29.

[2]- محمد زكاري، مرجع سابق، ص10.

[3]- بومدين بن نوار، مرجع سابق، ص30.

التأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكل ما تحدثه من آثار فهو غير مباشر، لذلك تسمى أيضا بالنفقات الاستهلاكية.[1] وفيما يلي جدول يمثل توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير حسب كل دائرة وزارية لسنة 2016:

الجدول رقم(01): توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2016حسب كل دائرة وزارية.

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)	النسبة %
رئاسة الجمهورية	7.904.677.000	0.16
مصالح الوزير الأول	3.437.925.000	0.07
الدفاع الوطني	1.118.297.000.000	23.26
الداخلية و الجماعات المحلية	426.127.386.000	8.86
الشؤون الخارجية و التعاون الدولي	30.573.877.000	0.64
الشؤون المغاربية، الاتحاد الافريقي و جامعة الدول العربية	للبيان	-
العدل	73.431.991.000	1.53
المالية	95.399.378.000	1.99
الطاقة	44.793.741.000	0.93
الصناعة و المناجم	5.349.818.000	0.11
الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري	254.253.914.000	5.29
المجاهدين	248.645.702.000	5.17
الشؤون الدينية و الأوقاف	26.033.177.000	0.54
التجارة	20.527.754.000	0.43
النقل	11.218.880.000	0.23
الموارد المائية و البيئة	17.616.679.000	0.37
الأشغال العمومية	19.085.089.000	0.40
السكن و العمران و المدينة	21.302.786.000	0.44
التربية الوطنية	764.052.396.000	15.89
التعليم العالي و البحث العلمي	312.145.998.000	6.49
التكوين و التعليم المهنيين	50.379.263.000	1.05
العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي	226.484.929.000	4.71
التهيئة العمرانية، السياحة و الصناعة التقليدية	4.117.881.000	0.09
الثقافة	19.056.672.000	0.40
التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة	118.830.888.000	2.47
العلاقات مع البرلمان	243.408.000	0.01
الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات	379.407.269.000	7.89
الشباب و الرياضة	37.181.458.000	0.77
الاتصال	19.369.240.000	0.40
البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال	3.875.224.000	0.08
المجموع الفرعي	4.359.144.400.000	90.67
التكاليف المشتركة	448.187.600.000	9.33
المجموع العام	4.807.332.000.000	100

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد72 (قانون المالية 2016).

[1]- خميسي قايدي، أمينة بن خزناجي، دراسة تحليلية لتطور النفقات ذات الطابع النهائي حسب القطاعات في الجزائر خلال الفترة 1989-2011، في المؤتمر الدولي: تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، يومي 11و12 مارس 2013، ص06.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع الاعتمادات المخصصة لوزارة الدفاع الوطني بنسبة 23.26%؛ ثم تليها في المرتبة الثانية وزارة التربية الوطنية بنسبة 15.89%؛ ثم وزارة الداخلية والجماعات المحلية بنسبة 8.86%؛ وتليها وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات بنسبة 7.89% وفي المرتبة الخامسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بنسبة 6.49%؛ وبعدها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري بنسبة 5.29%؛ ثم وزارة المجاهدين بنسبة 5.17% وتليها وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بنسبة 4.71%. ثم تأتي باقي الوزارات حسب الاعتمادات المخصصة لها.

كما قدرت ميزانية التكاليف المشتركة بنسبة 9.33%.

ثانيا – نفقات التجهيز (الاستثمار):

هي نفقات تكوين وتحصيل رأس المال الثابت من مخزون، أراضي وكذا أصول غير مادية. والهدف منها توسيع الطاقة الإنتاجية لتحقيق النمو الاقتصادي، وتوصف بأنها مرنة وتستجيب بسرعة لتقلبات المقدرة المالية للدولة. في حين أن النفقات الجارية أقل مرونة ولا تبدي استجابة واضحة لتقلبات المقدرة المالية للدولة.[1]

تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة وفقا للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة في ثلاثة أبواب هي:[2]

1-الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛
2-إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
3-النفقات الأخرى بالرأسمال.

فإذا كانت نفقات التسيير توزع حسب الوزارات، فإن نفقات التجهيز أو الاستثمار توزع حسب القطاعات وفروع النشاط الاقتصادي مثل: الزراعة، الصناعة، الأشغال العمومية، التربية

[1]– محمد زكاري، مرجع سابق، ص40.

[2]– المادة 35، القانون 84-17 المؤرخ في 11 شوال عام1404 الموافق ل10 يوليو سنة 1984 المتعلق بقوانين المالية.

والتكوين،...الخ. وفيما يلي جدول يبين توزيع النفقات ذات الطابع النهائي حسب القطاعات لسنة 2016:

الجدول رقم(02):توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة2016حسب القطاعات(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
- الصناعة.	4.895.000	7.373.410
- الفلاحة و الري.	198.261.576	271.432.500
- دعم الخدمات المنتجة.	14.904.700	36.223.667
- المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.	441.308.514	685.704.445
- التربية و التكوين.	78.644.800	159.757.147
- المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.	32.703.237	113.120.472
- دعم الحصول على سكن.	24.481.500	469.781.674
- مواضيع مختلفة.	800.000.000	600.000.000
- المخططات البلدية للتنمية.	60.000.000	60.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار.	1.655.199.327	2.403.393.315
دعم النشاط الاقتصادي(تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسبة الفوائد).	-	542.949.928
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.	-	-
احتياطي لنفقات غير متوقعة.	239.005.000	230.505.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.	239.005.000	773.454.928
مجموع ميزانية التجهيز.	1.894.204.327	3.176.848.243

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 72 (قانون المالية 2016).

ويلاحظ أنه يجوز للحكومة أن تنقل الاعتماد المخصص لبند من البنود الواردة في اعتماد باب ما للإنفاق على بند آخر وارد في نفس الباب ولا تختلف النفقات من وزارة إلى أخرى.

المبحث الثاني : ضوابط الانفاق العام والعوامل المؤثرة فيه.

لكي يحقق الإنفاق العام الأهداف المنشودة منه يجب أن تتحقق فيه مجموعة من الضوابط أهمها ضابط المنفعة وضابط الاقتصاد إضافة إلى ضوابط أخرى. وهناك مجموعة من الحدود المتحكمة في تحديد حجمه:

المطلب الأول: ضوابط الانفاق العام.

للإنفاق العام ضوابط عديدة تتمثل في :

الفرع الأول: ضابطي المنفعة والاقتصاد.

حتى يحقق الإنفاق العام أهدافه يجب تحقق أمرين في غاية الأهمية. الأول يتمثل في تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة والثاني أن يتم ذلك عن طريق أكبر قدر من الاقتصاد في النفقات.

أولا – ضابط المنفعة: يعني أن تهدف النفقات العامة إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع. وخاصة أن أحد أركان النفقة العامة هو تحقيق المنفعة العامة. [1]

ثانيا – ضابط الاقتصاد: يجب على القائمين بالإنفاق العام تجنب أي تبذير أو إسراف، لأن في ذلك ضياعا لمبالغ مالية دون تحقيق منفعة. أضف إلى ذلك أن الإسراف من جانب الإدارة المالية يؤدي إلى زعزعة الثقة فيها؛ ويبرر محاولات التهرب الضريبي من طرف المكلفين والممولين. [2]

إن مظاهر التبذير والإسراف المالي العام متعددة في كل دول العالم وبشكل خاص في الدول النامية، بسبب انخفاض كفاءة الرقابة التي يمكن أن تمارسها ثلاثة جهات هي: الإدارة (وزارة المالية)؛ الهيئات السياسية(البرلمان)؛ وجهات أخرى مستقلة ومتخصصة(الرقابة المحاسبية). ومن ثم يجب عدم إنفاق أي مبلغ إلا لمبرر، فالإنفاق العام مبرر بما يحققه من منفعة.

الفرع الثاني : ضوابط المرونة، الإنتاجية، والعدالة.

من الضوابط التي بدأت تشغل حيزا كبير في مجال النفقات العامة ضابط المرونة، أما المبدأ الذي تبرز أهمية الأخذ به وضرورة الاستناد إليه في الدول النامية بشكل خاص هو ضابط الإنتاجية؛ بالإضافة إلى ضابط ثالث هو ضابط العدالة.

أولا – ضابط المرونة: وهو من الضوابط التي بدأت تشغل حيزا كبيرا في مجال النفقات العامة خاصة بعد بروز الأزمات بمختلف أنواعها(أشكالها) سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو حتى السياسية، بحكم أن لها تأثيرا مباشر وغير مباشر على حجم النفقات وهو ما يستلزم تمتع هذه الأخيرة بالمرونة الكافية للاستجابة مع هذه المتغيرات. [3]

[1]– محمد بصديق، مرجع سابق، ص16.

[2]– حميد مقراني، مرجع سابق، ص09.

[3]– كريم بودخدخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي–دراسة حالة الجزائر 2001–2009، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2009–2010، ص46.

ولكن مرونة النفقات العامة يجب أن تكون في إطارها الإيجابي وليس السلبي؛ إضافة إلى كونها خاضعة إلى ضوابط أخرى متكاملة فيما بينها. فالعمل وفق مبدأ المرونة يقتضي الالتزام بما هو محدد من النفقات العامة و بالأوجه المحددة لها.

فمرونة النفقات العامة لا تكون فقط في حجمها وإنما أيضا في تحقيق الأهداف، والذي يستلزم تمتع النفقات العامة بالمرونة الكافية (أي مرونة الموارد المالية وقدرتها على الانتقال من قطاع لآخر).

ثانيا – ضابط الإنتاجية:

ويقصد به مساهمة النفقات العامة في تشجيع التطور في النشاطات الاقتصادية وبالذات الإنتاجية منها، وتبرز أهمية الأخذ بهذا المبدأ في ضرورة الاستناد إليه في الدول النامية بشكل خاص وذلك نظرا لحاجاتها الماسة لزيادة تطوير جهازها الإنتاجي من خلال تطوير أنشطتها الاقتصادية وزيادة درجة تنوعها وكفاءتها الإنتاجية، وذلك بالتوسع في النفقات العامة التي تضمن تحقق ذلك و بما يقود الاقتصاد إلى النمو.[1]

ثالثا – ضابط العدالة:

ويقصد منها العدالة في توزيع النفقات العامة من جهة بما يتناسب وعبء كل فرد في تحملها؛ ومن جهة أخرى لضمان أولوية الفئات الأقل دخلا في الاستفادة منها بما يساهم في تدعيم دخولها الحقيقية و قدرتها الشرائية.[2]

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الإنفاق العام (حدوده).

هناك اعتقاد أنه لا يجب أن تخرج نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام عن المجال 5% – 25%، إلا أن مثل هذا الرأي لا يمكن إثباته بالقواعد التحليلية ولا بالاختبارات الميدانية. وبالتالي هناك عدة عوامل تؤثر على الإنفاق العام للدول نذكرها كالآتي :

[1]– كريم بودخدخ، مرجع سابق، ص47.

[2]– محمد كريم قروف، مرجع سابق، ص08.

الفرع الأول: الفلسفة السياسية للنظام الاقتصادي.

النفقات العامة تعكس حقيقة النظام الاقتصادي والسياسي، فهي تعكس في حجمها وفي أنواعها وفي أغراضها الفلسفة المذهبية أو الايديولوجية السائدة في الدولة: فردية أو تدخلية أو جماعية.

أولا – في ظل الايديولوجية الفردية: يتحدد حجم النفقات العامة بالنسبة إلى الدخل القومي بالقدر الضروري للقيام بالوظائف التقليدية للدولة، مما يترتب عليه أن يقل حجم النفقات العامة ونسبتها إلى الدخل القومي من جهة وأن تقل أنواعها من جهة أخرى. الأمر الذي يعني اقتصارها على الأغراض المالية دون أن تكون أداة من أدوات السياسة الاقتصادية؛ ودون أن تكون أداة من أدوات إعادة توزيع الدخل القومي. [1]

ثانيا – في ظل الايديولوجية التدخلية: حيث الفلسفة السائدة هي ضرورة تدخل الدولة في بعض ميادين النشاط الاقتصادي والاجتماعي تاركة الأفراد أحرارا في ممارسة البعض الآخر، فإن دور النفقات يزداد أهمية عنه في ظل الايديولوجية الفردية. حيث استدعت زيادة وظائف الدولة تنوع النفقات العامة وتعدد أغراضها من ناحية وازدياد حجمها من ناحية أخرى؛ وبذلك أصبحت النفقات العامة أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية.[2]

ثالثا – في ظل الايديولوجية الجماعية: حيث الفلسفة السائدة هي تملك الجماعة لأموال الإنتاج وتولي الدولة نيابة عنها القيام بكافة وجوه النشاط الإنتاجي، بالإضافة إلى القيام بوظائفها التقليدية.

فإن دور النفقات يعظم إلى أقصى حد، ذلك أن قيام الدولة بعمليات الإنتاج والتوزيع كلها إنما يستتبع باعتبار كافة النفقات الاقتصادية على اختلاف أنواعها والمتعلقة بالوحدات الإنتاجية نفقات عامة. هذا بالإضافة إلى النفقات الاجتماعية التي تستهدف بها الدولة توفير بعض الحاجات الأساسية لكافة المواطنين بأسعار تقل كثيرا عن تكلفتها الحقيقية وهذا كله إلى جانب النفقات التي يقتضيها قيام الدولة بوظائفها التقليدية.

[1] – زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الفتح للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2004، ص48.

[2] - نفس المرجع، ص49.

وهكذا يزداد حجم النفقات العامة وترتفع نسبتها إلى الدخل القومي إلى أكبر حد من جهة وتتعدد أنواع هذه النفقات بقدر حاجات الأفراد، بالإضافة الى حاجات الدولة ذاتها من جهة أخرى. [1]

الفرع الثاني: تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي وحركة الدورة الاقتصادية.

يتعرض الاقتصاد الوطني إلى تقلبات مستمرة ومتواصلة وذلك ما يسمى بالدورة الاقتصادية، وهذه الأخيرة تخضع لنوبات متعاقبة من مستوى النشاط الاقتصادي. ويختلف الاقتصاديون في تحديد مدتها وأسباب حدوثها ولكن الجميع يتفق في أنها تأخذ المسار التالي:

الشكل رقم (02) : يبين مسار الدورة الاقتصادية.

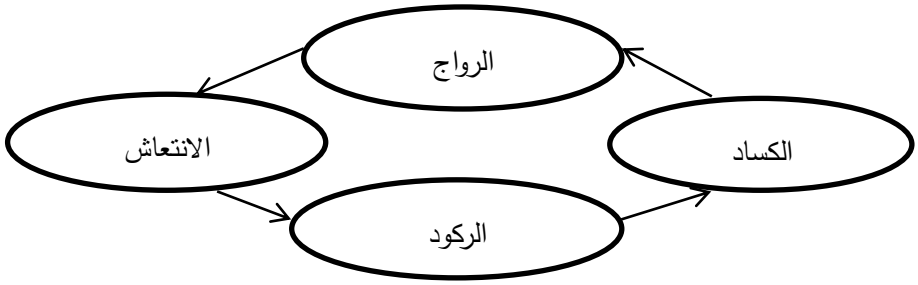

المرجع: محمد بن عزة ، أثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر، في المؤتمر الدولي : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، يومي 11و 12 مارس 2013، ص333.

من خلال حركة الدورة الاقتصادية وتباين مستوى النشاط الاقتصادي بين فترات الرواج والكساد وكذلك بين الركود والانتعاش له تأثير في رسم حدود النفقات العامة؛ ويبرز هذا بقدر ما تعكسه النفقات العامة من درجة استجابة لتقلبات مستوى النشاط الاقتصادي. [2]

[1]- زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص49.

[2]- محمد بن عزة، أثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص332.

الفرع الثالث: المقدرة المالية للدولة.

وتعتبر المقدرة المالية العنصر المهم في تحديد مقدار الإنفاق الواجب صرفه؛ فهي بمثابة السيولة المالية المتاحة.[1] وفيما يلي شكل يبين المقدرة المالية للدولة:

الشكل رقم (03) : المقدرة المالية للدولة.

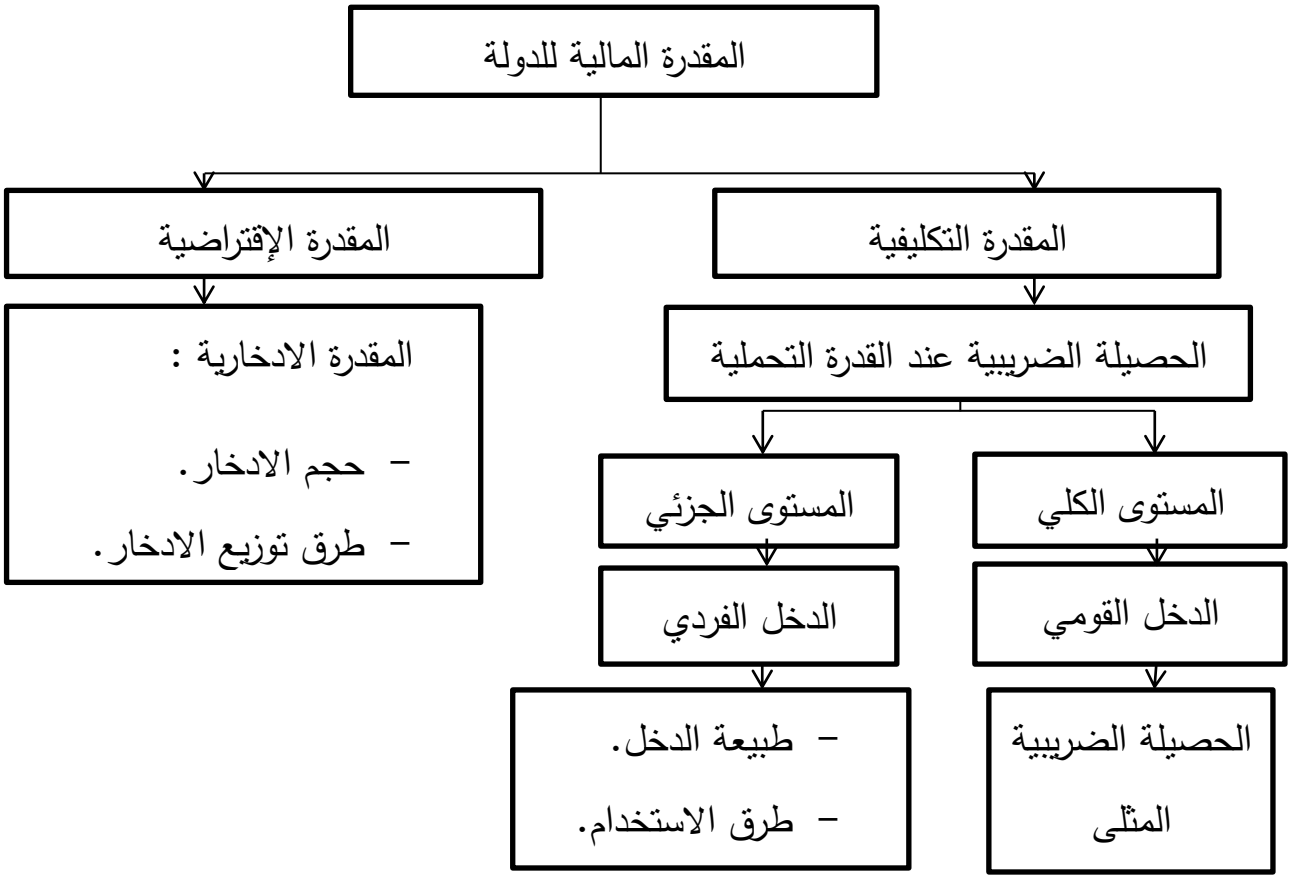

المرجع: نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في المالية العامة، ط01، دار المناهج، عمان/الأردن، 2005، ص 47.

[1]– محمد بن عزة، أثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص333.

المبحث الثالث : ظاهرة تزايد النفقات العامة وآثارها الاقتصادية.

سنتناول في هذا المبحث ظاهرة تزايد النفقات العامة والأسباب التي تقف وراء ذلك، وما يترتب عن الإنفاق العام من آثار اقتصادية من خلال العناصر التالية:

المطلب الأول: ظاهرة نمو النفقات العامة.

تعتبر هذه الظاهرة إحدى السمات المميزة للمالية العامة في هذا العصر، من أجل توفير خدمات للمجتمع والحد من الاحتكارات ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

لقد اهتم الاقتصادي الألماني أدولف فاغنر بدراسة التطور المالي للدولة من خلال إصدار قانونه عام 1892، فحسب رأيه يزداد النشاط الحكومي كما ويتعدد نوعا بمعدل أكبر من معدل زيادة عدد السكان، حيث لا يقتصر الأمر على زيادة مطلقة في حجم النفقات العامة بل تنطوي هذه الزيادة على ارتفاع طردي في نسبة النفقات العامة إلى الدخل القومي نتيجة التحول الصناعي وتعدد الحاجات العامة التي على الدول تحملها.[1] كما توجد دراسات أخرى لمنو النفقات العامة مثل دراسة بيكوك –و ايزمان.

وبشكل عام لوحظ أن الظاهرة تعود الى أسباب عديدة تظهر في مجموعتين:

الفرع الأول: الأسباب الحقيقية لنمو الإنفاق العام.

لزيادة النفقات العامة عدة أسباب حقيقية منها: الاقتصادية؛ والمالية؛ والاجتماعية والإدارية..الخ

أولا – الأسباب الاقتصادية:

من أهم العوامل الاقتصادية ما يلي:

01-**ارتفاع الدخل القومي (الوطني):** ينجم عن نمو الدخل القومي تحسن الإيرادات الذي يشجع الدولة على زيادة حجم نفقاتها العامة وبالتالي التوسع في إنجاز المشاريع

[1] –zemrani A.B «Les Finances de l'etat au Maroc » ,Tome 1 politiques Finanacières et droit budgétaire, l'harmattan ,paris, 1998,p17.

الاقتصادية. كما أن ارتفاع الدخل الفردي يقود نحو زيادة الطلب على السلع والخدمات العامة؛ كونها تعتبر ذات مرونة دخلية عالية.

02-**المنافسة الاقتصادية الدولية والدورة الاقتصادية:** إن تخوف الدول الناشئة من عدم قدرة اقتصادياتها على مجابهة التنافس الدولي يدفعها لتدعيم الصناعة الوطنية في شكل إعانات، حتى تتمكن من مجابهة السلع المستوردة في الأسواق المحلية أو مساعدة بعض المنتجين قصد تمكينهم من تصدير سلعهم الى الأسواق الدولية. كما أن حركة الدورة الاقتصادية قد تدفع بالدولة لرفع نفقاتها العامة باعتبارها أداة أثبتت فعاليتها في حل الأزمات كالركود الاقتصادي، من خلال دفع الطلب الكلي الفعال بغية تصريف الإنتاج وتحريك الاقتصاد. [1]

ثانيا - الأسباب الإدارية:

يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام بشكل ملحوظ:

1-سوء التنظيم الإداري وعدم متابعته لتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي.

2-تطور بعض وظائف الدولة والارتفاع في عدد الموظفين؛ وزيادتهم عن حاجة العمل والإسراف في ملحقات الوظائف العمومية(أثاث، مكتبات...).

والزيادة في هذا الإطار وإن كانت حقيقية إلا أنها غير منتجة إنتاجا مباشرا، وبمفهوم آخر

فهي وبالرغم من اعتبارها تؤدي إلى الزيادة في حجم الأعباء العامة على الأفراد لا تؤدي إلى ارتفاع في القيمة الحقيقية للمنفعة العمومية. [2]

ثالثا - الأسباب الاجتماعية:

عادة ما تلعب العوامل الاجتماعية دورا بارزا في زيادة المطالبة برفع وتحسين الخدمات العامة بحكم رغبة الأفراد في تطوير مستوى معيشتهم، ومن بين هذه العوامل:

[1]- محمد زكاري، مرجع سابق، ص34-35.

[2]- محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص95-96.

01- تطور الوعي الاجتماعي، الذي ساهم في زيادة الضغوطات على الدولة ومطالبتها بزيادة حجم نفقاتها الاجتماعية لدعم الطبقات المتضررة.

02- تبدل النمط الاستهلاكي لدى الأفراد، يزيد من تنوع الحاجات ويستدعي المزيد من النفقات العامة خصوصا مع تنامي نشاط العمل النقابي والتنظيم المهني. [1]

رابعا - الأسباب السياسية:

تؤثر بعض العوامل السياسية في حجم النفقات العامة فتؤدي إلى زيادتها. ويمكننا في هذا المجال إدراج العوامل التالية:

01- **انتشار مبادئ الديموقراطية:** يترتب عليها زيادة الاهتمام بالطبقات محدودة الدخل والمحرومة والتكفل بالكثير من خدماتها، مما يزيد من حجم النفقات العامة. أضف إلى ذلك تزايد عدد الأحزاب السياسية المتنافسة على السلطة وهذا ما يجعلها تسعى إلى كسب رضا أفراد المجتمع من أجل الحصول على أصواتهم الانتخابية؛ ما دفع فيما بعد الحزب الحاكم إلى التوسع في المشاريع الاجتماعية للالتزام إلى حد ما بوعوده وللحفاظ على مركزه السياسي، مما يترتب عليه زيادة في النفقات العامة.

02- **نمو مسؤولية الدولة:** نتج عن انتشار مبادئ الديموقراطية تغير النظرة إلى الدولة، فهي ليست سلطة آمرة لا يمكن للمواطنين إلا الخضوع لها. وإنما هي مجموعة من المرافق العامة الموجهة لخدمة الصالح العام، ولهذا تقررت مسؤولياتها في خدمة المواطنين فإذا أحدث نشاطها ضررا لأحد أفرادها فليس هناك ما يمنع مقاضاتها لتعويضه عما لحقه من ضرر؛ فيشارك المجتمع بذلك في تحمل عبء المخاطر المترتبة عن سير المرافق العامة. وقد ساعد على نمو مسؤولية الدولة ضغط الرأي العام ومؤلفا ت رجال القانون. [2]

03- **اتساع نطاق العلاقات الدولية:** ففي العقد الحديث ازدادت أهمية التمثيل الدبلوماسي لمعظم الدول، وبالتالي زاد عدد البعثات الدبلوماسية وحجمها وأنواعها سواء كان ذلك في الدول

[1]- كريم بودخدخ، مرجع سابق، ص62.

[2]- فرج شعبان، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر -دراسة حالة الجزائر 2000-2010، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2011-2012، ص84-85.

الأخرى أو الهيئات الدولية؛ بالإضافة إلى مشاركة كثير من الحكومات في مؤتمرات دولية متعددة. كل ذلك أدى إلى زيادة كبيرة في الإنفاق العام في هذا المجال.[1]

خامسا – الأسباب المالية: تتمثل هذه الأسباب في عنصرين أساسيين[2]:

01- سهولة الاقتراض في العصر الحديث، مما أدى إلى كثرة لجوء الدولة إلى القروض العامة للحصول على ما تحتاج إليه لتغطية أي عجز في إيراداتها. مما يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة لأن خدمة الدين تستلزم دفع الأقساط والفوائد.

02- وجود فائض في الإيرادات العامة غير مخصص لغرض معين، مما يدفع إلى تشجيع الحكومة على إنفاقه سواء في أوجه إنفاق ضرورية أو غير ضرورية.

وتتجلى خطورة ذلك في الفترات التي تحتم فيها السياسة الرشيدة على السلطة التنفيذية العمل على خفض نفقاتها، لأنه من الصعب مطالبة الدولة بتخفيض كثير من أبواب النفقات العامة.

سادسا – الأسباب العسكرية: تعتبر الأسباب العسكرية من الأسباب الأساسية لتزايد النفقات العامة في العصر الحاضر؛ فبمجرد الاطلاع على موازنات الدولة يلاحظ أن أهم فقرات الأنفاق الحكومي هو الإنفاق العسكري. فالتطور المستمر في الأدوات العسكرية المنشآت والتحصينات تتطلب تمويل مالي ضخم سواء في مرحلة السلم أو الحرب، بل إن إزالة آثار الحرب ومساعدة المتضررين وإعادة (بناء) تعمير ما دمرته الحرب تتطلب زيادة في الإنفاق. فإلقاء نظرة على موازنات الدول المتحاربة كاف لأن يعطينا صورة حقيقية عن تزايد حجم النفقات العسكرية فغالبا ما تنفق النفقات العسكرية عند حد يزيد عن الحد السابق الذي كانت عليه قبل الحرب إن لم تستمر في الزيادة. [3]

[1]- محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص115.

[2]- محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص96.

[3]- أعاد حمود القيسي، مرجع سابق، ص57-58.

الفرع الثاني: الأسباب الظاهرية لنمو الإنفاق العام.

إن الزيادة الظاهرية في النفقات العامة هي تلك التي لا يقابلها المنفعة الحقيقية، وهي تلك الزيادة التي لا يقابلها زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تقدمها الدولة. وتعزى الأسباب التي تؤدي إلى هذه الزيادة إلى:[1]

أولا – تدهور قيمة النقود: المقصود من تدهور قيمة النقود هو انخفاض وحدة النقد وهبوط قوته الشرائية للحصول على بضاعة أو خدمة معينة، فعلى الدولة أو الأفراد أن يدفعوا وحدات نقدية أكثر للحصول على مقابل ويترتب على الانخفاض في العملة الوطنية أن تقوم الدولة بزيادة عدد الوحدات النقدية لكي تحصل على ما تريده من خدمات ومشتريات. أو بشكل آخر إن ارتفاع أثمان مشتريات الدولة ومرتبات الموظفين والعاملين ينجم عنه تزايد النفقات العامة للدولة دون أن تقابله زيادة في نوع ومستوى الخدمات الحكومية.[2]

ثانيا – اختلاف طرق المحاسبة المالية (الفن المالي): فقد كانت فيما مضى تخصص بعض الإيرادات لتغطية النفقات المباشرة للمصالح العامة التي تقوم بتحصيلها حيث لم تكن هذه النفقات تظهر في الميزانية العامة، ومن ثم فإن الزيادة الحاصلة في النفقات العامة نتيجة إتباع مبدأ وحدة الميزانية والذي يقضي بضرورة ظهور كافة إيرادات ونفقات الدولة، تعد ظاهرية اقتضتها تغير طرق المحاسبة المالية في الميزانية الحديثة.[3]

ثالثا – زيادة عدد السكان: الاتجاه الطبيعي أن عدد السكان في أي دولة من الدول يزداد من سنة إلى أخرى، ولكن الاختلاف هو في نسبة الزيادة حيث تتراوح نسبة الزيادة في الاقتصادات المتقدمة في حدود 1% سنويا تقريبا؛ أما في الدول الآخذة بالنمو فتكون من2%–4% سنويا.[4]

وتحسب الزيادة السنوية للسكان على النحو التالي:

[1]– محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص43.

[2]– أعاد حمود القيسي، مرجع سابق، ص53–54.

[3]– حميد مقراني، مرجع سابق، ص19.

[4]– محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص44.

نسبة الزيادة السنوية للسكان = (عدد الولادات خلال السنة – عدد الوفيات خلال السنة + الهجرة من الخارج إلى الداخل – الهجرة من الداخل إلى الخارج) x 100.

ولكي تستطيع الحكومة تقديم نفس الكمية والنوعية من السلع والخدمات العامة لأفراد المجتمع، يتوجب عليها زيادة النفقات العامة خلال السنة مقارنة بالسنة الماضية بنفس الزيادة السنوية في السكان لذا في هذه الحالة لا تعتبر الزيادة في النفقات العامة حقيقية.

رابعا – زيادة حجم الإقليم: يؤدي اتساع حجم رقعة الإقليم وزيادة المساحة الإقليمية التابعة لها (انضمام إقليم أو أقاليم جديدة)، إلى اتجاه النفقات العامة نحو الزيادة لتلبية حاجيات الإقليم الجديدة. وتعد هذه الزيادة في النفقات زيادة ظاهرية رقمية، لأنها لم تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد منها. [1]

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.

للنفقات العامة أثار اقتصادية منها ما هو مباشر وما هو غير مباشر.

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة.

تتمثل هذه الآثار المباشرة في:

أولا – أثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني: الإنتاج الوطني هو مجموع السلع والخدمات المنتجة في فترة زمنية تقدر بسنة في دولة ما، ولزيادة هذا الإنتاج يتخذ الإنفاق عدة أشكال مثل: نفقات التعليم؛ الصحة؛ مساعدة المستثمرين بمنحهم امتيازات مختلفة. إذا كان هذا الإنفاق الاستثماري يرفع من الإنتاج الوطني فهذا لا يعني أن النفقات الجارية عديمة الجدوى الاقتصادية، لأنه دون هذه النفقات لا يمكن النهوض بالاقتصاد. فأثر نفقات الدفاع والأمن يظهر في توفير الأمن الضروري لممارسة الأنشطة الاقتصادية ويمكن لنفقات الدفاع أن تكون منتجة وذلك من خلال استخدام التكنولوجية العسكرية في الأغراض السلمية.[2]

[1]– حميد مقراني، مرجع سابق، ص19.

[2]– بومدين بن نوار، مرجع سابق، ص59.

ثانيا – أثر النفقات العامة على الاستهلاك: للإنفاق العام آثار مباشرة على الاستهلاك وذلك من خلال نفقات الاستهلاك التي توزعها الدولة على الأفراد في صورة مرتبات وأجور تكاد تشمل الغالبية العظمى منهم في البلاد الاشتراكية.[1]

- **شراء الدولة للسلع الاستهلاكية:** ويتخذ هذا النوع من الاستهلاك صورة شراء سلع وخدمات؛ الموظفين العموميين أو عمال المرافق العامة كنفقات تنظيف وصيانة المباني الحكومية أو الخدمات التي تؤديها الدولة لهؤلاء العاملين من الإسكان والوجبات المجانية في بعض الحالات. ويرى البعض أن هذا النوع من الاستهلاك يمثل نوعا من تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة، فبدلا من أن تقدم الدولة للأفراد زيادة في مرتباتهم لزيادة استهلاكهم تقوم هي بهذا الإنفاق مما يؤدي إلى زيادة هذا الاستهلاك بطريقة غير مباشرة.
- **توزيع الدولة للدخول:** وذلك حينما تؤدي الدولة للأفراد إنفاقها في صورة مرتبات وأجور ومعاشات، ثم يخصص الأفراد الجزء الأكبر منها للاستهلاك.

ثالثا – آثارها على الأسعار: تتحدد آثار النفقات العامة على مستوى الأسعار من عدة أوجه؛ فقد تدعم الدولة بعص السلع لتكون في متناول أغلبية السكان أو تمنح امتيازات ضريبية للمنتجين للحد من ارتفاع الأسعار. كذلك للدولة أن تحمي بعش المنتجات الاستراتيجية من انهيار أسعارها.[2]

رابعا – الأثر المباشر للنفقات العامة على الادخار الوطني: إن زيادة الاستهلاك مع ثبات الدخل يؤدي إلى انخفاض الادخار مما ينعكس سلبا على الاستثمار، الذي يؤثر هو الآخر على الإنتاج. وتكون نفس النتائج عندما يزيد الاستهلاك بمعدل يفوق الدخل الوطني. ومن خلال هذا يتضح أن زيادة الإنفاق بمعدل يفوق الإيرادات العامة يؤثر سلبا على الادخار الوطني.[3]

[1]– محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص41–42.

[2]– بومدين بن نوار، مرجع سابق، ص60.

[3]– مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي–حالة الجزائر 1990–2004، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2005–2006، ص174.

خامسا – الآثار على التوزيع: يؤثر الإنفاق العام في توزيع الدخل القومي بطريقتين:

- ✓ تمتع الأفراد بخدمات عامة غير قابلة للتجزئة في حين يتحمل الأغنياء بنسبة أكبر من تمويل هذا الإنفاق، فيعتبر هذا نقلا للدخول من أصحاب الدخول الكبيرة إلى أصحاب الدخول الصغيرة.
- ✓ استفادة الطبقات الفقيرة من بعض الخدمات القاصرة عليهم كإعانات البطالة والمستشفيات العامة؛ الملاجئ وغيرها.

ولكي يحدث الأثر ينبغي أن تكون معظم الإيرادات مستمدة من الضرائب المباشرة وخاصة التصاعدية، لأن نصيب الطبقات الغنية منها أكبر من الفقيرة مما يؤدي عمليا إلى توزيع الدخل القومي. [1]

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة.

هناك آثار اقتصادية غير مباشرة للنفقات العامة منها:

أولا – أثر المضاعف: يقصد بالمضاعف في التحليل الاقتصادي، المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل القومي المتولد عن الزيادة في الإنفاق وأثر الإنفاق القومي على الاستهلاك.[2] وبعبارة أخرى فإننا نجد أن الزيادة الأولية في الإنفاق، تؤدي إلى سلسلة متوالية من الإنفاقات التي تتناقص طبقا للميل الحدي للاستهلاك ولكنها في مجموعها تزيد عن كمية الإنفاق الأولي. وهذا ما يعرف بأثر المضاعف.

وبهذا فإن المضاعف يمكن أن تعبر عنه العلاقة:[3]

المضاعف = 1 ÷ (1 – الميل الحدي للاستهلاك)

وخلاصة القول أن فكرة المضاعف مفادها أنه: عندما تزيد النفقات العامة فإن جزءا منها يوزع في شكل أجور ومرتبات وأرباح وفوائد، وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على

[1]– محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، مرجع سابق، ص40–41.

[2]– محمد بن عزة، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، مرجع سابق، ص31.

[3]– محمد بصديق، مرجع سابق، ص57.

بنود الاستهلاك والادخار. وبالتالي الدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى خلق دخول جديدة لفئات أخرى، وكذلك الجزء الموجه للادخار ينفق جزء منه في الاستثمار وكل هذا يساهم في زيادة الدخل بنسب مضاعفة.[1]

ثانيا – أثر المعجل: يعرف المعجل بأنه العلاقة بين الاستثمار ومعدل التغير في الإنتاج الجاري، وتفصيل ذلك أن الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع النهائية

الاستهلاكية. مما يدفع منتجي هذه السلع إلى زيادة إنفاقهم الاستثماري ولإنتاج تلك السلع التي ازداد الطلب عليها بمعدل أكبر. ويعبر عن ذلك بالعلاقة التالية: [2]

المعجل = التغير في الاستهلاك ÷ التغير في الاستثمار

ويتوقف أثر المعجل على ما يعرف بمعامل رأس المال (معامل الاستثمار)، أي على العلاقة الفنية بين رأس المال والإنتاج. ومعامل رأس المال يحدد ما يلزم من رأس المال لإنتاج وحدة واحدة من سلعة ما أو صناعة ما، أي إذا ارتفع الطلب النهائي على السلعة يقتضي هذا الارتفاع زيادة الإنتاج لمقابلته أي ضرورة التوسع وبالنسبة نفسها في رأس المال المستخدم في إنتاج هذه السلعة. ولا تتوقف الزيادة عند هذا الحد بل تؤدي إلى سلسلة من الاستثمارات المولدة، ويتوقف معامل رأس المال على الأوضع الفنية التي تحكم الإنتاج.[3]

ومما هو جدير بالذكر أن هناك تفاعلا متبادلا بين مبدأي المضاعف والمعجل، كما أن أثر المعجل شأنه في ذلك أثر المضاعف يختلف من قطاع إلى آخر.[4]

[1]– محمد بن عزة، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، مرجع سابق، ص32–33.

[2]– نفس المرجع، ص33.

[3]– بومدين بن نوار، مرجع سابق، ص64.

[4]– محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص110.

خلاصة :

من خلال دراسة جوانب النفقات العامة في هذا الفصل تبين لنا أنها أداة تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وتسعى من خلالها باختلاف أنواعها وتقسيماتها إلى إشباع الحاجات العامة للمواطنين.

ونظرا لازدياد نشاط الدولة اتسعت بذلك دائرة الإنفاق العام وتعددت ميادينه، و وجب على الدولة أيضا مراعاة ضوابط هذا الإنفاق وكذا العوامل المؤثرة فيه.

كما ترتب على قيام الدولة بالإنفاق العام دورا واسعا وآثارا هامة تتعلق بمختلف جوانب المجتمع سواء المالية أو الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية. كما أن التوسع في الإنفاق يؤدي إلى التأثير على الاقتصاد الوطني بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كالتأثير على الإنتاج الوطني أو الاستهلاك؛ أو أثر المضاعف أو المعجل.

ويعتبر البحث العلمي من الميادين التي توليها الدولة اهتماما كبيرا في نفقاتها العامة لما له من أهمية، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

الإطار العام للبحث العلمي وواقع الإنفاق عليه في العالم

تمهيد:

إن تطور الأمم يقاس بما تحققه على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، والذي أصبح مرتبط بما تحققه في مجال بحثها العلمي. فقوة الدولة أصبحت رهينة بما توليه هذه الأخيرة للبحث العلمي من أهمية.

فإذا كانت الصراعات بين الدول قد اكتسبت ولمدة طويلة طابعا سياسيا وعسكريا، فإنه في الآونة الأخيرة أصبح البحث العلمي يتصدر مجالات الصراع والمنافسة؛ بمعنى آخر إن أرادت أي دولة التفوق على مثيلاتها وجب عليها التألق في مجال البحث العلمي أولا.

ولهذا سنحاول في هذا الفصل التعرف على البحث العلمي من مختلف جوانبه، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية البحث العلمي.

المبحث الثاني: أهمية البحث العلمي.

المبحث الثالث: واقع الإنفاق على البحث العلمي في العالم.

المبحث الأول: ماهية البحث العلمي.

إن البحث العلمي هو عملية الوصول إلى الحقيقة، ويعد محركا أساسيا لكافة القطاعات والدول. ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تعريف البحث العلمي وتطوره التاريخي؛ وكذا مقوماته وخصائصه.

المطلب الأول: تعريف البحث العلمي وخصائصه وتطوره التاريخي.

للبحث العلمي تعريفات وخصائص عديدة، كما عرف تطوره العديد من المراحل المختلفة:

الفرع الأول: تعريف البحث العلمي وخصائصه.

قبل التطرق لتعريف البحث العلمي يجدر بنا التعريف بمفهوم كل من البحث والعلم.

أولا- مفهوم البحث : من بين هذه المفاهيم نورد الآتي:

- **التعريف01:** "هو مجموعة من القواعد العامة المستخدمة من أجل الوصول إلى الحقيقة في العلم، بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة".
- **التعريف02:** "محاولة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وتنميتها وفحصها، وتحقيقها بتقصي دقيق ونقد عميق، ثم عرضها بشكل متكامل و ذكي لتسير في ركب الحضارة العلمية والمعارف البشرية وتسهم إسهاما إنسانيا حيا وشاملا". [1]

ومن خلال التعريفين يمكن تعريف البحث على أنه: الكشف والتنقيب والتفتيش عن حقائق الأشياء.

ثانيا- مفهوم العلم:

- **التعريف01:** "العلم، هو الجهد المنظم الذي يقوم به البشر عن طريق الدراسة الموضوعية للظواهر التي يلاحظونها لاكتشاف سلسلة الأسباب والمسببات والتحكم فيها من أجل تحقيق منفعتهم".

[1]- عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان/الأردن، 2008، ص40.

- **التعريف02:** "العلم هو نشاط يهدف إلى زيادة قدرة الإنسان على السيطرة على الطبيعة".[1]
- **التعريف03:** "هو أراء وأفكار أو هو مجموعة من المعارف والمفاهيم المنظمة العلمية التي يمكن تحقيقها، والعلم يفسر الظواهر ويعتمد على الحقائق لا على الخيال وعلى التفكير والفروض والقياس والضبط ".[2]
- **التعريف04:** "هو فرع من فروع المعرفة أو الدراسة الذي يهتم بتنسيق وترسيخ الحقائق والمبادئ والمناهج بواسطة التجارب والفروض".[3]

ثالثا- تعريف البحث العلمي:

هناك العديد من التعاريف نذكر منها ما يلي:[4]

- **التعريف 01:** يعرف جون ديوي البحث العلمي بأنه "الدراسة الفكرية الواعية التي يتبعها الباحث في معالجة الموضوعات التي يقوم بدراستها إلى أن يصل إلى نتيجة معينة".
- **التعريف 02:** يعرفه "ويتني" whitney " بأنه "العمل الفعلي الدقيق الذي يؤدي إلى اكتشاف حقائق يقينية وقواعد عامة شاملة".
- **التعريف 03:** يعرفه "tyrus" بأنه" الوسيلة التي تؤدي إلى الوصول إلى حل مشكلة، محدد بالتقصي الدقيق الشامل لجميع الظواهر والبيانات التي يمكن التحقق منها".
- **التعريف 04:** يعرفه rummel & bollaine على أنه " الاستخدام المنتظم لعدد من الأساليب المتخصصة والإجراءات للحصول على حل أكثر كفاية لمشكلة ما، عما يمكن الحصول عليه بطرق أخرى أقل تميزا".
- **التعريف 05:** "طريقة أو محاولة منظمة يمكن أن توجه لحل مشكلات الإنسان في مجالات متعددة، وهو مجموعة الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان مستخدما الأسلوب العلمي وقواعد الطريقة العلمية في سعيه لزيادة سيطرته على بيئته واكتشاف ظواهرها وتحديد العلاقات بين هذه الظواهر".

---

[1]- جودت عزت عطوي، أساليب البحث العلمي، الطبعة الأولى الإصدار الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان/الأردن، 2007، ص15-16.

[2]- وجيه محجوب، أصول البحث العلمي ومناهجه، ط02، دار المناهج للنشر ولتوزيع، عمان/ الأردن، 2005، ص19.

[3]- مصطفى محمود أبو بكر، أحمد عبد الله اللحلح، مناهج البحث العلمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص18.

[4]- نفس المرجع، ص31.

- **التعريف 06:** "مجموعة من النشاطات التي تحاول إضافة معارف أساسية جديدة في حقل أو أكثر من حقول المعرفة، من خلال اكتشاف حقائق جديدة ذات أهمية باستخدام عمليات وأساليب منهجية موضوعية".[1]

ومهما اختلفت الصيغ الواردة في تعريف البحث العلمي وتحديد مفهومه، فإنها تجتمع على أن البحث العلمي:[2]

- ✓ نشاط منظم يقوم على ملاحظة مقصودة.
- ✓ يهدف إلى إيجاد حل لمشكلة من مشكلات العصر القائمة أو المتوقعة، أو التعرف إلى حقيقة علمية (طلب المعرفة).
- ✓ يقوم به باحث متخصص في الجانب المعرفي والمنهجي.
- ✓ له خصائص و مواصفات محددة.

ومن خلال ما سبق نستخلص أن البحث العلمي هو وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو حقائق جديدة تساعده في علاج مشكلة أو عدة مشكلات.

رابعا- الخصائص المميزة للبحث العلمي:

يتميز البحث العلمي بمجموعة من الخصائص يمكن إيجازها فيما يلي:[3]

1-الاعتماد على الحقائق وليس على الخيال أو التخمين.

2-استخدام الفروض العلمية في البحث وبذلك تصبح النتائج المتوصل إليها نتائج فرضية، حيث أن الحقيقة العلمية ليست مطلقة وإنما هي حقيقة فرضية نصل إليها بالأسلوب العلمي في ضوء مشاهدات معينة؛ فإذا تغيرت الظروف فإن الحقيقة العلمية التي سبق الوصول إليها قد لا تنطبق على الواقع الجديد وفي حالة انطباقها فإنه يجب أن تعدل

[1]- ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، أساليب البحث العلمي، ط04، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان/الأردن، 2010، ص20-21.

[2]- عماد أحمد البرغوثي، محمود أحمد أبو سمرة، مشكلات البحث العلمي في العالم العربي، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، جامعة القدس-فلسطين، 2007، ص1134.

[3]- مصطفى محمود أبو بكر، أحمد عبد الله اللحلح، مرجع سابق، ص33-34.

الحقائق التي تم التوصل إليها سابقا بحقائق أخرى تتفق مع ما استجد من مشاهدات وظروف.

3-يعتمد البحث العلمي في دراسته للظواهر على التحليل واستنباط العلاقات، فالعقل البشري محدود القدرة على فهم الظواهر المعقدة ما لم يستخدم التحليل لتبسيط تلك الظواهر وفهم العوامل والعلاقات التي تحكمها.

4-يعتمد البحث العلمي على القياس الدقيق، وكلما كانت أدوات القياس المستخدمة دقيقة كلما كانت النتائج التي يتم التوصل إليها دقيقة أيضا.

5-يتميز البحث العلمي بالموضوعية والتحرر من الانفعال أو العاطفة أو التحيز، فإذا ظهر من خلال البحث أن الباحث كان متحيزا لوجهة نظر معينة فإن ذلك يشكك في النتائج التي يتم التوصل إليها.

6-البحث العلمي نشاط منظم قائم على مجموعة من القيم والقواعد والأصول والطرق المنهجية المعروفة والمقبولة علميا والملائمة عمليا والمتطورة باستمرار ومن ثم فهو ليس نشاطا عشوائيا أو ارتجاليا.

7-أن يكون البحث العلمي غاية أو هدف.

الفرع الثاني : التطور التاريخي للبحث العلمي.

يعتبر البحث العلمي أساسا لكل تطور وتنمية، ولقد تطور البحث العلمي عبر العصور بسبب تطور أنماط التفكير من صورها البدائية إلى وصول الإنسان لاكتشاف واستخدام طرق وأساليب التفكير العلمي ليتحرر من أنماط التفكير البدائي ويصل إلى الحقائق المثبتة علميا.

أولا- البحث العلمي في العصور القديمة:

وتميزت هذه الفترات بأن التفكير والبحث بدأ يأخذ المعنى العلمي التطبيقي، كما كان لهم اهتمام بالبحث إذ اعتمدوا على التأمل والنظر العقلي المجرد؛ حيث وضع أرسطو قواعد المنهج القياسي والاستدلالي في التفكير العلمي.[1]

[1]- ابتسام مشحوق، العلاقة بين إنشاء مخابر البحث العلمي وتطوير الإنتاج العلمي في الجزائر-دراسة حالة جامعة فرحات عباس-، مذكرة ماجستير في علوم التربية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012، ص31.

ثانيا- البحث العلمي في العصور الوسيطة:

ويقصد بها الفترة الممتدة من حوالي القرن الثامن إلى القرن السادس عشر ميلادي، حيث تطور فيها التفكير العلمي من المنهج القياسي الاستدلالي إلى الاعتماد على الملاحظة والتجربة مصدرا للبحث العلمي؛ حيث استحدث العرب في إنتاجهم العلمي أساليب مبتكرة في البحث فاعتمدوا على الاستقراء والملاحظة والتدريب العلمي والاستعانة بأدوات القياس للوصول إلى النتائج العلمية.

وتعتبر هذه المرحلة التي أرسيت فيها مبادئ وأسس وقواعد التحصيل والبحث العلمي في شتى العلوم والمعارف وكانت أساسا لبناء النهضة الحديثة.

ثالثا- البحث العلمي في العصر الحديث:

لقد أدى ترسخ قواعد وأسس البحث العلمي وتبنيها من طرف رواد النهضة الحديثة؛ إلى إثراء الإنتاج العلمي في تلك الفترة وبدأ مع ذلك تركيز الشعوب والأمم على إسهامات البحث وأصبح ينظر إليه باعتباره سببا لتقدم الشعوب. [1]

المطلب الثاني : مقومات وأهداف البحث العلمي.

في هذا المطلب سنتطرق إلى كل من المقومات الأساسية التي يقوم عليها البحث العلمي، والأهداف التي يسعى إليها.

الفرع الأول : المقومات الأساسية للبحث العلمي.

تتمثل المقومات الأساسية للبحث العلمي فيما يلي:[2]

1-باحثون متخصصون ومؤهلون وقادرون على ممارسة البحث العلمي في مختلف مجالات الخدمات العلمية على كافة المستويات من الخبراء الباحثين ومساعدي البحث؛

2-التجهيزات الضرورية والمختبرات العلمية والموارد والتجهيزات؛

[1]- ابتسام مشحوق، مرجع سابق، ص31.

[2]- سلطان أبو العربي، دور القطاع الخاص في التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، الرباط/المملكة المغربية، 6-8/ 06/ 2012، منشور على الأنترنيت الموقع:www.aidmo.org/aipstd/docs/aidmo-aipstd-paper-02.ppts، تاريخ الزيارة: 2016/05/04، ص32.

3-المعلومات العلمية المتصلة بنتائج البحث وغيرها من الاكتشافات والابتكارات وما يتطلبه ذلك من توافر مصادر المعلومات؛

4-التمويل اللازم لمواجهة النفقات الجارية؛

5-التنظيم الإداري الذي يساعد على أداء الأعمال؛

6-نظام وظيفي يكفل الإثابة والحوافز المادية والملائمة ويهيئ مناخا سليما للعمل والعطاء.

الفرع الثاني: أهداف البحث العلمي.

تتمثل أهداف البحث العلمي في:[1]

1. حل المشكلات، إذ يسعى البحث العلمي وراء الحقيقة ويحاول التنقيب عنها وكشفها، والتعرف على طبيعة الظواهر أو المواقف أو المشكلات وأسبابها. فيمحصها وينقدها ويربط فيما بينها، بغرض فهمها بشكل علمي وتقديم معالجة علمية أو حل المشكلة المقصودة.
2. التعرف إلى الجديد واكتشاف المجهول؛
3. تصحيح نتائج بحوث ودراسات سابقة، وذلك من خلال تكرار هذه البحوث والدراسات ضمن ضوابط وإجراءات مدروسة؛
4. مواجهة التحديات والمستجدات التي تواجه الفرد أو المنظمة أو المجتمع بشكل عام؛ وتفسيرها، وتحليل تأثيراتها، وإيجاد الحلول المناسبة لها؛
5. بناء أو تكوين نماذج جديدة للعمل وإجراءاته وقضاياه؛
6. الرغبة في الحصول على ترقية أكاديمية أو جائزة علمية؛
7. تطوير المجتمع والعمل على رقيه وازدهاره و رفاهيته (التنمية الشاملة).

المطلب الثالث: مؤسسات البحث العلمي ومؤشرات قياسه.

سنتطرق في هذا المطلب إلى تصنيف مؤسسات البحث العلمي وكذا مؤشرات قياسه وذلك على النحو التالي:

[1]- ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص27-28.

الفرع الأول: مؤسسات البحث العلمي.

هناك أنواع عدة لمؤسسات البحث العلمي نوجزها فيما يلي:

أولا- المؤسسات الجامعية :

تعد الجامعة المؤسسة العلمية المناسبة والمؤهلة لإعداد البحوث وامتداد لمراحل علمية سابقة تخرج منها باحثون وفنيون ومتخصصون، والتي تؤهلهم مكانتهم العلمية وقدراتهم الذهنية والعقلية للالتحاق بالدراسات التخصصية العليا في الجامعات؛ ومن ثم إعداد البحوث العلمية على اعتبار أن خريجي الجامعات هم الصفوة المختارة من رجال العلم والذين تقع عليهم مسؤولية النهوض بالمستوى الفكري والمعرفي للمجتمعات وتطوير الفكر العلمي من خلال تجديد العلوم والمعارف بالاكتشافات والإضافات الجديدة لها ونشرها للوصول إلى النهضة الفكرية. [1]

ثانيا- وحدات البحث والتطوير:

وهي تنقسم إلى ثلاثة مؤسسات:

- **المؤسسات العلمية الحكومية:** الغرض من إنشائها خدمة الحكومات في عصر النهضة، وفي فترة الحرب العالمية الأولى والثانية؛ تهدف إلى حماية العلماء المتخصصين من الباحثين في مختلف ميادين العلوم من أجل الاستفادة من خبراتهم.
- **المؤسسات الاقتصادية:** الغرض منها إنشاء مؤسسات ذات طابع اقتصادي علمي، وقد أدى الاهتمام بالبحوث العلمية في مختلف المجالات العلمية المتعلقة بالإنتاج إلى تقدم الرأسمالية في القرن التاسع عشر. كما أدت المنافسة بين المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي إلى تخصيص نسب من ميزانياتها لصرفها كمكافآت مالية تشجيعية على الباحثين المتخصصين، وبهذا أملت ضرورة التنمية الرأسمالية إنشاء المؤسسات العلمية الاقتصادية مستندة إلى ما تعده من بحوث علمية في ميادين العلوم والإنتاج والصناعة

[1]- ابتسام مشحوق، مرجع سابق، ص46.

فاشتد التنافس في ميادين الاختراعات والاكتشافات العلمية؛ مما جعل التفوق التكنولوجي تجارة مربحة فالبحوث أصبحت ضرورة لتحسين الإنتاج.

- **المؤسسات العلمية الخيرية:** أنشئت هذه المؤسسات خصيصا لتحرير العلماء والباحثين من سيطرة الحكومة، ومن أجل تحسين وخدمة البحث العلمي والتي ساهم في إنشائها جمعيات وأفراد. وقد ساهم العلماء والباحثون في انتشار هذه المؤسسات إضافة إلى المؤسسات الاقتصادية والصناعية. [1]

ثالثا- مراكز البحث العلمي:

تلعب مركز البحث العلمي دورا فعالا في إجراء البحوث والدراسات وتطويرها. وللمراكز العلمية وجود أيضا في الدول النامية على غرار الدول المتقدمة، ومنها العربية إلا أن حصيلة إنتاجها محدودة لأنها غير مدعومة نوعا ما.

ومما سبق يمكن القول أنه نتيجة للتطور الذي شهده قطاع البحث العلمي ظهرت مؤسسات مختلفة تساهم في عملية تطوير البحث والتنمية، سواء كانت تتعلق بالمراكز العمومية أو الخاصة غير أنه مازالت معظم الدول العربية تعاني من التدهور وحالة للاستقرار في ميدان البحث العلمي. [2]

الفرع الثاني: مؤشرات قياس أهمية البحث العلمي.

من أبرز مؤشرات[3] قياس أهمية وتطور البحث العلمي هي:

أولا – الإنفاق على البحث العلمي: يعد الإنفاق على البحث العلمي مؤشرا هاما من مؤشرات الاهتمام بالبحث العلمي، ومدى تطور أو تقدم البحث العلمي. ويعتبر أيضا شرطا أساسيا

[1]– آمنة بن قبي، المعوقات السوسيومهنية للأستاذ الجامعي وأثرها على تطوير البحث العلمي– دراسة ميدانية جامعة المسيلة–، مذكرة ماستر في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل، جامعة المسيلة، 2011–2012، ص135–136.

[2]– ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص48–49.

[3]– يعرف المؤشر: لغة من قبل معجم أكسفورد بأنه الذي يشير أو يلفت النظر إلى شيء ما بدقة معينة. أما اصطلاحا فهو الذي يقدم الدليل والبينة على أن الشرط الموجود أو النواتج المتفق عليها أنجزت أو لم تنجز.

وعاملا لضمان تطور ونهضة البحث العلمي إذ أن الإنفاق على البحث العلمي يعد استثمارا ذا قيمة. [1]

ثانيا – الإنتاج العلمي: يعد الإنتاج العلمي مؤشرا هاما لقياس واقع البحث والتطوير، والذي اعتمدته منظمة اليونسكو كأحد المؤشرات لتقييم البحث والتطوير. ونقصد بالإنتاج "خلق المنفعة من حيث لم يكن لها وجود من قبل وإضافة منفعة إلى شيء يحتوي قدرا كبيرا منها"، ويعرف أيضا بأنه "خلق وإبداع وإكثار من الشيء والنوع ودرجته وصنوفه؛ ويكون له صفات كمية ونوعية".

ثالثا – المنشورات العلمية: يعد مؤشر المنشورات العلمية والذي يقارن بعدد النشريات لكل مليون فرد من المعايير المهمة والمعتمدة في الحكم على البحث والتطوير. ويوضح رصد تطور معدل المنشورات العلمية عبر مناطق العالم وجود فروق واضحة بين الدول ومناطق العالم.

أما فيما يخص مجالات البحث التي تنشر حولها هذه البحوث والنشريات، فهي جملة من المجالات الأساسية وتضم:[2]

1-العلوم البيولوجية الأساسية؛
2-البحوث الطبية؛
3-العلوم البيولوجية والبيئية التطبيقية؛
4-الكيمياء؛
5-الطبيعة؛
6-علوم الأرض والفضاء؛
7-الهندسة والتكنولوجيا.

إضافة إلى العلوم الأخرى.

رابعا – أعداد الباحثين والمشتغلين بالبحث العلمي: يعد مؤشر عدد العلماء والمشتغلين بالبحث العلمي من المؤشرات المهمة المعتمدة لرصد واقع البحث العلمي والتطوير لدول العالم.

[1]- ابتسام مشحوق ،مرجع سابق، ص49.
[2]-نفس المرجع، ص61.

خامسا – براءات الاختراع: تعرف براءة الاختراع على أنها" الشهادة التي تمنحها الدولة بواسطة هيئة عمومية مختصة للمخترع، كي يثبت له حق احتكار استغلال اختراعه ماليا ولمدة زمنية محددة وفي ظروف معينة؛ وبذلك فهي تمثل المقابل الذي تقدمه الدولة والمجتمع ككل للمخترع تقديرا لجهوده. ويصبح له حق خاص ومطلق على الاختراع، ويستطيع الاستفادة منه ماليا بنفسه مباشرة أو يتنازل عنه لغيره".[1]

وتعد براءات الاختراع مؤشرا للبحث والتطوير، ومعيارا هاما للنشاط العلمي ودرجة الاستفادة من المعرفة العلمية لنتائج الأبحاث؛ ومن ثم تحويلها إلى تقنية علمية لها آثارها الإيجابية على مختلف قطاعات المجتمع(الاقتصادية والاجتماعية). كما تدل براءات الاختراع على درجة التحكم في العلوم والتكنولوجيا، وتوظيفها لخدمة المجتمع ونفعه.[2]

المبحث الثاني : الأهمية البحث العلمي.

إن الاهتمام بالبحث العلمي من عدمه يعكس ثقافة مجتمعية، وعندما نقول ثقافة مجتمعية نقصد هنا بأن المجتمع بأكمله معني بالبحث العلمي وذلك إدراكا من كافة فئاته بأن البحث العلمي هو السبيل الوحيد لتطوير كافة مناحي الحياة إلى الأفضل، وعندما يصل مجتمع ما إلى درجة أن معظم أفراده مؤمنين بالبحث العلمي ودوره الحيوي في عملية التنمية الشاملة، يمكننا القول أن البحث العلمي أصبح محفورا في الضمير الجمعي وبالتالي أصبح ثقافة مجتمعية. وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى أهمية البحث العلمي من عدة نواحي.

المطلب الأول :أهمية البحث العلمي.

للبحث العلمي أهمية كبيرة في حياة الإنسان عامة وفي الإسلام خاصة وتتجلى هذه الأهمية من خلال:

الفرع الأول: أهمية البحث العلمي في حياة الإنسان.

[1]– محمد الطيب دويس، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول–حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم اقتصادية، جامعة ورقلة، 2004–2005، ص71.

[2]– ابتسام مشحوق، مرجع سابق، ص67.

تتمثل أهمية البحث العلمي في حياة الإنسان في:[1]

1. أنه يساعد الإنسان على الحفاظ على صحته وسلامته مثل: إيجاد الأدوية للأمراض والأوبئة الفتاكة؛
2. يساعد على توفير ظروف الراحة للإنسان والتقليل من التكاليف، خاصة منه الجهد العضلي، كما يساعد على تهيئة ظروف معيشية أفضل كاختراع وسائل النقل والسفر وغيرها؛
3. يساعد على فهم الظواهر وتفسيرها والتحكم فيها والاستفادة منها؛
4. يساعد على تفادي المخاطر التي قد يتعرض لها الإنسان مثل الأخطار الناجمة عن بعض الظواهر كالأعاصير والزلازل؛
5. كونه العامل الأساس في الارتقاء بمستوى الإنسان فكريا وثقافيا ومدنيا بحيث تتحقق فيه أهلية الاستخلاف في الأرض، كذلك الاستخلاف الذي شرف به كائن الإنسان دون غيره من الكائنات تشريفا وتكريما من قبل الخالق سبحانه وتعالى؛
6. البحث العلمي يفيد الإنسان في تصحيح أفكاره ومعتقداته نحو الخالق سبحانه؛
7. يفيد في التفسير النقدي للآراء والمذاهب والأفكار والقوانين؛
8. البحث العلمي يعد ركنا أساسيا من أركان المعرفة الإنسانية في ميادينها كافة كما يعد أيضا السمة البارزة للعصر الحديث، فأهمية البحث العلمي ترجع إلى أن الأمم أدركت أن عظمتها وتفوقها يرجعان إلى قدرات أبنائها العلمية والفكرية والسلوكية.[2]

يمكن القول أنه في وقتنا الحاضر أصبح البحث العلمي واحدا من المجالات الهامة التي تجعل الدول تتطور بسرعة هائلة وتتغلب على كل المشكلات التي تواجهها بطرق علمية ومرجع ذلك أن تأثير البحث العلمي في حياة الإنسان ينبع من مصدرين هما:[3]

[1]– سلطان أبو العربي، مرجع سابق، ص35–36.

[2]– أحمد السيد كردي، أهمية البحث العلمي، منشور على الأنترنيت الموقع: kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/368742. تاريخ الزيارة 2016/03/15.

[3]– نفس المرجع.

- يتمثل في الانتفاع بفوائد تطبيقه: حيث تقوم الجهات المسؤولة بتطبيق هذه الفوائد التي نجمت عن الأبحاث وتسهيل نشرها بالطبع والتوزيع وطرق الخطابات السريعة التي قضت على الحدود الجغرافية والحدود السياسية؛
- يتمثل في الأسلوب العلمي في البحث الذي يبني عليه جميع المكتشفات والمخترعات: هذا الأسلوب الذي يتوخى الحقيقة في ميدان التجربة والمشاهدة؛ ولا يكتفي باستنباطها من التأمل من النفس أو باستنباطها من أقوال الفلاسفة.

وتتجلى أهمية البحث العلمي أكثر فأكثر في هذا العصر المتسارع الذي يرفع فيه شعار "البقاء للأقوى والبقاء للأصلح"، إذ أصبح محرك النظام العالمي الجديد هو البحث العلمي والتطوير.

الفرع الثاني: أهمية البحث العلمي من المنظور الإسلامي.

للبحث العلمي أهمية كبيرة في الإسلام حيث أمر الله سبحانه وتعالى بالاستزادة في العلم، والبحث العلمي هو فريضة لكونه من باب إعداد العدة في سبيل الله.

- أمر الله سبحانه وتعالى بالاستزادة في العلم فقال جل جلاله:<< وقل ربي زدني علما>>(طه:114).
- ومن بين فضل العلم والعلماء في آيات كثيرة فقال سبحانه وتعالى: << يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات >>(المجادلة:11).

و تكررت الآيات القرآنية التي تدعو إلى التعقل والتفكر والتدبر منها، قوله تعالى: << قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الآخرة إن الله على كل شيء قدير>>(العنكبوت:19).

فالتفكير فريضة إسلامية، والبحث العلمي شكل من أشكال التفكير والنظر في خلق الله هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى هو فريضة لكونه من باب إعداد العدة في سبيل الله. قال تعالى:<< وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله و عدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف إليكم وأنتم لا

تظلمون>>(الأنفال:59). ولا شك في أن أهم أشكال القوة اليوم هو البحث العلمي والتطوير ومواكبة تكنولوجيا المعلومات التي باتت السلاح الأول لمواجهة التحديات. [1]

المطلب الثاني: أهمية البحث العلمي و دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تعد عملية التنمية من أهم القضايا التي ترتبط بالاقتصاديات النامية لاسيما العربية منها، ولما كانت التنمية تتجاوز في مفهومها تنمية رأس المال والإنتاج إلى تنمية الإنسان فكريا وعلميا، فإن الضرورة تقتضي الاهتمام بهذا النشاط الذي يعد ركيزة أساسية لتطوير الاقتصاد؛ فكلما ارتفع مستوى تطوير أو تفعيل البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بشكل كفوء كلما ارتفع مستوى التقدم في الاقتصاد. وهكذا فإن ما توصلت إليه بلدان مثل اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية عن طريق البحث والتطوير إلى مستويات عالية من التقدم الاقتصادي والتكنولوجي يمثل دليلا عن هذه العلاقة.

الفرع الأول: أهمية البحث العلمي و دوره في تحقيق التنمية المستدامة.

إن الحديث عن أهمية العلم والبحث العلمي ودورهما في التنمية والتقدم حديث قديم يضرب بجذوره منذ تاريخ العلم والبحث العلمي وفي نفس الوقت حديث جديد متجدد عبر الزمان والمكان للدرجة التي أصبح من البديهيات التي لا داعي لتكرارها والتأكيد عليها.

أولا – إن موقع أي دولة على سلم التقدم الحضاري مرهون بمدى ودرجة تقدمها في مختلف مجالات العلم والبحث العلمي بشقيه الطبيعي والاجتماعي:

فما نشهده اليوم ونلمس آثاره على كافة الأصعدة والمستويات وفي مختلف الأنشطة والمجالات وليد الثورة العلمية، والتي تترجم لمنجزات تكنولوجية تستخدم وتوظف في شتى مناحي الحياة. فالعلاقة أصبحت جدلية تفاعلية ما بين استخدام وتوظيف نتائج البحث العلمي–بغض النظر عن مجاله–، وبين التقدم البشري والهيمنة على الطبيعة والتخطيط للحاضر والمستقبل.

[1]– إيمان سمير البيج، البحث العلمي في الوطن العربي" واقع وآفاق" دراسة مقارنة، معهد الفتح الإسلامي، قسم الدراسات التخصصية، شعبة الاقتصاد الإسلامي السنة الأولى،2008/05/21، على الموقع: kenanaonline.com/files/0083/83799/.doc، تاريخ الزيارة: 2016/05/07، ص09.

ولا يخفى الارتباط الوثيق والتفاعل المفترض بين البحث العلمي وتطبيقاته التكنولوجية، بالتنمية الوطنية والإعمار؛ ويبدو أن الدول المتقدمة صناعيا بارعة في ترسيخ هذا الارتباط والاستفادة

منه لأقصى الحدود؛ حيث يعود التحسن في مستوى معيشة أفرادها بنسبة 60 إلى 80% إلى التقدم العلمي والتقني بينما يعزى هذا التحسن بنسبة 20 إلى 40% إلى وجود رأس المال. [1]

ثانيا – إن تحقيق التنمية المستدامة باعتبارها هدفا استراتيجيا يفترض أن تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات واحتياجات الأجيال المقبلة:

ويتطلب استحضار عنصر البحث العلمي والانفتاح على ما تتيحه التكنولوجيا الحديثة من إمكانيات وإنجازات واعدة في هذا الشأن. وهذا ما تؤكده العديد من التجارب العالمية في كل من كوريا الجنوبية والصين وماليزيا...الخ؛ والتي استثمرت خلالها الإمكانات المذهلة التي يتيحها هذا الحقل وما يرتبط به من تقدم علمي وبشكل فعال لصالح تطور وتنمية ورفاهية المجتمع في مختلف الميادين والمجالات، وما يتبع ذلك من حث وتشجيع على البحث والابتكار واستثمارهما على أحسن وجه.

فالدول التي تعرف كيف تطبق مخرجات البحث العلمي؛ نجدها دائما تحتل مكان الصدارة في مجالات عديدة مثل: تصنيع الآلات والأجهزة الحربية. وهذا ما يجعلها تتفوق عسكريا وتكثر مساهماتها الثقافية والعلمية في الحضارة الإنسانية؛ أو في نموها الاقتصادي وبناء المصانع وزيادة الإنتاج و حسن استغلال الموارد الطبيعية. [2]

ثالثا – إن تنمية وتطوير الرأس المال البشري تتمثل في تشييد وصيانة البنى الأساسية التي تكفل لدولة ما تعليما ومهارات يمكنانها من مواكبة باقي دول العالم:

هذه التنمية تمثل أهمية أساسية بالنسبة إلى قدرة الدول النامية ليس في مجال تحسين وضعها فحسب، إنما أيضا من أجل المساهمة في رفاهية كل البشر.

[1]– حدة يوسفي، معوقات الاعتماد على نتائج البحوث النفسية والاجتماعية في اتخاذ القرار ووضع السياسات في الجزائر، جامعة باتنة، على الموقع: manifest.univ-ourgla.dz/documents Archive/Archive Faculte des sciences sociales et sciences humaines/forum-problematique-revue-de-sciences-sociales-en-algerie/yosfi-Hadda.pdf تاريخ الزيارة: 2016/04/30، ص03.

[2]– نفس المرجع، ص03.

جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 أنه أصبح واضحا ومقبولا بصورة عامة، أن المعرفة هي العنصر الرئيسي في الإنتاج والمحدد الأساسي للإنتاجية؛ ورأس المال البشري. وعليه فقد أكد التقرير أن قلة المعرفة وركود تطورها يحكمان على البلدان التي تعانيهما بضعف القدرة الإنتاجية وتضاؤل فرص التنمية.[1]

رابعا – دور البحث العلمي في التنمية:

من فوائد البحث العلمي أنه يوفر الوقت والجهد والتكلفة الضائعة:

- **في مرحلة التخطيط:** حيث يعتمد على أسس علمية ناجحة، ودراسات وبحوث ميدانية ويبين الجدوى الفنية والاقتصادية من المشاريع المقترحة.
- **في مرحلة التنفيذ:** يوفر الحلول المثلى والمنتجات الأفضل، والتجهيزات، كما يوفر الربح والوقت والتكلفة؛ ويجنب الخسائر بعد تقديم الشروط والمواصفات المطلوبة، يمكن من التحقق من الأجهزة، وتكييف التقنيات الحديثة.
- **في مرحلة الاستثمار:** إذا تحققت مواصفات ودقة التخطيط والتنفيذ؛ وتم إذلال جميع العقبات وتمت المراقبة الصحيحة سيوفر كل ذلك أموالا طائلة مهدورة. [2]

الفرع الثاني: دور البحث العلمي في نهضة الجامعات:

للبحث العلمي دور كبير في مسيرة ونهضة الجامعات يتمثل في:

إن علاقة البحث العلمي بالجامعات كعلاقة الأكسجين بجسم الإنسان، فبدون بحث علمي جاد سيؤول مصير الهيئات الجامعية لا محالة إلى الشلل والركود، ولقد أدرك كثير من الساسة والحكام أهمية العلم والبحث العلمي لنهضة شعوبهم من أجل نهضة أوطانهم. فمثلا تذكر لنا بعض المصادر بأن إمبراطور اليابان "هيرو هيتو" أوصى ابنه قائلا –لا مستقبل لليابان إلا في العلم–، إن معركة الحياة الحقيقية هي معركة علمية ومن أجل الفوز فيها لابد لنا من تجنيد كل

[1]– تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، نحو إقامة مجتمع معرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية. ص52.

[2]– جمال حلاوة، دور البحث العلمي في دعم التنمية المستدامة–دراسة حالة جامعة القدس في الضفة الغربية، أمارابك مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد الثاني، العدد الرابع (2011)،www.amarabac.com، ص25.

طاقات اليابان؛ حيث أدرك الابن الدرس جيدا وقد سعى لإشراك جميع أبناء الشعب الياباني في هذه العملية التي رفعته في النهاية إلى مصاف الشعوب التي تحظى بالاحترام والتقدير. [1]

المطلب الثالث: أهمية البحث العلمي والتطوير في تعزيز القدرة التنافسية.

للبحث العلمي أهمية كبيرة في الابتكار التكنولوجي والتعليم كذا النمو الاقتصادي، ومن ثم في تعزيز القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول.

الفرع الأول: البحث العلمي والتطوير والابتكار التكنولوجي والتعليم.

للبحث العلمي والتطوير أهمية بالغة في الابتكار التكنولوجي وكذا التعليم:

أولا- البحث العلمي والتطوير والابتكار التكنولوجي:

يعتبر الاهتمام بالعلم والتكنولوجيا أحد المؤشرات المحورية لمدى تقدم الأمم وقوتها الاقتصادية ومن ثم قدرتها التنافسية، والبحث والتطوير هو المصدر الرئيس للإبداعات التكنولوجية وخاصة في المؤسسات الكبيرة، وكلما كبر حجم المؤسسة أدى ذلك إلى ضرورة الحاجة إلى تنشيط البحث والتطوير.

ولقد أثبتت بعض الدراسات على وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق على البحوث والتطوير في البلدان المتقدمة من جهة، والبلدان النامية المستوردة لمنتجات البلدان المتقدمة. ففي دراسة كل من"Koi & Heleman "التي توصلا فيها إلى نتائج تؤكد على أن التقدم التقني مقاسا بالإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في بلد معين يعتمد محليا على الإنفاق في مجال البحوث والتطوير، وأجنبيا على ما يتم استيراده من الخارج. ويكون تأثير ذلك الإنفاق في البلدان المتقدمة على التقدم التقني في البلدان المستوردة أكبر كلما زاد حجم الواردات النامية في البلدان المتقدمة المنتجة للتقنية.

كما يدل الابتكار على التطبيق الواقعي للمعرفة في شكل تكنولوجيات جديدة ومحسنة؛ وكقوة محركة للتطور والنمو وتأهيل اقتصاد قائم على شبكات البحث والتطوير والأنظمة المرتبطة

[1]- عبد الله كبار، الجامعة الجزائرية ومسيرة البحث العلمي: تحديات وآفاق، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد16، سبتمبر 2014، ص300-301.

بالمعلومات. وعليه فإن الابتكار له أثر مهم في تحسين التكنولوجيا، فضلا عن المساهمة في تحسين وسائل تحقيق الرفاهية. [1]

ثانيا- البحث العلمي والتطوير والتعليم:

إن الأساس في نشاط البحث والتطوير هو تقديم الخدمة لتنمية المجتمع، وقد أصبح معيار العلم والتعلم من خلال مردوده للفرد والمجتمع كمقياس لتلبية المتطلبات المختلفة، كما تنشأ علاقة قوية بين نظم البحث والتطوير من جهة ومنظومة التعليم من جهة أخرى، كون الأخيرة هي المصدر الأساسي لإنتاج الكفاءات. [2]

الفرع الثاني: أهمية البحث والتطوير في النمو الاقتصادي و في تعزيز القدرة التنافسية.

للبحث والتطوير أهمية كبيرة في النمو الاقتصادي وفي تعزيز القدرة التنافسية هي:

أولا- البحث و التطوير والنمو الاقتصادي:

يتضح من دراسة نظريات التنمية مثل" نظرية النمو الجديدة"، أن العلاقة بين التنمية وتوليد المعلومات ومن ثم الاستثمار في مجال المعرفة أحد عوامل الإنتاج، إذ يزيد من إنتاجية العاملين ويزيد من فرص العمل. إذ أن نشاط البحث والتطوير أحد الوسائل التي ترفد المعرفة بالابتكارات الجديدة. ويرجع معظم الاقتصاديين الزيادة في إنتاجية العمل إلى عوامل منها البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ومستوى التعليم، والثقافة، ورأس المال والعمل وبالتالي دورها الرئيسي مجتمعة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ولذلك فإن التقدم التكنولوجي في الولايات المتحدة الأمريكية يساهم بنسبة 90% من الزيادة في معدل النمو الاقتصادي.

إن تدني المعرفة القائمة على مستلزمات البحث والتطوير أو ركودها يؤدي إلى ضعف القدرة على الإنتاجية وتضاؤل الفرص نحو تحقيق التنمية المطلوبة، إذ تساهم الأنشطة الفكرية المتمثلة بالبحث والتطوير والابتكار التكنولوجي، وتصاميم المنتوج، والبرمجيات، والاتصالات

[1]- نزار كاظم، صباح الخيكاني، إمكانات البحث والتطوير في بلدان عربية مختارة ودورها في تعزيز القدرة التنافسية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، المجلد12، العدد01 لسنة 2010، ص102.

[2]- نفس المرجع، ص102.

والمعدات الطبية، في الشركات الصناعية الكبيرة للولايات المتحدة الأمريكية بزيادة القيم المضافة إلى ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة تزيد على 76%.

ومن الجدير بالذكر، إن الاقتصاد العالمي يعاد تشكيله في الوقت الحاضر بواسطة تكنولوجيا المعلومات الجديدة والتغيرات التكنولوجية الجذرية المعتمدة على أنشطة البحث والتطوير القائمة على العلم والتكنولوجيا، وتصبح مسألة النجاح في تحليل الابتكار بالأمر الضروري لتحسين الصلة القائمة بين التغيير التكنولوجي والأداء الاقتصادي.[1]

ثانيا– أهمية البحث العلمي والتطوير في تعزيز القدرة التنافسية:

تتجلى نواتج أنشطة البحث والتطوير بشكل عام بما تتضمنه من معارف جديدة ومكيفة تتعلق بالمنتجات وعمليات الإنتاج، ويؤدي من خلالها التطوير التكنولوجي دورا مركزيا في تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية. وبينما يعاد تشكيل الاقتصاد العالمي استنادا إلى تكنولوجيا المعلومات والتغييرات التكنولوجية الجذرية، فإن صانعوا القرار يعملون دائما على دراسة أثر التغيرات التكنولوجية بطريقة ضمنية؛ كما تساهم عمليات دمج وشراء الشركات في زيادة دور البحوث والتطوير إلى خروج بعض الشركات من المنافسة ومع ازدياد حدة المنافسة وشراستها في الأسواق العالمية وفي إطار التحولات العالمية تظل القدرة على المنافسة محكومة بمن لديه القدرة على البحوث والتطوير لمنتجاته؛ سواء من حيث السعر أم من حيث الجودة.

ومن الجدير بالذكر، أن الثروة الوطنية لن تقاس بالناتج القومي الإجمالي أو بمجرد حجم النقود الموجودة؛ بل تأخذ معنى أدق من ذلك هو أن البحث العلمي يعد عنصرا أساسيا في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال، وإن التطوير يساهم على إبقاء الاقتصاد قادرا على المنافسة.

إذ إن التطوير التكنولوجي يؤدي إلى إحداث تكنولوجيا جديدة تؤدي بدورها إلى رفع كفاءة الأفراد العاملين عدة مرات؛ ومن ثم المساهمة بشكل كبير في زيادة الإنتاجية والإنتاج.[2]

[1]– نزار كاظم ، صباح الخيكاني، مرجع سابق، ص103.

[2]– نفس المرجع، ص103.

المبحث الثالث: واقع الإنفاق على البحث العلمي في العالم.

لقد أصبح البحث العلمي سمة واضحة للتقدم والتطور والازدهار المعاصر على مستوى أية دولة من دول العالم المختلفة. ولهذا نرى تنافس دول العالم في مجال الإنفاق على البحث العلمي والذي يطلق عليه عادة البحث والتطوير، آخذين بالاعتبار أن التطوير لا يتم إلا عن طريق البحث العلمي؛ لذا فقد ارتبط به.

ونظرا لاتساع الفجوة اليوم بين الدول المتقدمة ودول العالم العربي في هذا المجال، سنحاول في هذا المبحث الاطلاع على واقع هذا الإنفاق من خلال بعض الأرقام التي نشرت في السنوات الأخيرة عن التطور العالمي الكبير في مجال البحث العلمي، كما سنتطرق أيضا إلى معوقات البحث العلمي في الوطن العربي.

المطلب الأول: الإنفاق على البحث العلمي في الدول المتقدمة.

سنتطرق في هذا المطلب إلى بعض الإحصائيات والمبالغ التي تخصصها الدول المتقدمة للبحث العلمي، وكذا بعض تجارب هذه الدول المتقدمة في مجال البحث العلمي.

الفرع الأول: واقع الإنفاق على البحث العلمي في الدول المتقدمة.

ينفق العالم حوالي 2.1% من مجمل دخله على مجالات البحث العلمي، أي ما يساوي حوالي 536 بليون دولار. ويعمل في مؤسسات البحث العلمي في العالم ما يقارب 3.4 مليون باحث، أي بمعدل 1.3 باحث لكل ألف من القوى العاملة. وقد قدر إنفاق الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي على البحث والتطوير بما يقارب 417 بليون دولار، وهو ما يتجاوز ثلاثة أرباع إجمالي الإنفاق العالمي بأسره على البحث العلمي والولايات المتحدة الأمريكية وحدها تنفق سنويا على البحث العلمي أكثر من 168 بليون دولار، أي حوالي 32% من مجمل ما ينفقه العالم كله.[1]

[1]- فهد العرابي الحارثي، أزمة البحث العلمي والتنمية، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات- واشنطن، منشور على الأنترنيت الموقع: www.siironline.org ، تاريخ الزيارة 2016/04/12.

وبلغت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الخام في بعض الدول المتقدمة الوضعية التالية:

الجدول رقم (03): نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول المتقدمة للسنوات (2011 – 2013).

	السنوات		
الدولة	2011	2012	2013
إسبانيا	%1.32	%1.27	%1.24
إسرائيل	%4.10	%4.25	%4.21
الدانمرك	%2.97	%3.02	%3.06
الصين	%1.79	%1.93	%2.01
ألمانيا	%2.80	%2.88	%2.85
اليابان	%3.38	%3.34	%3.47

المصدر :data.albankaldawli.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS?page=3 تاريخ الزيارة :24-04-2016.

نلاحظ من خلال الجدول أن إسرائيل الأكثر إنفاقا على البحث والتطوير من إجمالي الناتج المحلي خلال السنوات الثلاثة وتليها اليابان؛ ثم تأتي بقية الدول. مع ملاحظة أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي في هذه الدول لا تقل عن 1% من إجمالي الناتج المحلي كما هو الحال عليه في الدول العربية.

و وفق مصادر أخرى فقد رفعت كوريا الجنوبية ميزانية البحث العلمي إلى ما يقرب من 4% في العام 2010م لتصل ميزانيتها إلى 11.5 مليار، ومن المتوقع أن تصل ميزانية البحث العلمي خلال العام 2012م إلى 5% من الناتج القومي. وكوريا الجنوبية يحتل اقتصادها المرتبة الثالثة في آسيا.[1]

وبلغت نسبة الإنفاق على البحث العلمي كنسبة من الناتج المحلي الخام في سنة 2015-2016 في بعض الدول المتقدمة مثل ما هو موضح في الجدول الموالي:

[1] – – فهد العرابي الحارثي، مرجع سابق.www.siironline.org

الجدول رقم (04): نسبة الإنفاق على البحث والتطوير لسنة 2015-2016 من الناتج المحلي الخام حسب GDP.

الدولة	النسبة (%)
إسرائيل	5.5
اليابان	5.7
كوريا	4.6
الولايات المتحدة	5.6
سنغافورة	5.0
أوروبا	2.1
الصين	4.2

المصدر: فرج السائح، حوكمة مؤسسات التعليم العالي و مراكز البحث العلمي بالوطن العربي من أجل تعزيز القدرة التنافسية و تحقيق التنمية المستدامة، الدورة الثالثة للمنتدى العربي للبحث العلمي و التنمية المستدامة، 10-12 ديسمبر 2015 بيروت، لبنان، ص29.

ويمكن تمثيل هذه المعطيات بيانيا في الشكل الموالي:

الشكل رقم(04): الإنفاق على البحث والتطوير لسنة2015-2016.

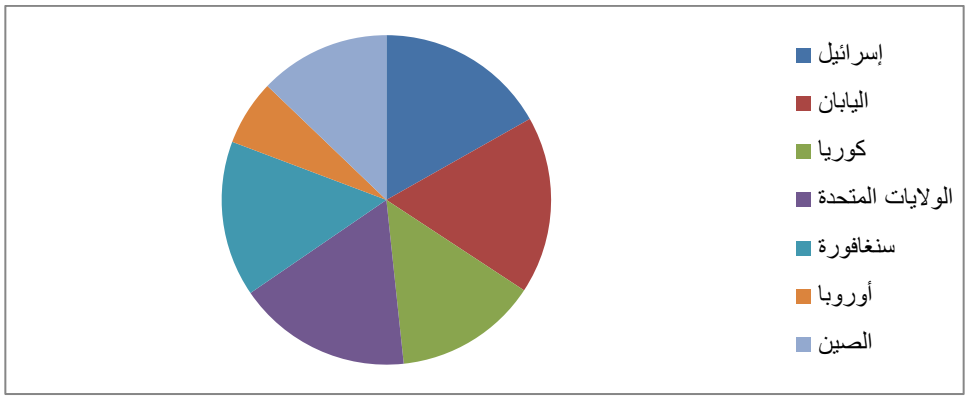

من إعداد الطالبة: بناءا على معطيات الجدول رقم(04).

من خلال الجدول والشكل البياني نلاحظ أن الدول المتقدمة تخصص للبحث والتطوير مبالغ كبيرة، حيث أن اليابان تحتل المرتبة الأولى في الإنفاق على البحث والتطوير بنسبة 5.7%، وتليها الولايات المتحدة بنسبة قريبة جدا 5.6% وبعدها إسرائيل في المرتبة الثالثة بنسبة 5.5%. ومن خلال ما ذكر يتضح أن الدول المتقدمة تولي اهتماما كبيرا للبحث العلمي وذلك لإدراكها التام أنه أساس التقدم في الوقت الحاضر؛ حيث باتت هذه الدول ترفع من سنة لأخرى حجم إنفاقها على البحث العلمي والتطوير.

الفرع الثاني: تجارب بعض الدول في مجال البحث العلمي.

هناك تجارب كثيرة لبعض الدول في مجال البحث العلمي ونعتقد أنها جديرة بالملاحظة والتأمل ومن بين هذه التجارب ما يلي:

أولا – تجربة الصين:

أجرت الصين عملية تحول وإعادة هيكلة كبيرة للسياسات الخاصة بالبحث العلمي، منذ العام 1985م، وذلك بهدف تحويل اتجاهات البحوث العلمية إلى التطبيقات في الصناعة والاقتصاد. وفي العام 1988م شرعت الصين في إعداد برنامج قومي يعرف بـ Torch، وقد بنت عناصره الرئيسة على أساس ثلاثة مقومات محورية من أجل النهوض بالبحث العلمي، وهي:

- تقوية و تنشيط عمليات الإبداع التكنولوجي؛
- تنمية وتطوير التكنولوجيا العالية وتطبيقاتها؛
- إتمام تحديث وتطوير عمليات التصنيع ورفع المحتوى التكنولوجي للمنتجات الصينية.

وقد تم العمل على تنفيذ برنامج Torch على المستوى المركزي، وعلى مستوى أقاليم الصين الأخرى، وذلك عن طريق التوسع في إقامة الحدائق والحاضنات، والمراكز التكنولوجية، والقواعد الصناعية، وبرامج التمويل الخاصة.

أما الجامعات الصينية فقد أعيدت هيكلتها من خلال مشروع يطلق عليه "مشروع 211"، وقد وضع لتطوير مائة جامعة صينية رائدة، وإعدادها وتهيئتها للدخول إلى القرن الواحد والعشرين. [1]

ثانيا – تجربة ماليزيا:

أقامت ماليزيا عدداً من الشركات والمؤسسات من أجل الغرض نفسه، وكان على رأسها شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية (Malaysian Technology Development Corporation, MTDC) في العام 1997م وتهدف إلى تسويق ونقل الأفكار الإبداعية التي تصدر عن الجامعات والمعاهد البحثية الماليزية.

وتحتضن شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية المشروعات الصغيرة الجديدة، وقد أقامت الشركة تطويراً حديثاً بتنمية مراكز تطوير التكنولوجيا، وذلك في أربع جامعات ماليزية هي: جامعة

[1]– فهد العرابي الحارثي، مرجع سابق.www.siironline.org

ماليا؛ وجامعة بيترا ماليزيا؛ وجامعة كيبايجسان ماليزيا؛ وجامعة تكنولوجيا ماليزيا، وتعمل هذه المراكز على تنشيط البحث والابتكار والتطوير التكنولوجي في قطاعات الصناعة المتخصصة.

إن شركة تطوير التكنولوجيا ما هي إلاّ واحدة من آليات أخرى لتطوير التكنولوجيا في ماليزيا، وقد دعمت الحكومة الماليزية الشركة بحوالي 200 مليون دولار خلال السنوات من 2001م إلى 2005م.

وتتمثل فلسفة العمل في مركز تطوير التكنولوجيا بماليزيا في الآتي:

- ❖ تنشيط تسويق نتائج الأبحاث والتنمية المحلية، فالعديد من الشركات التي أقيمت من خلال تطبيقات تكنولوجية خرجت من معاهد بحثية محلية؛
- ❖ إن عمل الشركات الماليزية بالقرب من الجامعات ومراكز البحوث يدفع إلى تحسين وتطوير منتجاتها، وبالتالي يساعدها ذلك على النمو والنجاح؛
- ❖ يعمل المركز على تنمية المعاهدات وفرص التعاون الاستراتيجي طويل المدى بين الشركات والجامعات والمعاهد البحثية؛
- ❖ تتم الإفادة من التسهيلات التي تقدمها الجامعة مثل: المعدات والمعامل.
- ❖ تطوير علاقات العمل بين الباحثين والعاملين بمجال التكنولوجيا من جهة، والعاملين في الشركات الصناعية من جهة أخرى، وضمان نجاح الشراكة بينهم. [1]

ثالثا – في فرنسا:

في فرنسا، فهناك ما يسمى بالجمعية الفرنسية للحاضنات، وهي قامت بتحديد الشكل القانوني للحاضنات على النحو التالي:

1. **الحاضنات الحكومية:** وقد زادت أعدادها وازدهرت بشكل كبير؛ بعد صدور قانون وزارة البحث العلمي في شهر مارس العام 1999م، الذي أتاح تمويل عدد من الحاضنات التكنولوجية للمشروعات الجديدة المقامة على قاعدة علمية. وتنتمي إليها الحاضنات المقامة داخل كليات الهندسة؛ والمعاهد العلمية المختلفة (INT, ESSEC, EPITA) والحاضنات المقامة داخل مراكز البحوث (INRIA – Transfert).

[1]– فهد العرابي الحارثي، مرجع سابق.www.siironline.org

2. **حاضنات تمتلكها الشركات الكبرى وبيوت الخبرة العالمية:** وهي حاضنات أقامتها الشركات الكبرى بهدف تشجيع وتنمية المشروعات الجديدة، وخاصة في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية؛ مثل تطبيقات التليفون الجوال؛ وكذلك الإلكترونيات؛ ومجالات التكنولوجيا الحيوية،...الخ.
3. **حاضنات القطاع الخاص:** وهي حاضنات استثمارية تعتمد أساساً على الربح، بدأت منذ منتصف التسعينيات، وأقامتها شركات تمويلية، وشركات رأس المال المشارك و ورأس المال المخاطر وتوظيف الأموال. وتقدم هذه الحاضنات كل الخدمات المالية خاصة في المشروعات ذات الطبيعة الخاصة، أو ذات المخاطرة العالية جداً وكمثال لهذه الحاضنات الخاصة Talento التابعة لشركة KPM6، وهذه النوعية من الحاضنات منتشرة أيضاً في دول الاتحاد الأوروبي الأخرى. [1]

المطلب الثاني: واقع الإنفاق على البحث العلمي في الوطن العربي.

إن ما ينفق على برامج البحث والتطوير في الوطن العربي لا يزال ضعيفا جدا بالمقارنة مع المعدلات العالمية، وتصنف الدول العربية عالميا على أنها من الدول الأقل اهتماما بالبحث العلمي. حيث يعيش البحث العلمي واقعا مريرا من حيث اهتمام متخذي القرار به، فالدول العربية في المجمل أصبحت دول مستهلكة وتعيش على ما ينتجه العالم المتقدم.

الفرع الأول: البحث العلمي في الوطن العربي.

للبحث العلمي في الوطن العربي مقومات وسمات وخصائص هي:

أولا- المقومات والإمكانيات العربية:

يقدر احتياط البترول العربي بحوالي (80%) من الاحتياطي العالمي.

- ويقدر الإنتاج العربي من البترول بحوالي 35% من الإنتاج العالمي.
- يمثل النفط 91% من التجارة الخارجية للدول العربية.

[1]- فهد العرابي الحارثي، مرجع سابق.www.siironline.org

- يمثل الإنتاج العربي 1.1% من مجموع الناتج الإجمالي العالمي، ويعادل هذا الرقم الناتج القومي لإيطاليا.
- هناك ما يزيد على 175 جامعة في الوطن العربي، ويزيد عدد الأساتذة في مجالات العلم والتكنولوجيا على 50 ألف عضو هيئة تدريس.
- لم تصنف أي من الجامعات العربية ضمن أفضل 500 جامعة في العالم، حسب تصنيف اليونسكو.
- هناك اتفاق حول نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج القومي المحلي(وقيمتها 01%) وما دون ذلك يعتبر إنفاقا غير منتج دون جدوى، لم تستطع أيا من الدول العربية تحقيق هذه النسبة.[1]

ثانيا – خصائص وسمات البحث العلمي في الوطن العربي:

من خصائص و سمات البحث العلمي العربي ما يلي:

1-ما يقارب 90% من مراكز البحوث والدراسات في الوطن العربي تدار وتمول من قبل القطاع الحكومي؛

2-البحوث والدراسات غالبا ما تكون موجهة من قبل الحكومات وتخدم أغراضها؛

3-يغلب على البحوث والدراسات الطابع الإنساني وتوجد ندرة في البحوث العلمية في الطب والكيمياء والفيزياء والصيدلة والهندسة وذلك لقلة الاهتمام وضعف الإمكانيات المادية.

4-توجد فجوة بين النظرية والتطبيق، فالكثير من البحوث العلمية التي أنتجتها عقول عربية كانت نهايتها في الخزائن أو على الأرفف وإذا كان الباحث مجتهدا بما فيه الكفاية طار بها إلى الغرب لكي يحتضنها ويحولها إلى منتج.

[1]– نور الدين حشود، بوحنية قوي، نظرة تحليلية لواقع البحث العلمي في الوطن العربي المعوقات والحلول، في المؤتمر الدولي: الرؤيا المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي بالتعاون بين المنظمة العربية للتنمية الإدارية وجامعة اليرموك، أربد–المملكة الأردنية الهاشمية، مارس 2011، ص27.

5-هوية البحث العلمي في الدول العربية: أكثر من 80% من الأبحاث في الوطن العربي تعد باللغة الانجليزية واللغة الفرنسية أما نصيب اللغة العربية فهو 05%، وهذا يدعم حقيقة مفادها أن منهجية البحوث العربية تابعة للغرب. [1]

الفرع الثاني: الإنفاق العربي على البحث العلمي.

وفقا للإحصائيات المنشورة عن البحث العلمي في الوطن العربي، فإن الدول العربية تنفق على البحث العلمي أقل من 01% من موازنتها العامة أي 0.3% من الناتج القومي الإجمالي.

وتشير التقارير الصادرة عن منظمة اليونسكو للعلوم والثقافة في العام 2008، إلى أن الدول العربية تنفق 14.7 دولار على الفرد في مجال البحث العلمي. ويؤكد التقرير الصادر عن منظمة اليونسكو في العام 2010 أن مستوى الإنفاق على البحث العلمي في العالم العربي ضعيف للغاية حتى في دولة كبيرة مثل مصر، إذ لا يتجاوز ما ينفق على البحث العلمي0.23% من الموازنة العامة. كما بلغ الإنفاق على البحث العلمي في الأردن 0.34%؛ وفي المغرب0.64%؛ ولبنان 0.3%؛ وتونس1.02%؛ والإمارات 0.6%؛ والكويت 0.09% من إجمالي الناتج القومي.[2]

وبلغت نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الخام في الدول العربية الوضعية التالية:

الجدول رقم(05): الإنفاق على البحث والتطوير من إجمالي الناتج المحلي لبعض الدول العربية من 2011 إلى 2013 حسب البنك الدولي.

	السنوات		
الدولة	2011	2012	2013
البحرين	%0.04	%0.04	%0.04
الكويت	%0.10	%0.10	%0.30
مصر	%0.53	%0.54	%0.68
عمان	%0.14	%0.21	%0.17

المصدر :data.albankaldawli.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS?page=3 تاريخ الزيارة :24-04-2016.

[1]- عيسى جاسم سيار، البحث العلمي في الوطن العربي بين السياسة والمهنية رؤية تحليلية للمعوقات والتحديات، في المؤتمر الدولي: الرؤيا المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي بالتعاون بين المنظمة العربية للتنمية الإدارية وجامعة اليرموك، أربد-المملكة الأردنية الهاشمية، مارس 2011، ص44.

[2]- فهد العرابي الحارثي، مرجع سابق.www.siironline.org

ونأخذ المملكة العربية السعودية كنموذج للتعرف على واقع الإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية. والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم(06): يبين حجم الإنفاق بمصادره الحكومية وغير الحكومية على البحث العلمي، ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي للأعوام من2010 إلى 2013 (بالمليار ريال).

السنة	2010	2011	2012	2013
الناتج المحلي الإجمالي	1.360	2.100	2.727	2.794
الإنفاق الحكومي على البحث العلمي	12.25	13.65	15.2	16.6
الإنفاق غير الحكومي	5.26	8.95	9.02	7.8
إجمالي الإنفاق على البحث العلمي	17.51	22.6	24.2	24.4
نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي	%0.75	%0.65	%0.557	%0.59
نسبة إجمالي الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي	%1.07	%1.076	%0.9	%0.87

المصدر: وزارة التعليم العالي للمملكة العربية السعودية واقع الإنفاق على البحث العلمي والتطوير في المملكة العربية السعودية للعام المالي 2013، إصدار عام 2014، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، الإدارة العامة للتخطيط، ص60.

وخلاصة القول أن قلة المبالغ المخصصة للبحث العلمي في البلدان العربية يدل على قلة الاهتمام بالبحث العلمي، وعدم إدراك جدواه. وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض المبالغ المخصصة للبحث العلمي في بعض الدول العربية ليس بسبب قلة الموارد المالية فحسب، بل لعدم القناعة بأهمية البحث العلمي للتقدم. وما يؤكد ذلك أن دول الخليج تملك الموارد المالية اللازمة ومع ذلك فهي لا تخصص مبالغ كبيرة لعملية البحث والتطوير.[1]

مطلب الثالث: معوقات البحث العلمي العربي.

يعاني الوطن العربي من وجود صعوبات ومعوقات متعددة تعيق البحث العلمي، ومن أهم هذه المعوقات ما يلي:

الفرع الأول: المعوقات الأساسية للبحث العلمي العربي.

للبحث العلمي مجموعة من المعوقات الأساسية هي:

أولا – ضعف الميزانيات:

[1]– حسن محمد لعيبي السوداني، معوقات البحث العلمي في الوطن العربي والعراق، في المؤتمر الدولي: الرؤيا المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي بالتعاون بين المنظمة العربية للتنمية الإدارية وجامعة اليرموك، أربد–المملكة الأردنية الهاشمية، مارس 2011، ص157.

يعود قصور الجامعات في البحث العلمي إلى عدم تخصيص ميزانية مستقلة ومشجعة للبحوث العلمية، إضافة إلى الإجراءات الطويلة والمعقدة مع قلة الجهات المانحة. كما أن معظم الجامعات تركز على عملية التدريس أكثر من تركيزها على البحوث العلمية لأسباب عدة. وبخلاف معظم الدول المتقدمة التي ترصد الميزانيات الضخمة للبحوث العلمية لمعرفتها بالعوائد الضخمة التي تغطي أضعاف ما تنفقه، يتراجع الإنفاق على البحوث العلمية في الدول العربية بسبب النقص في التمويل الذي تنفق نسبة كبيرة منه على الأجور والمرتبات.[1]

ثانيا – غياب الدعم الخاص للبحث العلمي:

يعد القطاع الحكومي الممول الرئيس إن لم يكن الأوحد للبحث العلمي في الدول العربية، حيث بلغ حوالي 90% من مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير مقارنة ب03% للقطاع الخاص، و07% من مصادر مختلفة.

ثالثا – غياب السياسات والاستراتيجيات العلمية الواضحة: إذ تفتقر معظم الدول العربية إلى سياسات واضحة للبحث العلمي، والتي تتضمن تحديد الأهداف والأولويات والمراكز البحثية اللازمة وتوفير الإمكانيات المادية الضرورية. "فالإنفاق على البحث العلمي مرتبط بوجهات النظر في الوزارات المختلفة فمن الممكن أن توضع خطة للبحث العلمي في وزارة معينة وبمجرد تغيير الوزارة تصبح الخطة كأن لم تكن، وهو مايظهره عدم وجود خطط استراتيجية في مجالات الحياة كافة. فكثيراً ما يتوقف البحث في مجال معين عند تغير الأشخاص لمجرد أن هذا المجال من البحث لايروق لهم أو هو في نظرهم غير مجدٍ أو في خارج الاهتمام للأشخاص الجدد أو لمجرد أنه كان محط اهتمام سلفهم من الأشخاص أيضاً. وهي نكبه كبرى يعاني منها البحث العلمي، فارتباط البحث والتطوير بالأشخاص وليس بسياسات استراتيجية وخطط استراتيجية كما يحدث في الغرب من بين المعوقات التي قد ترجع البحث العلمي إلى نقطة الصفر مع كل تغيير في الأشخاص.[2]

[1]– نور الدين حشود، بوحنية قوي، مرجع سابق، ص33.

[2]– نزار قنوع، غسان إبراهيم، جمال العص، البحث العلمي في الوطن العربي واقعه و دوره في نقل وتوطين التكنولوجيا، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين، المجلد (27) العدد (4)، سوريا، 2005، ص85–86.

رابعا – غياب التعاون والتنسيق: أشارت بعض الدراسات إلى أن المؤسسات البحثية العربية تعاني من مشكلات عديدة من بينها انفصام الصلة بين الجامعات وحقل الإنتاج، وابتعاد الجامعات عن إجراء البحوث المساهمة في حل المشكلات الوطنية، إضافة إلى عدم مشاركة المؤسسات الكبرى والشركات في نفقات البحث العلمي. فمراكز البحوث والجامعات العربية تعاني من بعدها عن المجالات التطبيقية، فالبحوث التي تجري بين جدرانها من جانب أساتذتها إنما هي بحوث فردية لأساتذة يحاولون الإنتاج العلمي بغية الترقية؛ أو النشر؛ أو السمعة، وهي بحوث أضعف من أن تحل مشكلات المجتمع أو تعمل على تقدمه.[1]

خامسا – ندرة الباحثين: من بين معوقات البحث العلمي في الوطن العربي قلة عدد الباحثين والمختصين، وندرة تكوين فرق بحثية متكاملة، وانشغال عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس في العمل الإضافي بسبب العجز المالي.

سادسا – انخفاض معدل الإنتاجية: إن معدل الإنتاجية هو في حدود 0.3 وهو وضع يرثى له من حيث الإمكانات العلمية والتكنولوجية في مجال الإنتاجية العربية، إذ يبلغ 10% من معدلات الإنتاجية في الدول المتقدمة. وهذا من الأمور التي تجعل من الحكومات العربية غير مهتمة بدعم البحث العلمي بالشكل اللائق وتجعله معوقا من معوقاته.

سابعا – مكانة البحث العلمي:

ينظر المجتمع العربي الحالي نظرة لا تليق بالبحث العلمي من حيث أولويته على كثير من الأنشطة والمجالات، وربما يتعلق ذلك بالتنشئة الاجتماعية التي أكسبت الجماهير العربية الحالية هذه النظرة السالبة نحو البحث العلمي، وأصبح الناس غير مدركين لخطورة تدهور البحث العلمي العربي، وتأخره عن ركب الحضارة. [2]

الفرع الثاني: معوقات إضافية للبحث العلمي العربي.

بالإضافة لما سبق هناك مجموعة من المعوقات الأخرى هي:

[1]– نور الدين حشود بوحنية قوي، مرجع سابق، ص34.

[2]– نفس المرجع، ص35.

- هجرة الأدمغة والاعتماد على العناصر غير المدربة؛
- ضعف قاعدة المعلومات في المراكز والمختبرات والمؤسسات الإنتاجية لبعض الدول العربية؛
- عدم وجود المناخ العلمي، والمناخ العام في الدول العربية لا يحفز ويشجع على البحث العلمي واستثمار القدرات الإبداعية والابتكار للأفراد العلميين؛
- عدم وجود حرية أكاديمية كافية كتلك التي يتمتع بها الباحث الغربي.

وأيضا:[1]

- عدم التخطيط الجيد للبعثات العلمية والإيفاد إلى الخارج رغم التكاليف الكبيرة التي تتحملها الدولة في هذا الصدد؛
- الأمية التي تعتبر أخطر العوامل على نشاط البحث العلمي والتطور التقني، خاصة أن نسبة الأمية عالية في الوطن العربي. وهذا يحول دون إدراك أهمية البحث العلمي كما يؤدي إلى قلة الإنتاج العلمي و رداءته؛
- قلة وانعدام الإيمان بجدوى البحث العلمي.
- الاستقرار: إن البحث العلمي والتطوير يحتاجان إلى الاستقرار وذلك لأن: الاستقرار= التطور الحضاري والبناء، عدم الاستقرار= التخلف الحضاري والتخريب.

[1]- حسن محمد لعيبي السوداني، مرجع سابق، ص150.

خلاصة الفصل:

لقد توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن البحث العلمي" نقد دقيق للمعلومة أو الموقف بهدف توضيح وتشخيص واقع ظاهرة ما أو حل مشكلة باستخدام وسائل وأساليب متنوعة تتناسب مع طبيعة الظواهر والتوصل إلى نتائج محددة". وتكمن أهمية البحث العلمي في دوره الرائد في تطوير المجتمعات الأمر الذي دفع الدول إلى العمل على تطوير منظومتها البحثية، وتخصص المبالغ الضخمة لتمويل البحث العلمي. غير أن إنفاق الدول العربية يعتبر ضعيف جدا مقارنة بما تنفقه الدول المتقدمة على البحث العلمي والتطوير.

الفصل الثالث:

واقع الإنفاق العام على البحث العلمي في الجزائر

تمهيد:

إن بناء دولة حديثة يتطلب إعطاء أهمية كبيرة للبحث العلمي، من خلال استثمار نسبة معتبرة من ميزانية الدولة في البحث العلمي وجلب أحسن الكفاءات لتأطيره وتشجيع أبناء الوطن ماديا ومعنويا. والجزائر كغيرها من الدول حاولت الاهتمام بالبحث العلمي وخصته بكثير من برامج التمويل في إطار نفقاتها العامة، لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل الوقوف على أهمية ما يحظى به البحث العلمي من تمويل من خلال المحاور التالية:

المبحث الأول: الإنفاق على البحث العلمي في البرامج الاستثمارية العمومية في الفترة 2000-2014.

المبحث الثاني: الإنفاق على البحث العلمي في المخططات التوجيهية للبحث العلمي.

المبحث الثالث: الإنفاق على البحث العلمي في الميزانيات السنوية.

المبحث الرابع: أهمية مخرجات البحث العلمي في الجزائر.

المبحث الأول: الإنفاق على البحث العلمي في البرامج الاستثمارية العمومية للفترة (2000-2014).

لقد عرفت هذه الفترة ثلاثة برامج استثمارية طموحة لذا سنحاول الوقوف على نصيب البحث العلمي من نفقات هذه البرامج.

المطلب الأول: الإنفاق على البحث العلمي في الفترة 2000-2009.

عرفت هذه الفترة إقرار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو.

الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004).

أولا - تعريف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية للفترة 2001-2004 بميزانية أولية تجاوزت 7 مليار دولار، وتم الإعلان عن هذا البرنامج رسميا خلال الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوم 26 أفريل 2001، استهدف هذا البرنامج دعم النمو الاقتصادي من خلال تفعيل الأنشطة الإنتاجية والفلاحية وتدعيم الخدمات العمومية في مجالات الري، النقل، البنية التحتية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، التنمية المحلية وتطوير الموارد البشرية.[1]

ثانيا - مضمون البرنامج:

من خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

- اختتام العمليات التي هي في طور الإنجاز؛
- إعادة الاعتبار وصيانة البنى التحتية؛
- توفير الوسائل وقدرات الإنجاز؛
- العمليات الجديدة المستجيبة لأهداف البرنامج والمستعدة في الانطلاق فيها مباشرة.[2]

[1]- حميد باشوش، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية حالة الطريق السيار شرق غرب، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2010-2011، ص46.

[2]- نفس المرجع، ص46.

وقد توزعت مخصصات هذا البرنامج على القطاعات بالكيفية التالية:

الجدول رقم(07): المبالغ المخصصة لبعض القطاعات في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004.

القطاع	المبلغ
التربية الوطنية	27 مليار دج
التكوين المهني	9.5 مليار دج
التعليم العالي	18.9 مليار دج
البحث العلمي	12.38 مليار دج
الصحة و السكان	14.7 مليار دج
الشباب و الرياضة	4 مليار دج
الثقافة و الاتصال	2.3 مليار دج
الشؤون الدينية	1.5 مليار دج

المرجع: روضة جديدي، أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، في المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 01، يومي12/11 مارس 2013، ص124.

من خلال عرضنا لمحتوى البرنامج وبمقارنة قطاع البحث العلمي مع القطاعات الأخرى لاحظنا أن الجزائر خصصت مبالغ معتبرة نوعا ما للبحث العلمي مقارنة بالقطاعات الأخرى حيث أنه يحتل المرتبة الرابعة من حيث المبالغ المنفقة بعد قطاع التربية الوطنية الذي يأتي في المرتبة الأولى وقطاع التعليم العالي الذي يأتي في المرتبة الثانية وقطاع الصحة والسكان في المرتبة الثالثة. وهذا يدل على أن الجزائر تولي اهتمام كبير للبحث العلمي والإنفاق عليه، لكن هذا التمويل يبقى قليل مقارنة بما تنفقه الدول المتقدمة عليه.

وفي جانب تنفيذ المشاريع، وعند أواخر شهر ديسمبر 2003 كانت حصيلة المشاريع في مختلف القطاعات كالآتي:

الجدول رقم(08): حصيلة المشاريع في مختلف القطاعات في نهاية شهر ديسمبر 2003.

القطاعات	المشاريع
الموارد المائية	4386
السكن و العمران	2448
الأشغال العمومية	1868
الفلاحة	1596
البنى التحتية للشباب	1134
التعليم	1046
TUP HIMO و البنى التحتية للإدارة	982
الاتصالات	564
الصحة	545
الصيد	330
الحماية الاجتماعية	223
التكوين المهني	174
الطاقة	167
البنى التحتية للثقافة	162
التعليم العالي و البحث العلمي	149
البيئة	99
الصناعة	59
التعليم عن بعد	33
النقل	9
مجموع المشاريع	16063

المرجع: عمر عبو، هودة عبو، جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، في الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، محور المشاركة: الحكم الراشد وإشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، كلية العلوم القانونية والعلوم الإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي–الشلف–، ص8–9.

أما نسبة المشاريع المنفذة هي:

- 11811 مشروع منجز (73%)؛
- 4093 مشروع في طور الإنجاز (26%)؛
- 159 مشروع في طور الانطلاق (1%).[1]

من خلال الجدول يلاحظ أن قطاع البحث العلمي يحتل المرتبة الخامسة عشر من حيث المشاريع المخصصة للقطاع في البرنامج الاستثماري 2001–2004 وعدد هذه المشاريع يعتبر قليل مقارنة بالقطاعات الأخرى.

[1]- عمر عبو، هودة عبو، مرجع سابق، ص09.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009).

أولا - تعريف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (P.C.S.C) هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية يوم 07 أفريل 2005 المتعلق بالفترة 2005-2009، في إطار مواصلة استراتيجية البرامج الكبيرة للإنفاق العمومي التي بدأت مع برنامج الإنعاش الاقتصادي الخاص بالفترة 2001-2004، وذلك بعد ملاحظة بعض النتائج الإيجابية خلال هذه الفترة رغم محدودية المبالغ المخصصة.[1]

ثانيا - مضمون البرنامج:

لقد تم تخصيص مبالغ مالية معتبرة للبرنامج التكميلي لدعم النمو قدرت بحوالي 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دولار، وزعت على خمسة أبواب رئيسية هي:

- تحسين ظروف معيشة السكان، و خصص لهذا المحور 1908.5 مليار دج؛
- تطوير المنشآت الأساسية، وخصص له 1703.5 مليار دج؛
- دعم التنمية الاقتصادية، وخصص لهذا المحور 337.2 مليار دج؛
- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها، وقد خصص لهذا المحور 203.9 مليار دج؛
- تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال، وخصص له حوالي 50 مليار دج.[2]

كما يجب التنويه إلى أن مبلغ 55 مليار دولار يمثل المخصصات الأولية المعلنة عند إطلاق البرنامج، حيث بلغت القيم المالية للبرنامج التكميلي خلال الفترة 2005- 2009 حوالي 114 مليار دولار، وإذا أضفنا له مبالغ البرنامجين التكميليين المرافقين له الخاصين بالجنوب

[1]- ناجية صالحي، فتيحة مخناش، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي2001-2014 نحو تحديات وآفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، في المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 01، يومي12/11 مارس 2013، ص146.

[2]- عمار عماري، وليد محمادي، أثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، في المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 01، يومي12/11 مارس 2013، ص82.

والهضاب العليا للفترة 2006-2009 فقد تجاوزت 13809 مليار دينار(أكثر من 180 مليار دج).

ولقد خصص لتحسين ظروف معيشة السكان، ما يقارب 1908.5 مليار دج وهو ما يمثل نسبة 45.5% من الغلاف المالي الإجمالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية، ويعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم على حركية النشاط الاقتصادي.

و وزعت هذه الحصة على عدة قطاعات، كان النصيب الأكبر فيها لقطاع السكن (555 مليار دج)، ويليه قطاع التربية الوطنية (200 مليار دج) في شكل إنشاء مزيد من الأقسام والمطاعم المدرسية قصد تحسين ظروف التمدرس؛ وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية، ثم يأتي قطاع التعليم العالي (141 مليار دج) لتوفير أفضل ظروف التحصيل المعرفي على مستوى الجامعة الجزائرية.[1] والجدول يلخص محاور برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:

الجدول رقم (09): محاور برنامج تحسين ظروف معيشة السكان والمبالغ المخصصة لها.

محاور برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	المبالغ المخصصة
السكنات	555.0 مليار دج
الجامعة	141.0 مليار دج
التربية الوطنية	200 مليار دج
التكوين المهني	85.5 مليار دج
الصحة العمومية	85.0 مليار دج
تزويد السكان بالماء(خارج الأشغال الكبرى)	127.0 مليار دج
الشباب و الرياضة	60.0 مليار دج
الثقافة	16.0 مليار دج
إيصال الغاز و الكهرباء إلى البيوت	65.0 مليار دج
أعمال التضامن الوطني	95.0 مليار دج
تطوير الإذاعة و التلفزيون	19.1 مليار دج
إنجاز منشآت العبادة	10.0 مليار دج
عمليات تهيئة الإقليم	26.4 مليار دج
برامج بلدية للتنمية	200.0 مليار دج
تنمية مناطق الجنوب	100.0 مليار دج
تنمية مناطق الهضاب العليا	150 مليار دج

المرجع: حميد باشوش، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية حالة الطريق السيار شرق غرب، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2010-2011، ص65.

[1]- ناجية صالحي، فتيحة مخناش، مرجع سابق، ص148.

لم تخصص مبالغ معينة للبحث العلمي في برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، ولكن خصص مبلغ 141.0 مليار دج للجامعات التي هي أحد مؤسسات البحث العلمي.

المطلب الثاني: البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014).

وقد جاء هذا البرنامج امتدادا للبرنامجين السابقين له.

الفرع الأول: تعريف البرنامج و تكلفته وأهدافه الرئيسية.

برنامج التنمية 2010-2014 هو برنامج للاستثمارات العمومية، ويعتبر الأكبر على الإطلاق في الجزائر نظرا للغلاف المالي المخصص له والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

أولا – تعريف البرنامج الخماسي 2010-2014:

هو برنامج الاستثمارات العمومية خاص بالفترة 2010-2014 تمت دراسته والموافقة عليه يوم 24 ماي 2010، بعد اجتماع مجلس الوزراء. ويندرج هذا البرنامج في إطار مواصلة سلسلة مخططات الاستثمارات العمومية التي انطلقت ببرنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004؛ ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 والذي دعم البرنامجين التكميليين الخاصين بمناطق الجنوب والهضاب العليا للفترة 2006-2009.[1]

ثانيا – تكلفة البرنامج الخماسي للتنمية وأهدافه الرئيسية:

كانت تكلفة البرنامج الخماسي للتنمية والأهداف المسطرة له كالآتي:

01- تكلفة البرنامج:

يتطلب البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية الذي أعلنت عنه السلطات للفترة 2010-2014 من اجل إنجاز مختلف مشاريعه حوالي 21.214 مليار دج أو ما يعادل حوالي 286 مليار دولار.

02- الأهداف الرئيسية للبرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014:

[1]- حميد باشوش، مرجع سابق، ص76.

يعتبر البرنامج الخماسي للتنمية أكبر مخطط تنموي عرفته الجزائر منذ الاستقلال وهذا نظرا للغلاف المالي الكبير الذي رصد لإنجاز مختلف المشاريع التي يتضمنها، ويهدف هذا البرنامج عموما إلى تحقيق هدفين رئيسيين:

- ✓ استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها خاصة في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه، وقد خصص لذلك مبلغ 9.700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار.
- ✓ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج أي حوالي 156 مليار دولار.[1]

الفرع الثاني: مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014.

لقد أدى الاستقرار الذي عرفته مستويات أسعار النفط بعد تجاوزها للفترات الحرجة في الأشهر الأخيرة لسنة 2008 وأوائل 2009 والتي أعقبت ذروة الأزمة العالمية إلى تبديد مخاوف السلطات العالمية في الجزائر ومواصلة استغلال الفوائض النفطية في إعطاء الدفعة القوية للاقتصاد الوطني ومواصلة سياسات الاستثمارات العمومية الكبيرة وتضمن البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 ما يلي:

أولا – المضمون العام للبرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014:

تضمن البرنامج الخماسي للتنمية المحاور الرئيسية التالية:

1. تحسين الموارد البشرية:

خصص البرنامج الخماسي للتنمية حوالي 40% من الغلاف الإجمالي لتحسين التنمية البشرية وذلك من خلال:[2]

- إنجاز حوالي 5000 منشأة لفائدة قطاع التربية الوطنية تتضمن 1000 إكمالية و850 ثانوية.

[1]- محمد بوهزة، صباح براج، أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2009، في المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 01، يومي11/12 مارس 2013، ص301.

[2]- برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، على الموقع:algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf، تاريخ الزيارة:15-04-2016، ص02.

- إنجاز 600000 مقعد بيداغوجي و400000 سرير لإيواء الطلبة موجهة لتعزيز الإمكانيات قطاع التعليم العالي.
- إنجاز أكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين.
- إنجاز أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية تتضمن 172 مستشفى و45 مركبا صحيا متخصصا و377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.
- برمجة إنجاز مليوني وحدة سكنية منها 1.2 مليون سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية 2010-2014 على أن يتم الشروع في إنجاز 800000 وحدة المتبقية قبل نهاية سنة 2014.
- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء.
- تحسين التزويد بالماء الشروب من خلال إنجاز 35 سدا ومن 25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.
- إنجاز أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعبا و160 قاعة متعددة الرياضات و400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب.
- إعداد مجموعة من البرامج الهامة لفائدة قطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.

2. تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية:

خصص البرنامج الخماسي 2010-2014 حوالي 40% من موارده للاستثمارات العمومية؛ تضمنت على الخصوص:

- رصد أكثر من 3100 مليار دج لصالح قطاع الأشغال العمومية موجهة بالخصوص لمواصلة توسيع و تحديث شبكة الطرقات و زيادة قدرات الموانئ.
- تخصيص أكثر من 2800 مليار دج لقطاع النقل من أجل تحديث وتوسيع شبكة السكك الحديدية، وتحديث الهياكل القاعدية للمطارات، وتحسين النقل الحضري الذي سيعرف تجهيز 14 مدينة بخطوط التراموي.
- تخصيص ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم و البيئة.

- تخصيص حوالي 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.[1]

3. برنامج دعم تنمية الاقتصاد الوطني:

خصص البرنامج الخماسي 2010-2014 لدعم تنمية الاقتصاد الوطني أكثر من 1500 مليار دج، وزعت كما يلي:[2]

- تخصيص أكثر من 1000 مليار دج لمواصلة برامج ومشاريع دعم التنمية الفلاحية والريفية.
- 150 مليار دج موجهة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي لتأهيل المؤسسات وتسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج.
- دعم التنمية الصناعية التي ستعبئ مشاريعها أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية.
- تخصيص حوالي 350 مليار دج لتشجيع إنشاء مناصب و مرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل ودعم التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل، وهذا من أجل تحقيق هدف إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل.

4. تطوير اقتصاد المعرفة:

خصص البرنامج الخماسي 2010-2014 حوالي 250 مليار دج لدعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال الإعلام الآلي داخل مؤسسات التعليم وفي المرافق العمومية. وسنتطرق إلى التفاصيل التي تخص البحث العلمي في العنصر الموالي.[3]

[1]- برنامج التنمية الخماسي، مرجع سابق، ص03.

[2]- ناجية صالحي، فتيحة مخناش، مرجع سابق، ص151.

[3]- سامية لحلول، راوية حناشي، تنمية السياحة في الجزائر واستدامتها ضمن برنامج الاستثمارات العامة 2010-2014، في المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 01، يومي12/11 مارس 2013، ص215.

ثانيا – مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 فيما يخص البحث العلمي:

1) – خصصت الدولة في إطار البرنامج العمومي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2010-2014 غلافا ماليا بقيمة 250 مليار دج لتنمية البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال واستكمال مكتسبات المخططات السابقة:
   - تم لهذا الغرض تخصيص 100 مليار دج لتطوير البحث العلمي.
   - وتم تخصيص 50 مليار دج للتجهيزات الموجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي ضمن كامل المنظومة التربوية ومنظومة التعليم والتكوين.
   - وتم تخصيص 100 مليار دج لوضع الحكامة الإلكترونية.
2) – سجل قطاع البحث العلمي الذي خصص له 100 مليار دج في إطار المخطط الخماسي الجديد ضمن الأولويات الوطنية.

وتبرز الميزانية المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي بوضوح الأهمية التي توليها الدولة للتنمية البشرية من خلال منح هذا الأخير 40% من المبلغ الإجمالي لبرنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014 والذي يقدر ب21.214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار.[1]

[1]- برنامج التنمية الخماسي، مرجع سابق، ص21.

المبحث الثاني: الإنفاق على البحث العلمي في المخططات التوجيهية للبحث العلمي.

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى القانون 98-11 والقانون المعدل والمتمم له وما جاءا به فيما يخص البحث العلمي، ثم نتطرق في المطلب الثاني إلى الأموال المرصودة للبحث العلمي في هذين القانونين من خلال المخطط الخماسي الأول والثاني للبحث العلمي للفترة 1998-2012.

المطلب الأول: قانون توجيه برنامج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي للفترة 1998-2002.

جاء هذا القانون كمحاولة جادة لمعالجة القصور في تنظيم البحث العلمي في الجزائر من جميع نواحيه وقد عدل وتمم بموجب القانون 05-08. واللذان يحتويان على ما يلي:

الفرع الأول: محتوى قانون التوجيه البرنامج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي للفترة 1998-2002

صمم هذا القانون لتحديد مبادئ لترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، التدابير والطرق، ووسائل التنفيذ لتحقيق الأهداف والبرامج المحددة لفترة الخمس سنوات. ولكن القانون لم يدخل حيز التنفيذ فعليا إلا ابتداء من سنة 2000 وليمتد إلى غاية 2006، وقد تضمن مجموعة من المحاور الواجب على الباحثين العمل بها وكذا تحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والعلمية المرجو الوصول إليها. وقد أكد هذا القانون بشكل واضح أن البحث العلمي والتطوير التكنولوجي يمثل أولويات وطنية، ومن خلاله تم إنشاء 590 مخبر بحث تم اعتمادها في مختلف الجامعات ومؤسسات التعليم العالي. وقد أخذ هذا القانون بعين الاعتبار الجانب المالي للبحث العلمي بالرغم من أن الميزانية المخصصة لذلك لا تزال منخفضة للغاية (أقل من 01% من إجمالي الناتج المحلي).[1]

[1]- سماح صولح، دور تسيير الرأسمال البشري في تحقيق التميز للمؤسسة المتعلمة دراسة ميدانية حول مراكز البحث العلمي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2012-2013، ص172-173.

الفرع الثاني: محتوى القانون رقم 05-08 المعدل والمتمم للقانون المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي للفترة 2008-2012.

يهدف هذا القانون إلى تعديل وإتمام القانون السابق 98-11 وتعويض الفترة السابقة 1998-2002 بالفترة الخماسية الجديدة 2008-2012، حيث عمل هذا القانون على توسيع مجالات البحث المستهدفة ومعالجة نقائص ومشاكل القانون السابق، كما سعى إلى إتمام الإجراء المؤسساتي المسطر وإعادة تنشيط مختلف الهيئات والتنظيمات التي وضعت بموجب القانون السابق وبصورة خاصة الهيئات المكلفة بالتوجيه والتنسيق وتلك المكلفة بإدارة وتسيير نشاطات البحث العلمي لتضمن بذلك تناسق ودوام الأعمال المنجزة، مثل إعادة تنشيط المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني بالإضافة إلى وضع هيئة وطنية مديرة، إنشاء مجلس وطني للتقييم، تنصيب وكالات بحث موضوعاتية جديدة وإنشاء أقطاب نشاط. [1]

كما اهتم القانون أيضا بتطوير الموارد البشرية باعتبارها محور البحث والمنافسة العالمية بتوفير كل الوسائل المادية والاجتماعية والعلمية من أجل تجنيد أكثر من 28000 أستاذ باحث و4500 باحث دائم في سنة 2012. بالإضافة إلى التسهيلات والاستثمارات المادية والعلمية في مجالات: البحث الجامعي، التطوير التكنولوجي والهندسة، العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العلوم العلمية والتقنية، والتعاون العلمي. كما ركز القانون كذلك على ضرورة تثمين حصيلة البحث العلمي حتى يكون للبحث أثر حقيقي اقتصاديا واجتماعيا.

المطلب الثاني: الأموال المرصودة للبحث العلمي من خلال المخططات التوجيهية.

من أجل تحقيق المخططات التوجيهية للبحث العلمي لأهدافها، تم رصد الميزانيات التالية:

الفرع الأول: المخطط الخماسي للبحث العلمي 1998-2002:

لم يدخل هذا المخطط حيز التنفيذ حتى سنة 2000، وبلغت الاعتمادات المرصودة له في الفترة 1999-2005 في المتوسط 34.266 مليون دينار جزائري، توزعت كما يلي:

[1]- سماح صولح، مرجع سابق، ص186.

- 17.550 مليون دج لتعزيز بيئة البحث؛
- 14.154 مليون دج للتجهيز؛
- 2.562 مليون دج لإنجاز البرامج الوطنية للبحث العلمي.[1]

أولا –التمويل الموجه لتعزيز محيط البحث:

الجدول رقم(10): المؤشرات الحسابية لتقدير الكلفة الشهرية لتحسين محيط الباحث.

عدد الباحثون	المؤشرات المحددة في القانون 98 /11	القيمة المتوسطة الحقيقية للمؤشرات 1999 – 2005
الأساتذة الباحثون	52.000 دج	31.000 دج
الباحثون الدائمون في العلوم والتكنولوجيا	150.000دج	70.000 دج
الباحثون الدائمون في العلوم الاجتماعية والإنسانية	96.000 دج	52.000 دج

المرجع:القانون رقم 05/08 المؤرخ في 23فيفري 2008 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 2008-2012.

يلاحظ من خلال الجدول انخفاض المبالغ الشهرية المخصصة لتحسين محيط الباحث خلال الفترة 1999-2005، وذلك مقارنة بالمؤشرات المحددة في القانون 98-11 فيما يخص الكلفة الشهرية للباحث.

وقد عرف تمويل محيط البحث العلمي سواء بصفة جزئية أو دائمة الوضعية التالية:

الجدول رقم(11): تمويل محيط البحث بصفة جزئية أو دائمة في الفترة 1999-2005، (بالدينار الجزائري).

تمويل محيط البحث بصفة جزئية	المتوسط1999 -2005	تمويل محيط البحث بصفة دائمة	المتوسط1999 -2005
ثلث الأجر السنوي للباحثين بصفة جزئية	3.600.000.000	موارد سنوية خاصة	100.000.000
الإعانة السنوية	1.932.000.000	الإعانة السنوية	993.000.000
النفقات السنوية لمحيط البحث بصفة جزئية	5.532.000.000	النفقات السنوية لمحيط البحث بصفة دائمة	1.093.000.000

المرجع: القانون رقم 05/08 المؤرخ في 23فيفري 2008 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 2008-2012.

من خلال الجدول نلاحظ أن تمويل محيط البحث بصفة دائمة كان في شكلين موارد سنوية خاصة وإعانات سنوية وكان مجموع نفقاتها السنوية 1.093.000.000 دج، أما بالنسبة لتمويل البحث بصفة جزئية فكان في شكل الإعانة السنوية وثلث الأجر السنوي للباحثين وكان مجموع هذه النفقات السنوية المقدرة ب5.532.000.000 دج أكبر بكثير من النفقات السنوية لمحيط البحث بصفة دائمة.

[1]- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر(50 سنة في خدمة التنمية) 1962-2012، سنة 2012، ص101.

ثانيا- التمويل الموجه للبرامج الوطنية للبحث:

عرف التمويل الموجه للبرامج الوطنية للبحث الوضعية التالية:

الجدول رقم(12): تمويل البرامج الوطنية للبحث في الفترة 1999-2005 (بالدينار الجزائري).

السنوات	النفقات المتعلقة بالبرامج الوطنية للبحث
المتوسط 1999-2005	427.000.000

المرجع: القانون رقم 05/08 المؤرخ في 23فيفري 2008 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 2008-2012.

يتضح من خلال الجدول أن النفقات المتعلقة بالبرامج الوطنية للبحث خلال هذه الفترة منخفض جدا، وذلك بالنظر لطول الفترة وانخفاض التمويل المخصص لهذه البرامج الوطنية للبحث والذي بلغ 427.000.000 دج.

ثالثا- التمويل الموجه لاستثمارات البحث:

بلغ الغلاف المالي لتمويل الاستثمارات اللازمة لتنفيذ برنامج البحث مثل ما هو موضح في الجدول:

الجدول رقم(13): تمويل استثمارات البحث في الفترة 1999-2005 (بالدينار الجزائري).

السنوات	اعتمادات الدفع
المتوسط 1999-2005	2.359.000.000

المرجع: القانون رقم 05/08 المؤرخ في 23فيفري 2008 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 2008-2012.

نلاحظ من خلال الجدول أن التمويل الموجه لاستثمارات البحث خلال الفترة 1999-2005 مرتفع نوعا ما، مقارنة بالتمويل الموجه للبرامج الوطنية للبحث في نفس الفترة.

والخلاصة فقد عرف تمويل مخطط البحث العلمي للفترة 1998-2002 والذي تأخر تنفيذه إلى الفترة 1999-2005 الوضعية التالية:

الجدول رقم(14): تمويل مخطط البحث العلمي للفترة 1998-2002 (بالدينار الجزائري).

البيان	تمويل محيط البحث بصفة جزئية	تمويل محيط البحث بصفة دائمة	تمويل البرامج الوطنية للبحث	تمويل الاستثمارات والهياكل القاعدية	المجموع الكلي
المتوسط 1999-2005	1.932.000.000	993.000.000	427.000.000	2.359.000.000	5.711.000.000

المرجع: القانون رقم 05/08 المؤرخ في 23فيفري 2008 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 2008-2012.

يلاحظ من خلال الجدول أن التمويل الموجه للاستثمارات والهياكل القاعدية يحظى بأعلى نسبة في هذا المخطط بحوالي 41% من المجموع الكلي، ويأتي في المرتبة الثانية تمويل محيط البحث بصفة جزئية بنسبة 34% ويليه التمويل الموجه لمحيط البحث بصفة دائمة بنسبة 17% من المجموع الكلي، أما التمويل الموجه للبرامج الوطنية للبحث العلمي فالنسبة التي وجهت له من المجموع الكلي قدرت ب08%.

الفرع الثاني: المخطط الخماسي للفترة 2008-2012 ولمحة عن المخطط التوجيهي للفترة 2014-2018.

سنركز في هذا المجال على حجم التمويل الذي رصدته الحكومة الجزائرية للبحث العلمي في المخطط الخماسي الذي يغطي الفترة الممتدة من 2008 إلى 2012 والذي تضمنه القانون رقم 05/08 المؤرخ في 23 فيفري 2008 والمعدل والمتمم للقانون رقم 11/98المؤرخ في 22 أوت 1998 وقد تم رصد مبلغ 133 مليار دينار لتمويل هذا البرنامج وتوزع بين:

- تهيئة وتعزيز محيط البحث بمبلغ 41,620 مليار دينار.
- تمويل البرامج الوطنية للبحث بمبلغ 11,833 مليار دينار.
- الاستثمارات في الهياكل القاعدية والتجهيزات 79 مليار دينار.

الفرع الأول: التمويل الموجه لتعزيز محيط البحث.

ويتعلق بتحسين ظروف البحث بالنسبة للأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين لأنه الضامن لتجسيد وتنفيذ البرامج الوطنية للبحث والمشاريع مع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية الوطنية؛

وكذا برامج التعاون الدولي، وقد تم تحديد المؤشرات الحسابية المعتمدة لحساب نفقات الباحث مثل ما كان عليه في المخطط 1998-2002.[1]

أولا – تمويل محيط البحث في المخطط التوجيهي 2008-2012:

01-تمويل محيط البحث بصفة جزئية:

قدرت احتياجات البحث بصفة جزئية كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(15): تمويل محيط البحث بصفة جزئية للفترة 2008-2012 (بالدينار الجزائري).

البيان السنوات	النفقات السنوية لمحيط البحث بصفة جزئية	ثلث الأجر السنوي للباحثين بصفة جزئية	الإعانة السنوية
2008	5.475.840.000	1.633.972.200	3.841.867.800
2009	11.770.512.000	3.865.000.000	7.914.512.000
2010	15.649.296.000	4.338.000.000	11.311.296.000
2011	16.585.296.000	4.820.000.000	11.765.296.000
2012	17.521.296.000	5.303.000.000	12.218.296.000
المجموع 2008 – 2012	67.002.240.000	19.959.972.200	47.051.267.800

المرجع: القانون رقم 05/08 المؤرخ في 23فيفري 2008 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 2008-2012.

يلاحظ من خلال الجدول ارتفاع النفقات السنوية الموجهة لمحيط البحث بصفة جزئية من سنة لأخرى حيث بلغ مجموع ثلث الأجر السنوي للباحثين خلال هذه الفترة نسبة 30% من مجموع النفقات السنوية، أما الإعانة السنوية فقدرت نسبتها إلى مجموع النفقات السنوية ب70%.

02-تمويل محيط البحث بصفة دائمة:

قدرت الأموال المرصودة لتمويل محيط البحث بصفة دائمة كما يلي:

الجدول رقم(16): تمويل محيط البحث بصفة دائمة للفترة 2008-2012 (بالدينار الجزائري).

البيان السنوات	النفقات السنوية لمحيط البحث بصفة دائمة	موارد سنوية خاصة	الإعانة السنوية
2008	1.718.640.000	150.000.000	1.568.640.000
2009	3.706.560.000	200.000.000	3.506.560.000
2010	4.530.240.000	250.000.000	4.280.240.000
2011	5.353.920.000	350.000.000	5.003.920.000
2012	6.177.600.000	500.000.000	5.677.600.000
المجموع 2008 – 2012	21.486.960.000	1.450.000.000	20.036.960.000

المرجع: القانون رقم 05/08 المؤرخ في 23فيفري 2008 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 2008-2012.

ويلاحظ من الجدول ارتفاع سنوي في حجم الأموال الموجهة لتهيئة محيط البحث بصفة دائمة بمقدار 1.000.000.000 دج تقريبا من سنة ولأخرى.

[1]- الحواس زواق، واقع وآفاق الدعم الحكومي للبحث العلمي في الجزائر، ندوة دور القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي، قسم نظم المعلومات الإدارية، كلية الملك طلال للأعمال، جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية، عمان/الأردن، يومي 21-22 تشرين الثاني 2011، ص07.

ثانيا- التمويل الموجه للبرامج الوطنية للبحث:

لقد بلغ حجم الأموال المرصودة لتمويل نفقات مشاريع البرامج الوطنية للبحث مبلغ 5.598.000.000 دج وزعت كما يلي:

الجدول رقم(17): التمويل الموجه لتغطية نفقات البرامج الوطنية للبحث للفترة 2008-2012 (بالدينار الجزائري).

السنوات	النفقات المتعلقة بالبرامج الوطنية للبحث
2008	3.000.000.000
2009	1.800.000.000
2010	675.000.000
2011	123.000.000
2012	-
المجموع(2008- 2012)	5.598.000.000

المرجع: القانون رقم 05/08 المؤرخ في 23فيفري 2008 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 2008-2012.

يلاحظ من خلال الجدول أن التمويل الموجه لتغطية النفقات المتعلقة بالبرامج الوطنية للبحث قدر في سنة 2008 ب3.000.000.000 دج وهو الأعلى مقارنة بالسنوات الأخرى، وبدأ هذا التمويل في الانخفاض في باقي السنوات.

ثالثا: التمويل الموجه لاستثمارات الهياكل القاعدية والتجهيزات الكبرى اللازمة لتنفيذ برنامج 2008-2012:

وتتمثل هذه الاستثمارات في: مجموعة مخابر، مراكز ووحدات البحث التي تقوم ببرامج أساسية ومحركة، وكذا تلك المبرمجة في القانون 11/98 والتي لم تنجز بعد بما فيها الملحقات الجهوية والمحطات التجريبية، الأقطاب العلمية حسب مجالات التميز لدى مؤسسات التعليم العالي مع منشآتها الخاصة وتجهيزاتها التقنية المختصة، المنشآت العلمية ما بين الجامعات، الأقطاب التقنية الجهوية من أجل التثمين الاقتصادي للبحث، وكذا المؤسسات الحاضنة، وإنشاء فروع المؤسسات "start-up".[1] وقد وصل المبلغ المالي المقدر لتحقيق استثمارات البحث إلى 27.313.772.200 دج وزع على النحو التالي:

[1]- الحواس زواق، مرجع سابق، ص09.

الجدول رقم(18): تمويل استثمارات البحث للفترة 2008-2012 (بالدينار الجزائري).

السنوات	اعتمادات الدفع
2008	4.589.492.200
2009	9.178.984.400
2010	6.884.238.300
2011	3.442.119.150
2012	3.218.938.150
المجموع(2008- 2012)	27.313.772.200

المرجع: القانون رقم 05/08 المؤرخ في 23فيفري 2008 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 2008-2012.

مع الإشارة إلى أن بعض الاستثمارات تتكفل بها البرامج التنموية الأخرى لاسيما برامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

والخلاصة فإن المبلغ الإجمالي الموجه لتطوير وترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي للفترة 2008-2012 بلغ 100 مليار دينار توزع كالتالي:

الجدول رقم(19): إجمالي تمويل مخطط البحث العلمي 2008-2012 (بالدينار الجزائري).

السنوات	تمويل محيط البحث بصفة جزئية	تمويل محيط البحث بصفة دائمة	تمويل البرامج الوطنية للبحث	تمويل الاستثمارات والهياكل القاعدية	المجموع الكلي
2008	3.841.867.800	1.568.640.000	3.000.000.000	4.589.492.200	13.000.000.000
2009	7.914.512.000	3.506.560.000	1.800.000.000	9.178.984.400	22.400.056.400
2010	11.311.296.000	4.280.240.000	675.000.000	6.884.238.300	23.150.774.300
2011	11.765.296.000	5.003.920.000	123.000.000	3.442.119.150	20.334.335.150
2012	12.218.296.000	5.677.600.000	_	3.218.938.150	21.114.834.150
المجموع 2008-2012	47.051.267.800	20.036.960.000	5.598.000.000	27.313.772.200	100.000.000.000

المرجع: القانون رقم 05/08 المؤرخ في 23فيفري 2008 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 2008-2012.

رغم الارتفاع السنوي المسجل في حجم الأموال الموجه للبحث العلمي في الجزائر كما يتضح من التطورات التي تعرفها الأرقام التي تضمنتها الجداول السابقة يبقى مستوى التمويل بعيد عن الحجم المأمول من قبل السلطات الجزائرية من جهة والمعدلات العالمية المسجلة في هذا الإطار من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن النفقات المخصصة للبحث العلمي والتطوير حسب المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني لسنة 2012 بلغت أكثر من 12 مليار دج أي (12825200900.00) منها:

- 11087817900.00 دج، أي ما يمثل 86.45% من المجموع مخصصة لنفقات التشغيل.
- و1737383000.00 دج مخصصة لنفقات التجهيز.

وحسب وزير التعليم العالي والبحث العلمي أنه خلال الفترة الممتدة من 2008-2014 بلغت نفقات تمويل النظام الوطني للبحث العلمي 69.77 مليار دج، موضحا: أن 23.83 مليار دينار منها خصصت لمحيط البحث، فيما وجه 19.15 مليار دينار للبرامج الوطنية للبحث، و26.79 مليار دينار لنفقات التجهيز. الأمر الذي يؤكد الأهمية التي توليها الجزائر للبحث العلمي.

الفرع الثالث: مشروع القانون التوجيهي الخاص بالبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي للفترة 2014-2018.

إن تطوير العلاقة بين البحث العلمي والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية هي واحدة من الأهداف الرئيسية لمشروع المخطط الثالث حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي للفترة 2014-2018، والذي يعزز ترقية البحث حتى داخل المؤسسة. وتجدر الإشارة إلى أن الهدف من خطة تطوير البحث العلمي في الجزائر هو الوصول إلى عدد 80000 باحث موظف على أساس شهادة الدكتوراه عام 2020. [1]

ومن خلال هذا القانون سيتم إنشاء وحدات بحثية مشتركة بين الأكاديميين وخبراء القطاع الاقتصادي والاجتماعي، كما سيتم إنشاء وحدات بحثية داخل المؤسسات من أجل تمكين الباحثين والخبراء من تشكيل فريق بحث يستفيد هذا الأخير من ميزانية التشغيل والتجهيزات للعمل على الإشكاليات المقترحة من قبل القطاع الاقتصادي والاجتماعي. وبالتالي إيجاد فضاء مشترك بين الطرفين وهو الأمر الذي لم يكن موجودا من قبل.

[1]- سماح صولح، مرجع سابق، 172.

و رغم ما سبق ذكره يأتي المشروع حاملا في طياته التركيز على العديد من الاستراتيجيات الواضحة فيما يخص البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر مثل[1]:

- تقييم نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛
- تطوير الموارد البشرية وهيكلة تنظيم وموارد المعاهد؛
- زيادة النفقات المخصصة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

[1]– سماح صولح، مرجع سابق، ص173.

المبحث الثالث: الإنفاق على البحث العلمي في الميزانيات السنوية خلال الفترة 2010-2014.

إن ميزانية البحث العلمي تمثل عنصرا هاما لقياس مستوى الابتكار في بلد ما لأنه يعبر عن الأهمية التي يعطيها هذا الأخير للبحث والتطوير، ولهذا تخصص الجزائر كل سنة جزءا من ميزانيتها العامة للبحث العلمي والتعليم العالي محاولة الاستفادة مما يحققه من نتائج تعود بالنفع على اقتصادها.

المطلب الأول: أهمية البحث العلمي في الموازنات السنوية للجزائر في الفترة 2010-2014.

في هذا المطلب سنتطرق للتمويل الموجه للبحث العلمي في الجزائر في موازناتها السنوية وأهمية هذا التمويل مقارنة بالقطاعات الأخرى.

الفرع الأول: الميزانيات السنوية لسنة 2010 و2011 و2012.

أولا – ميزانية 2010: توزعت نفقات الموازنة لهذه السنة على أهم القطاعات كما يلي:

الجدول رقم (20): النفقات العامة المخصصة لأهم الوزارات في الموازنة العامة للدولة لسنة 2010.

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)	النسبة (%)
الدفاع الوطني	421.866.177.000	12.24
الداخلية و الجماعات المحلية	392.402.144.000	11.39
المجاهدين	168.001.904.000	4.87
التربية الوطنية	662.916.579.000	19.24
الفلاحة و التنمية الريفية	116.020.744.000	3.36
الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات	175.011.838.000	5.66
التعليم العالي و البحث العلمي	173.483.802.000	5.03
المجموع العام	3.445.999.823.000	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على ما ورد في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد78، قانون المالية لسنة 2010، الملحق رقم(01).

توضيح النسب المذكورة في الجدول بالتمثيل البياني التالي:

الشكل رقم (05): النفقات العامة المخصصة لكل دائرة وزارية في الميزانية العامة للدولة لسنة2010.

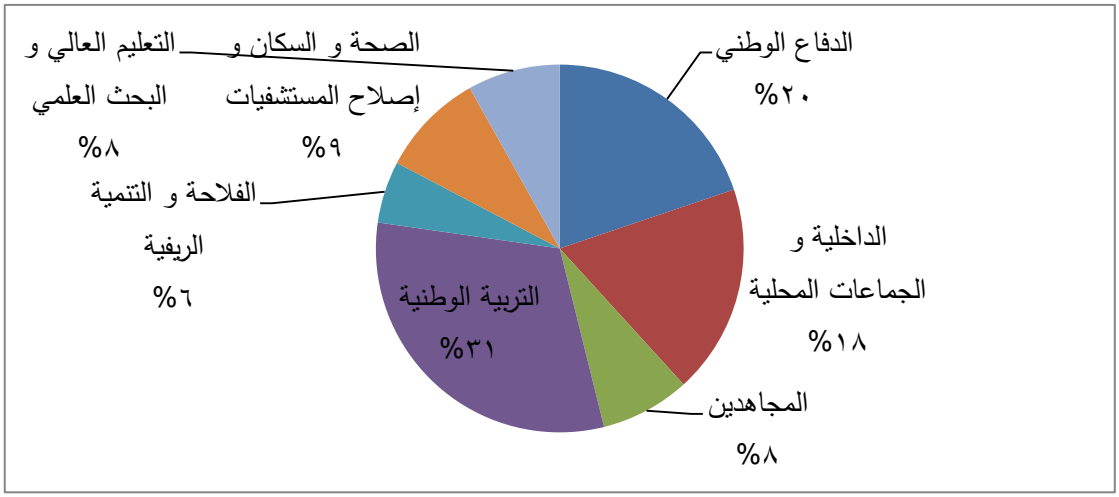

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم (20).

يتضح من خلال الجدول والشكل أن ميزانية وزارة التربية الوطنية تشكل نسبة 19.24% من مجموع نفقات الموازنة العامة ثم تأتي وزارة الدفاع الوطني في المرتبة الثانية من حيث الإنفاق بنسبة 12.24% و تليها وزارة الداخلية والجماعات المحلية بنسبة 11.39%، أما وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فقد خصصت لها نسبة 5.03% من مجموع الميزانية العامة لسنة 2010 وهي تحتل المرتبة الخامسة من حيث المبالغ المخصصة لكل دائرة وزارية. ويعكس هذا محاولة الاهتمام بالإنفاق على التعليم والبحث العلمي.

ثانيا – ميزانية 2011: توزعت نفقات هذه الميزانية على أهم القطاعات الوزارية كما يلي:

الجدول رقم(21): النفقات العامة المخصصة لأهم الوزارات في الميزانية العامة للدولة لسنة 2011.

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)	النسبة (%)
الدفاع الوطني	631.076.546.000	14.71
الداخلية و الجماعات المحلية	425.960.422.000	9.93
المجاهدين	169.614.694.000	3.95
التربية الوطنية	569.317.554.000	13.27
الفلاحة و التنمية الريفية	296.614.694.000	6.92
الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات	227.931.209.000	5.31
التعليم العالي و البحث العلمي	291.441.690.000	6.79
المجموع العام	4.291.181.180.000	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على ما ورد في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد80، قانون المالية لسنة 2011، الملحق رقم(02).

ويمكن توضيح كيفية توزيع النفقات على أهم الوزارات بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (06): المبالغ المخصصة لكل دائرة وزارية ضمن الميزانية العامة لسنة2011.

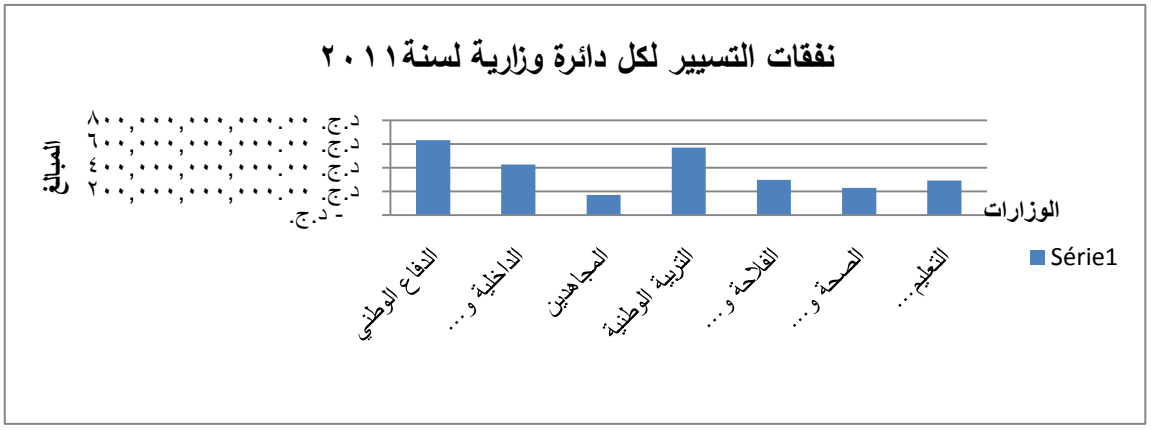

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم(21).

يتضح من خلال الجدول والشكل أن حصة 14.71% كانت لصالح وزارة الدفاع الوطني وحازت وزارة التربية الوطنية على نسبة 13.27% ووزارة الداخلية والجماعات المحلية على نسبة 9.93%، أما وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فقد جاءت في المرتبة الخامسة بحصة قدرها 6.79%.

ومن خلال النسبة المخصصة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2011 نلاحظ ارتفاع هذه النسبة من 5.03% سنة 2010 إلى 6.79% في سنة 2011 وهذا يعني ارتفاع نسبة الإنفاق المخصصة للتعليم العالي والبحث العلمي من سنة إلى أخرى.

ثالثا – ميزانية 2012: توزعت نفقات هذه الموازنة على أهم الوزارات كما يلي:

الجدول رقم (22): النفقات العامة المخصصة لأهم الوزارات في الموازنة العامة لسنة 2012.

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)	النسبة (%)
الدفاع الوطني	723.123.173.000	14.68
الداخلية و الجماعات المحلية	629.343.771.000	12.78
التربية الوطنية	778.093.508.000	15.80
الفلاحة و التنمية الريفية	242.383.415.000	4.92
الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات	404.945.348.000	8.22
التعليم العالي و البحث العلمي	277.173.918.000	5.63
العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي	249.250.734.000	5.06
المجموع العام	4.925.110.475.000	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على ما ورد في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد72، قانون المالية لسنة2012، الملحق رقم(03).

والشكل التالي يبين نسبة النفقات العامة الموزعة على الوزارات:

الشكل رقم (07): نفقات التسيير لبعض الدوائر الوزارية في الموازنة العامة لسنة 2012.

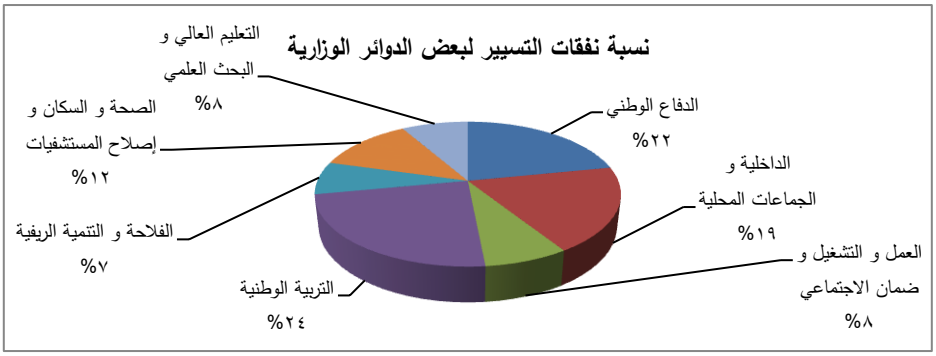

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم(22).

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن وزارة التربية تحتل المرتبة الأولى من حيث المبلغ المخصص لها في ميزانية 2012 والمقدر ب778.093.508.000 دج أي ما يعادل نسبة 15.80%، وتأتي وزارة الدفاع الوطني في الترتيب الثاني بمبلغ قدره 723.123.173.000 دج أو بنسبة 14.68%، ثم وزارة الداخلية والجماعات المحلية و وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات في المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي وبنسب 12.78%و8.22%. أما وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تحتل المرتبة الخامسة بمبلغ قدره 277.173.918.000 دج وبنسبة 5.63% من المجموع العام مسجلة انخفاض عن السنة السابقة بنسبة 1.16%.

الفرع الثاني: الميزانية السنوية لسنتي 2013 و2014.

أولا – ميزانية 2013: توزعت نفقات هذه الموازنة على أهم الوزارات كما يلي:

الجدول رقم(23): النفقات العامة المخصصة لأهم الوزارات في الموازنة العامة لسنة 2013.

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)	النسبة (%)
وزارة الدفاع الوطني	825.860.800.000	19.05
وزارة الداخلية و الجماعات المحلية	566.450.318.000	13.07
وزارة المجاهدين	221.050.281.000	5.10
وزارة التربية الوطنية	628.664.041.000	14.50
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	264.582.513.000	6.10
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	276.503.735.000	6.38
وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	306.925.642.000	7.08
المجموع العام	4.335.614.484.000	100

المصدر: من إعداد الطابة بناءا على ما ورد في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد72، قانون المالية لسنة2013، الملحق رقم(04).

ويمكن توضيح طريقة توزيع النفقات بيانيا فيما يلي:

الشكل رقم (08): نفقات التسيير لبعض الدوائر الوزارية في الموازنة العامة لسنة 2013.

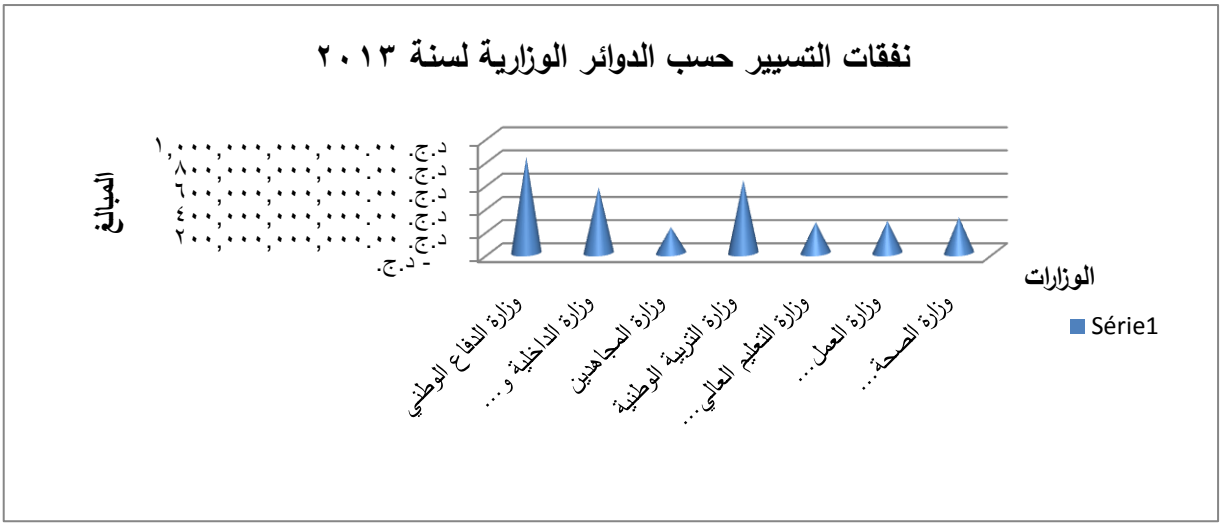

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم(23).

في هذه السنة تراجعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى المرتبة السادسة من حيث المبالغ المنفقة، لكن مقارنة مع سنة 2012 قد سجلت ارتفاع بنسبة 0.47% من مجموع الميزانية حيث أن المبلغ المخصص لها سنة 2013 قدر ب264.582.513.000 دج أي ما يعادل نسبة 6.10% من المجموع العام لنفقات الميزانية.

ثانيا – ميزانية 2014: توزعت نفقات هذه الموازنة على أهم الوزارات بالكيفية التالية:

الجدول رقم(24): النفقات العامة المخصصة لأهم الوزارات في الموازنة العامة لسنة 2014.

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)	النسبة (%)
وزارة الدفاع الوطني	955.926.000.000	20.27
وزارة الداخلية و الجماعات المحلية	540.708.651.000	11.47
وزارة المجاهدين	241.274.980.000	5.11
وزارة التربية الوطنية	696.810.413.000	14.78
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	270.742.002.000	5.74
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	274.291.555.000	5.82
وزارة الصحة والسكان و إصلاح المستشفيات	365.946.753.000	7.76
المجموع العام	4.714.452.366.000	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على ما ورد في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد68، قانون المالية لسنة 2014، الملحق رقم(05).

والشكل التالي يبين المبالغ المخصصة للدوائر الوزارية في سنة 2014:

الشكل رقم (09): نفقات التسيير لبعض الدوائر الوزارية في الموازنة العامة لسنة 2014.

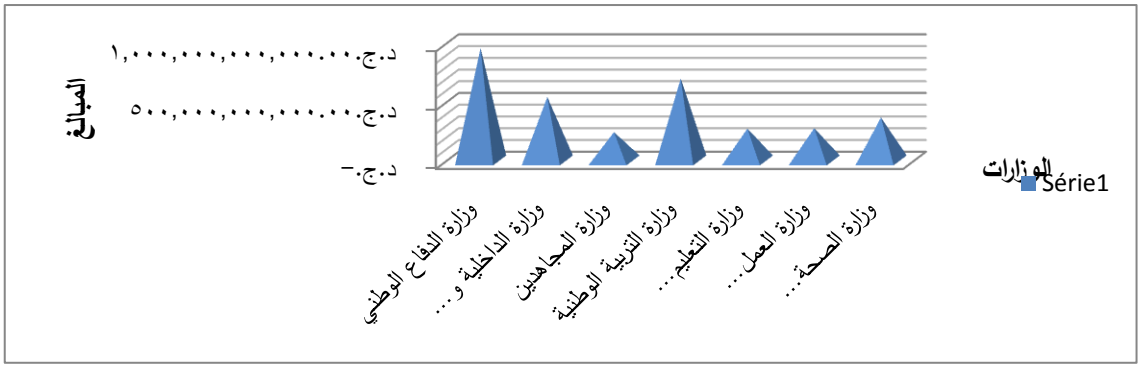

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم(24).

يلاحظ من خلال الجدول إنخفاض في نسبة المبالغ المنفقة على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن السنة السابقة بمقدار 0.36% من مجموع الميزانية وقد قدر المبلغ المخصص للوزارة في هذه السنة ب270.742.002.000 دج، وبما نسبته 5.74%. ولكن مع السعي إلى الرفع من النسبة المخصصة للتعليم العالي والبحث العلمي من سنة إلى أخرى تبقى هذه النسبة ضعيفة مقارنة بما تخصصه الدول المتقدمة للبحث العلمي.

المطلب الثاني: تطور الإنفاق على البحث العلمي في الموازنات السنوية للفترة 2010-2014.

من خلال هذا المطلب سنحاول رصد التطورات السنوية التي عرفها الإنفاق العام على البحث العلمي في الجزائر في الموازنات السنوية للفترة 2010-2014.

الفرع الأول: تطور الإنفاق العام على التعليم العالي والبحث العلمي خلال الفترة 2010-2014.

كانت الميزانيات المخصصة للبحث العلمي خلال هذه الفترة كما يلي:

الجدول رقم(25): المبالغ المخصصة للقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الموازنة العامة خلال الفترة 2010-2014.

السنة	المبالغ (دج)	النسبة (%)
2010	173.483.802.000	5.03
2011	291.441.690.000	6.79
2012	277.173.918.000	5.63
2013	264.582.513.000	6.10
2014	270.742.002.000	5.74

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجداول رقم(20-21-22-23-24).

ويمكن توضيح المبالغ المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (10): المبالغ المخصصة للبحث العلمي والتعليم العالي خلال الفترة 2010-2014.

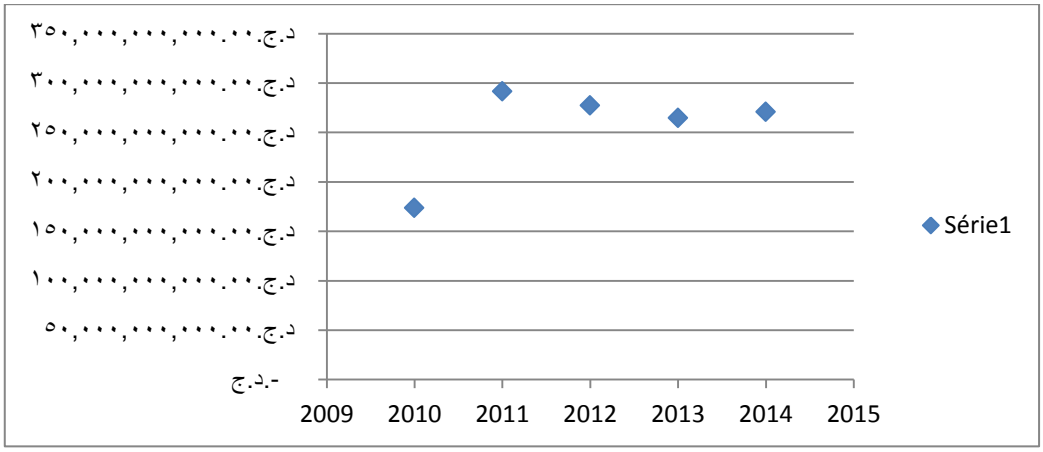

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم(25).

من خلال عرض الميزانيات السنوية من 2010 حتى 2014 نلاحظ أن المبالغ المخصصة للتعليم العالي والبحث العلمي تعرف تطورات طفيفة، أما بالنسبة لمقارنتها مع الدول المتقدمة تبقى ضئيلة جدا ولكن هذه المبالغ المذكورة تؤكد على أن الجزائر تولي إهتماما كبيرا للبحث العلمي. حيث أنه من خلال ترتيب الوزارات حسب حصتها في نفقات الميزانية العامة نجد أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في سنتي 2010 و2011 و2012 جاءت في الترتيب الخامس من المجموع العام للوزارات أما في سنتي 2013 و2014 فتحتل المرتبة السادسة من حيث المبالغ المخصصة لها، ولكن تبقى هذه النفقات موجهة بالأساس للتعليم وليس البحث العلمي.

الفرع الثاني: أهمية تطور الإنفاق العام على البحث العلمي في الجزائر.

عرفت سنة 2010 تخصيص 173.483.802.000 دج للبحث العلمي والتعليم العالي، لتعرف سنة 2011 إرتفاعا في المبلغ المخصص للبحث العلمي والتعليم العالي إلى 291.441.690.000 دج، ثم انخفض في سنة 2012 إلى مبلغ 277.173.918.000 دج، ثم انخفض مرة أخرى إلى مبلغ 264.582.513.000 دج في سنة 2013، أما في سنة 2014 سجل ارتفاع بمبلغ 270.742.002.000 دج في المبالغ المخصصة للبحث العلمي والتعليم العالي.

وتكشف هذه التطورات: أن الجزائر تحاول من سنة إلى أخرى تخصيص مبالغ كبيرة من ميزانيتها للبحث العلمي، وذلك دليل على إدراكها لأهمية البحث العلمي وسعيها للتطور من خلال تطوير مواردها البشرية وطاقاتها المعرفية. فالعصر الحالي يشهد تسابق الدول في مجال البحث العلمي والتطوير وتخصص له مبالغ ضخمة من ميزانياتها، وذلك لإدراكها أن النتائج المحصل عليها من هذا الدعم المالي ستكون أكبر.

المبحث الرابع: أهمية مخرجات البحث العلمي في الجزائر.

يقاس تطور البحث العلمي من خلال حجم الإنفاق عليه والمؤشرات الأخرى المرتبطة بمخرجاته كعدد الباحثين وعدد براءات الاختراع والمنشورات العلمية وغيرها.

المطلب الأول: مخابر و وحدات ومراكز البحث، وعدد الباحثين.

وهي من المؤشرات الدالة على تطور البحث العلمي والاهتمام به.

الفرع الأول: عدد الباحثين.

عرف عدد الباحثين في الجزائر التطورات التالية:

أولا –عدد الأساتذة الباحثون والدائمون: حيث بلغ عددهم في الفترة 2008–2012:

الجدول رقم(26): عدد الأساتذة الباحثون والدائمون خلال الفترة 2008–2012.

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
عدد الأساتذة الباحثون	14720	18863	25079	26579	28079
عدد الأساتذة الدائمون	2100	2700	3300	3900	4500
المجموع	16820	21563	28379	30479	32579

المرجع: القانون 05–08 المعدل والمتمم للقانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998–2002.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع عدد الأساتذة الباحثون وكذا الأساتذة الدائمون من سنة لأخرى نتيجة دعم الدولة للبحث العلمي من خلال المخططات والبرامج والميزانيات السنوية.

ثانيا –عدد مشاريع البحث خلال الفترة 2008–2012: عرفت مشاريع البحث في الجزائر التطورات التالية:

الجدول رقم(27): عدد مشاريع البحث الجديدة خلال الفترة 2008–2012.

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
عدد المشاريع الجديدة	2000	3200	3650	1732	3732

المرجع: القانون 05–08 المعدل والمتمم للقانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998–2002.

بناءا على معطيات الجدول فقد سجل تطور ملحوظ في عدد المشاريع الجديدة حيث ارتفع عدد المشاريع بين سنة 2008 إلى 2009 بمقدار 1200 مشروع جديد ومن سنة 2009 إلى سنة 2010 بمقدار 450 مشروع، وانخفض عدد المشاريع في سنة 2011 وعاد إلى الارتفاع سنة 2012 حيث كان عدد المشاريع 3732 مشروع جديد.

الفرع الثاني: مخابر و وحدات ومراكز البحث العلمي.

تتوفر الجزائر على مجموعة من مخابر البحث العلمي و وحداته، ومراكزه وتتوزع على كامل التراب الوطني.

أولا – عدد المخابر: بلغ عدد مخابر البحث العلمي حتى سنة 2015 مثل ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم(28): عدد مخابر البحث العلمي للسنوات 2011-2015.

السنوات	2011	2012	2014	2015
عدد المخابر	1046	1116	1361	1431

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ومجلة جامعة الجلفة مشروع القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، العدد الخامس جانفي 2015، ص20.

يلاحظ من خلال الجدول تطور في عدد مخابر البحث العلمي في الجزائر بمعدل 100 تقريبا في السنوات الأخيرة.

أما عدد المخابر في الفترة 200-2012 فقد عرفت الوضعية المبينة في الشكل الموالي:

الشكل رقم(11): عدد مخابر البحث العلمي في الجامعات 2000-2012.

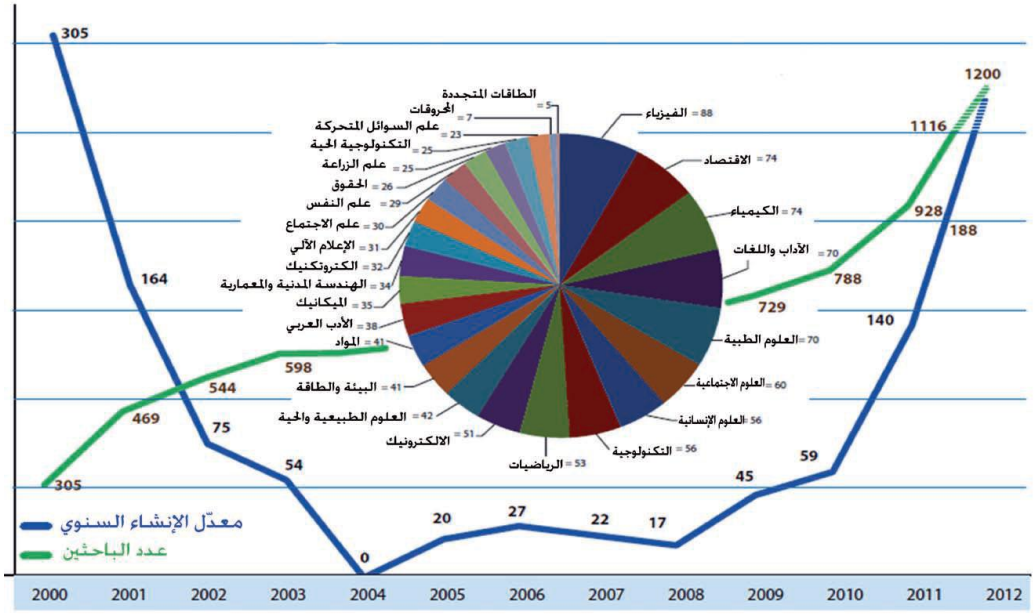

المرجع: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر(50 سنة في خدمة التنمية) 1962-2012، سنة 2012، ص106.

يلاحظ من خلال الجدول والشكل ارتفاع عدد مخابر البحث من سنة إلى أخرى، حيث وصل في سنة 2015 حسب المديرية للبحث والتطوير إلى 1431 مخبر بحث.

ثانيا - عدد مراكز البحث: وقد وصل عدد مراكز الحث حتى نهاية 2012 إلى 25 مركز.[1]

ثالثا - عدد وحدات البحث: بلغ عدد وحدات البحث العلمي حتى نهاية 2012 إلى 23 وحدة توزعت على الهيئات المبينة في الجدول:

الجدول رقم(29): عدد وحدات البحث العلمي حتى نهاية 2012.

السنة	حتى 2012
الوحدات البحثية في إطار مراكز البحوث	13
الوحدات البحثية في بعض الجامعات	10
المجموع	23

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المديرية العامة للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية، النتائج والآفاق، ص38.

[1]- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المديرية العامة للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية، مرجع سابق،ص38.

المطلب الثاني: براءات الاختراع والمنشورات العلمية.

تعتبر براءات الاختراع والمنشورات العلمية من بين المؤشرات الدالة على تطور البحث العلمي.

الفرع الأول: عدد براءات الاختراع.

وتضم براءات الاختراع على مستوى الوطن وعدد براءات الاختراع الجزائرية بالخارج.

أولا – عدد براءات الاختراع داخل الوطن: عرفت براءات الاختراع داخل الوطن التطورات التالية:

الجدول رقم(30): عدد براءات الاختراع للفترة 2011-2013.

السنوات	2011	2012	2013
مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي	58	66	69
المراكز والوحدات البحثية لقطاع البحوث	42	52	81
المراكز والوحدات البحثية خارج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	16	16	18
مجموع براءات الاختراع	116	134	168

المرجع: www.dgrsdt.dz جانفي 2016، تاريخ الزيارة: 07-05-2016.

يلاحظ من خلال ما هو وارد في الجدول أن عدد براءات الاختراع في تزايد مستمر من سنة لأخرى حيث سجل 116 براءة اختراع سنة 2011 و134 براءة سنة 2012 وفي سنة 2013 سجل 168 براءة اختراع في الجزائر.

ثانيا –عدد براءات الاختراع الجزائرية بالخارج: عرف تطور عدد البراءات بالخارج الوضعية الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(31): عدد براءات الاختراع بالخارج للفترة 2011-2013.

السنوات	2011	2012	2013
عدد البراءات	2744	2833	3036
عدد المخترعين	513	513	539

المرجع: www.dgrsdt.dz جانفي 2016، تاريخ الزيارة: 07-05-2016.

سجلت الجزائر عدد من براءات الاختراع بالخارج حيث كان عدد البراءات سنة 2011 حوالي2744 براءة اختراع، أما في سنة 2012 سجلت 2833 براءة اختراع وفي سنة 2013 سجلت 3036 براءة اختراع. وارتفع عدد المخترعين في السنوات الثلاث من513 إلى 539 مخترع.

الفرع الثاني: عدد المنشورات العلمية.

النشر العلمي من بين المؤشرات التي يقاس بها البحث العلمي، والجدول التالي يبين عدد المنشورات العلمية للجزائر خلال الفترة 2008-2012.

الجدول رقم(32): عدد المنشورات العلمية للفترة 2008-2012.

السنوات	عدد المنشورات
2008	1952
2009	2262
2010	2032
2011	2263
2012	2400
المجموع	10909

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المديرية العامة للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية، النتائج والآفاق، ص18.

ويمكن توضيح هذه التطورات من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (12): عدد المنشورات العلمية خلال السنوات 2008-2012.

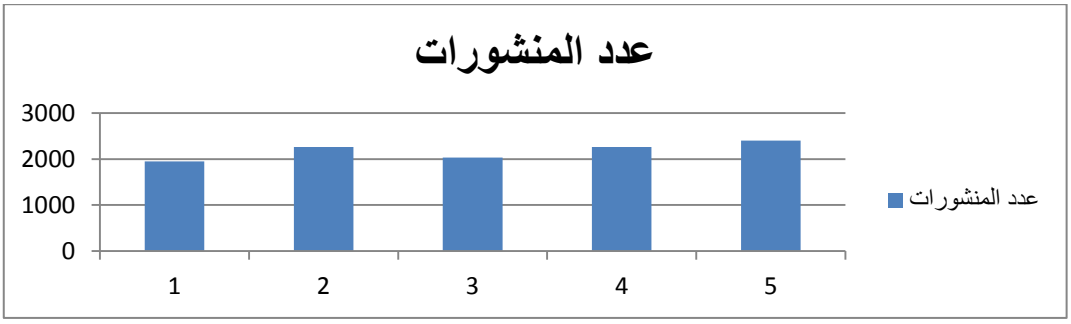

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم(32).

من خلال الجدول والشكل البياني نلاحظ أن عدد المنشورات ارتفع من سنة 2008 إلى سنة 2009 ثم سجل انخفاضا في سنة 2010، ليعود للارتفاع في سنة 2011 و2012 على التوالي ب 2263 و2400 منشورة علمية وهذا دليل على وجود تحسن ملحوظ في النشر العلمي للجزائر خلال هذه الفترة. أما مجموع المنشورات منذ بداية النشر حتى ديسمبر 2012 فقد بلغ 25000 منشورة علمية.

وحسب مخطط الإنتاج نجد أنه تم الوصول إلى 10843 دراسة بحثية منشورة من 2010 إلى 2012 في مختلف التخصصات العلمية والإنسانية، بالإضافة إلى 2000 دراسات بحثية منجزة في إطار برنامج البحث الوطني.

ولكن تبقى مخرجات البحث العلمي في الجزائر ضعيفة جذا مقارنة بما هو مسجل في الدول المتطورة حتى في الدول النامية.

خلاصة الفصل:

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى واقع الإنفاق على البحث العلمي في الجزائر من خلال البرامج الاستثمارية 2001-2014 والمخططات التوجيهية للبحث العلمي للفترة 1998-2002 والفترة 2008-2012. إضافة إلى ما يتم رصده للبحث العلمي في الميزانيات السنوية للدولة.

وقد سجلت مخرجات البحث العلمي تطورا ملحوظا من خلال إرتفاع عدد الباحثين من سنة لأخرى وعدد براءات الإختراع والنشر العلمي، وذلك نتيجة توفير الدعم المادي وغير المادي للبحث العلمي. ولكن يبقى تمويل البحث العلمي في الجزائر يعود بنسبة 97% للإنفاق الحكومي، فالجزائر كغيرها من الدول العربية تعد الحكومة هي الممول الرئيس للبحث العلمي والغياب شبه الكلي للقطاع الخاص في تمويل البحث العلمي على عكس الدول المتقدمة التي يعود الجزء الأكبر بالنسبة للدعم المالي للبحث العلمي للقطاع الخاص بنسبة 75% على الأقل.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

لقد تطرقنا في هذه الدراسة لدور الإنفاق العام في تمويل البحث العلمي وهذا من خلال ثلاثة فصول، حيث تناولنا في الفصل الأول الخلفية النظرية للإنفاق العام وتعرضنا من خلاله لمفهوم النفقة العامة وأركانها والتقسيمات العلمية لها وتقسيماتها في الجزائر، وكذا الآثار المترتبة عن هذا الإنفاق العام.

أما في الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى الإطار المفاهيمي للبحث العلمي؛ التعريف والخصائص والمقومات وغيرها. بالإضافة إلى أهمية البحث العلمي، حيث أن البحث العلمي ذا أهمية كبيرة بالنسبة للأمم والشعوب والقطاعات وقد أصبح في العصر الحالي محل تنافس وهدف استراتيجي للدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة. فالدول تسخر له الإمكانيات اللازمة حتى يكون متطورا وتخصص له الأموال لدعمه سيما في الدول المتقدمة لإدراكها جدواه الاقتصادية، أما الدول العربية فإنفاقها ضئيل جدا مقارنة بتلك الدول ولا يتعدى نسبة 0.3% من إجمالي الناتج المحلي للدول العربية مجتمعة.

وفي الفصل الثالث تطرقنا لدراسة حالة الجزائر من خلال دراسة واقع تمويل البحث العلمي في الجزائر وذلك من خلال المبالغ المخصصة له في البرامج الاستثمارية والمخططات التوجيهية والميزانيات السنوية للدولة، ما يبرز أن الإنفاق على البحث العلمي في الجزائر حكومي بنسبة 97% على الأقل. وتطرقنا أيضا إلى بعض المؤشرات المتعلقة بمخرجات البحث العلمي في الجزائر.

01-نتائج اختبار الفرضيات:

لقد قادت معالجة الموضوع بشقيه النظري والتطبيقي بشأن الفرضيات إلى:

- بالنسبة للفرضية الأولى فقد أكد البحث على أهمية البحث العلمي حيث أنه يمس جميع جوانب الحياة فهو مهم بالنسبة للفرد والدولة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية.
- بالنسبة للفرضية الثانية فقد تأكدت بالإنفاق على البحث العلمي في الجزائر يعود بنسبة 97% على الأقل للدولة (القطاع الحكومي)، وهذا ما يثبت الدور الكبير الذي يلعبه الإنفاق العام في تمويل البحث العلمي حيث يلاحظ غياب شبه تام أو انعدام دور القطاع الخاص في تمويله.
- بالنسبة للفرضية الثالثة فقد أكد البحث على أن ضعف التمويل المخصص للبحث العلمي في الجزائر يعود سلبا على مخرجاته ويعيق تطورها.

02-**نتائج الدراسة** : يمكن تلخيص النتائج التي توصلت إليها الدراسة في:

- يعتبر البحث العلمي ذا أهمية بالغة وهذا ما جعل الدول والحكومات في تنافس محموم على تمويله والاستفادة من نتائجه.
- اتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول العربية نتيجة ضآلة الإنفاق الذي تخصصه الأخيرة للبحث العلمي رغم توفرها على الموارد المادية والبشرية.
- البحث العلمي في الوطن العربي يعاني من عدة معوقات منها نقص التمويل اللازم وغياب دعم القطاع الخاص وهجرة الكفاءات...الخ.
- رغم الجهود المبذولة لرفع المخصصات الحكومية للبحث العلمي في الجزائر لا تزال هذه المخصصات كما هو الشأن في غيرها من الدول العربية ضعيفة، مقارنة بتلك المرصودة له في الدول المتقدمة.
- نقص الإنفاق على البحث العلمي يظهر جليا في عدم تطور مخرجاته مقارنة بما هو مسجل في الدول الأخرى.

03-المقترحات(التوصيات): بناء على النتائج السابقة يمكن تقديم التوصيات الآتية:

- ضرورة تخصيص ميزانيات كافية لتمويل البحث العلمي في الجزائر سواء من طرف الدولة وحدها أو بالشراكة مع القطاع الخاص لتطوير وتحسين مخرجاته.
- ضرورة تحفيز الدولة للقطاع الخاص على الاستثمار في البحث العلمي، وتوعيته بالجدوى الاقتصادية للبحث العلمي والتطوير.
- ضرورة الاهتمام بتطبيق مخرجات البحث العلمي.

04-آفاق البحث:

نأمل أن تكون هذه الدراسة إثراء لدراسات سابقة وبداية لدراسات جديدة أكثر دقة وتعمقا في الجوانب التي لم يتم التطرق اليها، باعتبار أن هناك العديد من النقاط تتطلب الشرح والتفصيل. وأبرز ما يمكن اقتراحه كمشاريع لبحوث مستقبلية في هذا الموضوع:

- دور القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي في العالم العربي.
- أهمية الشراكة بين القطاع العام والخاص من أجل تمويل البحث العلمي.
- دور قطاع الأوقاف في تمويل البحث العلمي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع بالعربية:

❖ **الكتب:**

1. أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط07، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان/الأردن، 2010.
2. جودت عزت عطوي، أساليب البحث العلمي، الطبعة الأولى الإصدار الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان/الأردن، 2005.
3. ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، أساليب البحث العلمي، ط04، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان/الأردن، 2010.
4. زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الفتح للطباعة والتوزيع، الإسكندرية، 2004.
5. طارق الحاج، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان/الأردن، 1999.
6. عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان/الأردن، 2008.
7. علي زغدود، المالية العامة، ط02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
8. محمد البنا، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
9. محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
10. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، ط01، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان/الأردن، 2008.

11. محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، ط02، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان/الأردن، 2010.
12. محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
13. محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، ط03، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان/الأردن، 2015.
14. مصطفى محمود أبوبكر، أحمد عبد الله اللحلح، مناهج البحث العلمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
15. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في المالية العامة، ط01، دار المناهج، عمان/الأردن، 2005.
16. وجيه محجوب، أصول البحث العلمي ومناهجه، ط02، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان/الأردن، 2005.
17. يونس أحمد البطريق وآخرون، المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة.

❖ **المذكرات:**

01-ابتسام مشحوق، العلاقة بين إنشاء مخابر البحث العلمي وتطوير الإنتاج العلمي في الجزائر-دراسة حالة جامعة فرحات عباس-، مذكرة ماجستير في علوم التربية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012.
02-آمنة بن قبي، المعوقات السوسيومهنية للأستاذ الجامعي وأثرها على تطوير البحث العلمي- دراسة ميدانية جامعة المسيلة-، مذكرة ماستر في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل، جامعة المسيلة، 2011-2012.
03-بومدين بن نوار، النفقات العامة على التعليم-دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980-2008، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد، 2010-2011.

04-حميد باشوش، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية حالة الطريق السيار شرق غرب، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2010-2011، ص65.

05-حميد مقراني، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر 1988-2012، مذكرة ماجستير، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة امحمد بوقرة-بومرداس، 2014-2015.

06-سماح صولح، دور تسيير الرأسمال البشري في تحقيق التميز للمؤسسة المتعلمة دراسة ميدانية حول مراكز البحث العلمي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2012-2013.

07-فرج شعبان، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر -دراسة حالة الجزائر 2000-2010، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2011-2012.

08-كريم بودخدخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2009-2010.

09-محمد الطيب دويس، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول-حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم اقتصادية، جامعة ورقلة، 2004-2005.

10-محمد بصديق، النفقات العامة للجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009.

11-محمد بن عزة، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف-دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2009، مذكرة

ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان، 2009–2010.

12–محمد زكاري، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر 1970–2012، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة امحمد بوقرة–بومرداس،2013–2014.

13–مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي–حالة الجزائر 1990–2004، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2005–2006.

❖ **المجلات والدوريات:**

01– برق الإغويني، مشروع القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، مجلة جامعة الجلفة ،العدد الخامس، جانفي 2015.

02– جمال حلاوة، دور البحث العلمي في دعم التنمية المستدامة–دراسة حالة جامعة القدس في الضفة الغربية، أمارباك مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد الثاني، العدد الرابع (2011).

03– عبد الله كبار، الجامعة الجزائرية ومسيرة البحث العلمي: تحديات وآفاق، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد16، سبتمبر 2014.

04– عماد أحمد البرغوثي، محمود أحمد أبو سمرة، مشكلات البحث العلمي في العالم العربي، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، جامعة القدس–فلسطين، 2007.

05– نزار قنوع، غسان إبراهيم، جمال العص، البحث العلمي في الوطن العربي واقعه ودوره في نقل وتوطين التكنولوجيا، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين، المجلد (27) العدد (4)، سوريا، 2005.

06- نزار كاظم، صباح الخيكاني، إمكانات البحث والتطوير في بلدان عربية مختارة ودورها في تعزيز القدرة التنافسية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، المجلد12، العدد01 لسنة 2010.

❖ **الملتقيات والمؤتمرات العلمية:**

01-الحواس زواق، واقع وآفاق الدعم الحكومي للبحث العلمي في الجزائر، ندوة دور القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي، قسم نظم المعلومات الإدارية، كلية الملك طلال للأعمال، جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية، عمان/الأردن، يومي 21-22 تشرين الثاني 2011.

02-حسن محمد لعيبي السوداني، معوقات البحث العلمي **في** الوطن العربي والعراق، في المؤتمر الدولي: الرؤيا المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي بالتعاون بين المنظمة العربية للتنمية الإدارية وجامعة اليرموك، أربد-المملكة الأردنية الهاشمية، مارس 2011.

03-خميسي قايدي، أمينة بن خزناجي، دراسة تحليلية لتطور النفقات ذات الطابع النهائي حسب القطاعات في الجزائر خلال الفترة 1989-2011، في المؤتمر الدولي: تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، يومي 11و12 مارس 2013.

04-روضة جديدي، أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، في المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 01، يومي12/11 مارس 2013.

05-سامية لحلول، راوية حناشي، تنمية السياحة في الجزائر واستدامتها ضمن برنامج الاستثمارات العامة 2010-2014، في المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات

العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 01، يومي11/12 مارس 2013.

06- عمار عماري، وليد محمادي، أثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، في المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 01، يومي11/12 مارس 2013.

07- عمر عبو، هودة عبو، جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، في الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، محور المشاركة: الحكم الراشد وإشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، كلية العلوم القانونية والعلوم الإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف.

08- عيسى جاسم سيار، البحث العلمي في الوطن العربي بين السياسة والمهنية رؤية تحليلية للمعوقات والتحديات، في المؤتمر الدولي: الرؤيا المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي بالتعاون بين المنظمة العربية للتنمية الإدارية وجامعة اليرموك، أربد-المملكة الأردنية الهاشمية، مارس 2011.

09- فرج السائح، حوكمة مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي بالوطن العربي من أجل تعزيز القدرة التنافسية وتحقيق التنمية المستدامة، الدورة الثالثة للمنتدى العربي للبحث العلمي والتنمية المستدامة، 10-12 ديسمبر 2015 بيروت، لبنان.

10- محمد بن عزة ، أثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر، في المؤتمر الدولي : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، يومي 11و 12 مارس 2013.

11-محمد بوهزة، صباح براج، أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2009، في المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 01، يومي12/11 مارس 2013.

12-محمد كريم قروف، تقدير سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2001-2012، في المؤتمر الدولي: تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والمنو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، يومي 11و12 مارس 2013.

13-ناجية صالحي، فتيحة مخناش، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي2001-2014 نحو تحديات وآفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، في المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 01، يومي12/11 مارس 2013.

14-نور الدين حشود، بوحنية قوي، نظرة تحليلية لواقع البحث العلمي في الوطن العربي المعوقات والحلول، في المؤتمر الدولي: الرؤيا المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي بالتعاون بين المنظمة العربية للتنمية الإدارية وجامعة اليرموك، أربد-المملكة الأردنية الهاشمية، مارس 2011.

❖ **التقارير:**

- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، نحو إقامة مجتمع معرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية.

❖ **القوانين والوثائق الرسمية:**

أ) القانون 17/84 المؤرخ في شوال عام 1404هـ الموافق ل10 يوليو سنة 1984 المتعلق بقوانين المالية.

ب) القانون رقم11/98 المؤرخ في 29 ربيع الثاني 1419هـ الموافق ل22 أوت1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي2002/1998، العدد62.

ت) القانون رقم 05/08 المؤرخ في 16 صفر 1429هـ الموافق ل23 فيفري 2008 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي2008-2012، العدد10.

ث) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر(50 سنة في خدمة التنمية) 1962-2012، سنة 2012.

ج) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المديرية العامة للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية.

ح) وزارة التعليم العالي للمملكة العربية السعودية واقع الإنفاق على البحث العلمي والتطوير في المملكة العربية السعودية للعام المالي 2013، إصدار عام 2014، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، الإدارة العامة للتخطيط.

خ) قانون المالية لسنة 2010، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد78.

د) قانون المالية لسنة 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد80.

ذ) قانون المالية لسنة 2012، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد72.

ر) قانون المالية لسنة 2013، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد72.

ز) قانون المالية لسنة 2014، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد68.

س) قانون المالية لسنة 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد72.

❖ **المراجع الإلكترونية:**

01- أحمد السيد كردي، أهمية البحث العلمي، منشور على الأنترنيت الموقع: kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/368742. تاريخ الزيارة 2016/03/15.

02- إيمان سمير البيج، البحث العلمي في الوطن العربي" واقع وآفاق" دراسة مقارنة، معهد الفتح الإسلامي، قسم الدراسات التخصصية، شعبة الاقتصاد الإسلامي السنة الأولى،2008، على الموقع: kenanaonline.com/files/0083/83799/.doc، تاريخ الزيارة: 2016/05/07.

03- حدة يوسفي، معوقات الاعتماد على نتائج البحوث النفسية والاجتماعية في اتخاذ القرار ووضع السياسات في الجزائر، جامعة باتنة، منشور على الموقع: manifest.univ-ourgla.dz/documents Archive/Archive Faculte des sciences sociales et sciences humaines/forum-problematique-revue-de-sciences-sociales-en-algerie/yosfi-Hadda.pdf تاريخ الزيارة: 2016/04/30.

04- سلطان أبو العربي، دور القطاع الخاص في التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، الرباط/المملكة المغربية، 6-8/ 06/ 2012، منشور على الأنترنيت الموقع:www.aidmo.org/aipstd/docs/aidmo-aipstd-paper-02.ppts، تاريخ الزيارة: 2016/05/04.

05- فهد العرابي الحارثي، أزمة البحث العلمي والتنمية، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات- واشنطن، منشور على الأنترنيت الموقع: www.siironline.org ،تاريخ الزيارة 2016/04/12.

06- البنك الدولي على الموقع:

data.albankaldawli.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS?page=3 تاريخ الزيارة: 2016/04/15.

07- موقع المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي: www.dgrsdt.dz تاريخ الزيارة:07-05-2016.

08- برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، على الموقع:-algerianembassy saudi.com/PDF/quint.pdf، تاريخ الزيارة:15-04-2016.

المراجع بالفرنسية:

01- zemrani A.B «Les Finances de l'etat au Maroc » ,Tome 1 politiques Finanacières et droit budgétaire, l'harmattan ,paris, 1998,p17.

الملاحق

الملحق رقم (01): الميزانية العامة للدولة لسنة 2010 المبالغ التقديرية جانب نفقات التسيير:

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)	النسبة(%)
رئاسة الجمهورية	7.530.516.000	0.22
مصالح الوزير الأول	2.845.611.000	0.08
الدفاع الوطني	421.866.177.000	12.24
الداخلية والجماعات المحلية	392.402.144.000	11.39
الشؤون الخارجية	31.264.497.000	0.91
العدل	45.499.435.000	1.32
المالية	48.775.355.000	1.42
الطاقة والمناجم	26.413.795.000	0.77
الموارد المائية	7.845.277.000	0.23
الاستشراف والإحصائيات	577.076.000	0.02
الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار	3.504.113.000	0.10
التجارة	10.538.816.000	0.31
الشؤون الدينية والأوقاف	14.573.089.000	0.42
المجاهدين	168.001.904.000	4.87
التهيئة العمرانية والبيئة	4.027.488.000	0.12
النقل	19.345.233.000	0.56
التربية الوطنية	662.916.579.000	19.24
الفلاحة والتنمية الريفية	116.020.744.000	3.36
الأشغال العمومية	5.572.020.000	0.16
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	195.011.838.000	5.66
الثقافة	22.700.130.000	0.66
الاتصال	7.567.720.000	0.22
السياحة و الصناعة التقليدية	2.067.612.000	0.06
التعليم العالي والبحث العلمي	173.483.802.000	5.03
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	2.027.647.200	0.06
العلاقات مع البرلمان	194.649.000	0.01
التكوين والتعليم المهنيين	28.498.036.000	0.83
السكن والعمران	10.675.181.000	0.31
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	72.325.886.000	2.09
التضامن الوطني والأسرة	95.462.389.000	2.77
الصيد البحري والموارد الصيدية	1.482.697.000	0.04
الشباب والرياضة	23.484.072.000	0.68
المجموع الفرعي	2.624.501.528.200	76.16
التكاليف المشتركة	821.498.294.800	23.84
المجموع العام	3.445.999.823.000	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات الواردة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد78، قانون المالية لسنة 2010.

الملحق رقم (02): الميزانية العامة للدولة لسنة 2011 المبالغ التقديرية جانب نفقات التسيير:

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)	النسبة(%)
رئاسة الجمهورية	8.329.601.000	0.19
مصالح الوزير الأول	1.774.314.000	0.04
الدفاع الوطني	631.076.546.000	14.71
الداخلية والجماعات المحلية	425.960.422.000	9.93
الشؤون الخارجية	30.125.652.000	0.70
العدل	66.851.302.000	1.56
المالية	61.382.220.000	1.43
الطاقة والمناجم	31.916.135.000	0.74
الموارد المائية	12.258.443.000	0.29
الاستشراف والإحصائيات	939.109.000	0.02
الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار	4.135.439.000	0.10
التجارة	17.761.594.000	0.41
الشؤون الدينية والأوقاف	16.480.327.000	0.38
المجاهدين	169.614.694.000	3.95
التهيئة العمرانية والبيئة	3.266.759.000	0.08
النقل	28.874.103.000	0.67
التربية الوطنية	569.317.554.000	13.27
الفلاحة والتنمية الريفية	296.931.209.000	6.92
الأشغال العمومية	6.912.595.000	0.16
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	227.859.541.000	5.31
الثقافة	23.173.218.000	0.54
الاتصال	8.158.012.000	0.19
السياحة والصناعة التقليدية	3.992.419.000	0.09
التعليم العالي والبحث العلمي	291.441.690.000	6.79
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	3.306.639.000	0.08
العلاقات مع البرلمان	241.660.000	0.01
التكوين والتعليم المهنيين	50.124.762.000	1.17
السكن والعمران	13.181.921.000	0.31
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	123.058.041.000	2.87
التضامن الوطني والأسرة	154.578.698.000	3.60
الصيد البحري والموارد الصيدية	2.015.997.000	0.05
الشباب والرياضة	34.042.021.000	0.79
المجموع الفرعي	3.319.082.637.000	77.35
التكاليف المشتركة	972.098.543.000	22.65
المجموع العام	4.291.181.180.000	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات الواردة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد80، قانون المالية لسنة 2011.

الملحق رقم (03): الميزانية العامة للدولة لسنة 2012 المبالغ التقديرية جانب نفقات التسيير:

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)	النسبة(%)
رئاسة الجمهورية	12.577.574.000	0.26
مصالح الوزير الأول	2.447.889.000	0.05
الدفاع الوطني	723.123.173.000	14.68
الداخلية والجماعات المحلية	629.343.771.000	12.78
الشؤون الخارجية	30.035.600.000	0.60
العدل	75.725.532.000	1.54
المالية	104.196.257.000	2.11
الطاقة والمناجم	31.783.386.000	0.65
الموارد المائية	50.291.662.000	1.02
الاستشراف والإحصائيات	961.428.000	0.02
الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار	4.395.874.000	0.09
التجارة	22.189.764.000	0.45
الشؤون الدينية والأوقاف	29.630.963.000	0.60
المجاهدين	191.635.982.000	3.89
التهيئة العمرانية والبيئة	3.407.118.000	0.07
النقل	28.387.232.000	0.58
التربية الوطنية	778.093.508.000	15.80
الفلاحة والتنمية الريفية	242.383.415.000	4.92
الأشغال العمومية	12.342.022.000	0.25
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	404.945.348.000	8.22
الثقافة	19.618.095.000	0.40
الاتصال	11.285.813.000	0.23
السياحة والصناعة التقليدية	4.289.735.000	0.08
التعليم العالي والبحث العلمي	277.173.918.000	5.63
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	3.927.269.000	0.08
العلاقات مع البرلمان	228.806.000	0.01
التكوين والتعليم المهنيين	49.132.325.000	1.00
السكن والعمران	18.204.576.000	0.37
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	249.250.734.000	5.06
التضامن الوطني والأسرة	165.845.327.000	3.37
الصيد البحري والموارد الصيدية	2.647.204.000	0.05
الشباب والرياضة	36.141.213.000	0.73
المجموع الفرعي	4.215.642.513.000	85.59
التكاليف المشتركة	709.467.962.000	14.41
المجموع العام	4.925.110.475.000	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات الواردة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد72، قانون المالية لسنة 2012.

الملحق رقم (04): الميزانية العامة للدولة لسنة 2013 المبالغ التقديرية جانب نفقات التسيير:

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)	النسبة(%)
رئاسة الجمهورية	9.305.494.000	0.22
مصالح الوزير الأول	3.363.645.000	0.08
وزارة الدفاع الوطني	825.860.800.000	19.05
وزارة الداخلية والجماعات المحلية	566.450.318.000	13.07
وزارة الشؤون الخارجية	30.383.812.000	0.70
وزارة العدل	68.308.083.000	1.57
وزارة المالية	81.376.609.000	1.87
وزارة الطاقة والمناجم	36.273.458.000	0.84
وزارة الموارد المائية	41.056.640.000	0.94
وزارة الشؤون الدينية والأوقاف	23.302.271.000	0.54
وزارة المجاهدين	221.050.281.000	5.10
وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والمدينة	2.711.530.000	0.06
وزارة النقل	20.022.340.000	0.46
وزارة التربية الوطنية	628.664.041.000	14.50
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية	215.686.294.000	4.97
وزارة الأشغال العمومية	9.923.617.000	0.23
وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	154.122.325.000	3.55
وزارة الثقافة	21.604.452.000	0.50
وزارة التجارة	23.114.603.000	0.53
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	264.582.513.000	6.10
وزارة العلاقات مع البرلمان	269.375.000	0.01
وزارة التكوين والتعليم المهنيين	47.635.070.000	1.10
وزارة السكن والعمران	15.513.582.000	0.36
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	276.503.735.000	6.38
وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	306.952.642.000	7.08
وزارة السياحة والصناعة التقليدية	2.710.849.000	0.06
وزارة الشباب والرياضة	34.352.001.000	0.79
وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار	4.149.500.000	0.10
وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	3.308.384.000	0.08
وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية	2.230.922.000	0.05
وزارة الاتصال	11.813.725.000	0.27
المجموع الفرعي	3.952.575.911.000	91.16
التكاليف المشتركة	383.038.573.000	8.84
المجموع العام	4.335.614.484.000	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات الواردة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد72، قانون المالية لسنة 2013.

الملحق رقم (05): الميزانية العامة للدولة لسنة 2014 المبالغ التقديرية جانب نفقات التسيير:

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)	النسبة (%)
رئاسة الجمهورية	9.423.733.000	0.20
مصالح الوزير الأول	2.712.507.000	0.06
وزارة الدفاع الوطني	955.926.000.000	20.27
وزارة الداخلية والجماعات المحلية	540.708.651.000	11.47
وزارة الشؤون الخارجية	30.617.909.000	0.65
وزارة العدل	72.365.637.000	1.54
وزارة المالية	87.551.455.000	1.86
وزارة الطاقة والمناجم	41.050.228.000	0.87
وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار	4.452.530.000	0.09
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية	233.232.749.000	4.95
وزارة الشؤون الدينية والأوقاف	24.260.117.000	0.52
وزارة المجاهدين	241.274.980.000	5.11
وزارة الموارد المائية	38.922.265.000	0.83
وزارة النقل	13.148.714.000	0.28
وزارة الأشغال العمومية	19.405.864.000	0.41
وزارة السكن والعمران والمدينة	19.449.647.000	0.41
وزارة التهيئة العمرانية والبيئة	2.405.141.000	0.05
وزارة الاتصال	18.630.359.000	0.40
وزارة التربية الوطنية	696.810.413.000	14.78
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	270.742.002.000	5.74
وزارة الثقافة	25.233.155.000	0.54
وزارة التكوين والتعليم المهنيين	49.491.196.000	1.05
وزارة التضامن الوطني والأسرة و قضايا المرأة	135.822.044.000	2.88
وزارة التجارة	23.801.125.000	0.51
وزارة العلاقات مع البرلمان	277.547.000	0.01
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	274.291.555.000	5.82
وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	365.946.753.000	7.76
وزارة الشباب والرياضة	36.791.134.000	0.78
وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال	3.680.186.000	0.07
وزارة السياحة والصناعة التقليدية	3.007.737.000	0.06
وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية	2.323.410.000	0.05
المجموع الفرعي	4.243.755.743.000	90.02
التكاليف المشتركة	470.696.623.000	9.98
المجموع العام	4.714.452.366.000	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات الواردة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد68، قانون المالية لسنة 2014.

الحمد لله

الملخص:

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية البحث العلمي ودور الإنفاق العام في تمويله في الجزائر، وذلك في ظل ما تؤكده الإحصائيات من ضعف التمويل اللازم للبحث العلمي.

وقد توصلت الدراسة إلى تدني مستوى تمويل البحث العلمي في الجزائر عن طريق الإنفاق العام، حيث أن الدولة تعتبر الممول الرئيسي بنسبة 97% على الأقل عن طريق البرامج الاستثمارية والمخططات التوجيهية للبحث العلمي والميزانيات السنوية، والغياب شبه التام للقطاع الخاص في تمويله.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، البحث العلمي، واقع الإنفاق العام على البحث العلمي في الجزائر.

Résumé :

L'étude visait à souligner l'importance de la recherche scientifique et le rôle des dépenses publiques financées en Algérie, et à la lumière de ce qui est confirmé par les statistiques que doubler le financement de la recherche scientifique.

L'étude a révélé le faible financement de la recherche scientifique en Algérie à travers le niveau des dépenses publiques, où l'Etat est le principal bailleur de fonds de 97% au moins par le biais de programmes d'investissement et prévoit des lignes directrices pour la recherche scientifique et les budgets annuels, et l'absence presque totale du secteur privé dans le financement.

Mots clés: dépenses publiques, la recherche scientifique, et la réalité des dépenses publiques sur la recherche scientifique en Algérie.